

تُؤلفات الجمعية الفيلسفية المصرية

يسرّف على إصدارها: الدكتور محمد فوزي باشا رئيس الجمعية، والدكتور علي عبد الواحد في دكا

المسبوبة والجذراء

تأليف

الدكتور علي عبد الواحد في

دكتور في الآداب جامعة باريس

أستاذ علم الاجتماع بجامعة فؤاد الأول

[١٣٦٨ هـ — ١٩٤٨ م]





تبدو ظواهر المسؤولية والجزاء في صور كثيرة تتصل كل صورة منها بناحية هامة من نواحي الحياة الاجتماعية ، وترتبط بمجموعة من النظم التي تسير عليها هذه الحياة ؛ فمن هذه الظواهر قسم يتصل بالقوانين الوضعية للأمة وتشرف عليه الهيئات التي ينشئها المجتمع لحماية هذه القوانين وتطبيق ما تقرره . وينتظم هذا القسم جميع المسؤوليات المنحدرة من الدستور وقانون العقوبات والقوانين المدنية والتجارية والبحرية والإدارية والمدرسية والدولية الخاصة والعامة ... وما إلى ذلك ؛ كما ينتظم جميع أنواع الجزاء المترتبة على هذه المسؤوليات ، سواء أكانت عقاباً أم مثوبة .

ومن هذه الظواهر قسم آخر يتصل بالنظم الدينية للأمة وتشرف عليه السماء وجنودها^(١) والهيئات التي ينشئها المجتمع لحماية هذه النظم وتطبيق ما تقرره . وينتظم هذا القسم جميع المسؤوليات المنبعثة من تعاليم الدين ، سواء ما تعلق منها بالعبادات وما تعلق منها بالمعاملات ، وسواء أكانت متصلة بشئون العبد مع ربه أم بشئونه مع نفسه ومع غيره من أفراد مجتمعه وأفراد المجتمع الإنساني وسائر المخلوقات الأخرى ؛ كما ينتظم جميع أنواع الجزاء المترتبة على هذه المسؤوليات ، سواء ما كان منها ثواباً عن طاعة وما كان منها عقاباً على معصية ، وسواء أكان حدوثها أو افتراض حدوثها متوقفاً في الحياة الدنيا أم في الآخرة أم فيهما معا .

(١) استخدمنا هذا التعبير العام ليشمل الآلهة والملائكة والأرواح ... وما إلى ذلك من الموجودات التي يتكون منها القسم القدسي في مختلف الديانات .

ومن هذه الظواهر قسم ثالث يتصل بالنظم الخلقية ، ويتولى الرأى الجمعى العام فى مجلته سلطة الإشراف عليه عن طريق مباشر لا عن طريق هيئة ينشئها المجتمع لذلك . وينتظم هذا القسم جميع المسئوليات التى يقررها العرف الخلقى سواء ما اتصل منها بسلوك الفرد الخاص وما اتصل منها بسلوكه مع غيره ؛ كما ينتظم جميع أنواع الجزاء المترتبة على هذه المسئوليات ، سواء ما كان منها جزاء عن سلوك مجرّم وما كان منها جزاء على سلوك مذموم ، وسواء أظهرت فى صورة مادية أم فى صورة معنوية أم فى كلتا صورتين .

وهذه الأقسام الثلاثة ، على ما بينها من اختلاف فى الصورة ، تتفق جميعا فى الجوهر وتردّ إلى أمر واحد : فكل منها ينبعث عن العقل الجمعى وينحدر من مجموعة النظم التى تتخذها الجماعة دعامة لحياتها ، ويرمى إلى صيانة هذه النظم ، وتوطيد مالها فى النفوس من قدسية وجلال ، ويعمل على حماية المجتمع حيال من تسول له نفسه الاعتداء على مارسمه من حدود^(١) .

فالمسئولية إذن ظاهرة اجتماعية أيّا كانت الصورة التى تبدو هى فيها ويبدو فيها ما تؤدى إليه من جزاء . وهى بوصفها هذا تؤلف موضوعا من موضوعات علم الاجتماع^(٢) .

(١) ولذلك لم تكن هناك فواصل جوهرية بين هذه الأقسام : فقوانين المجتمع الوضعية ونظمه الدينية تترجم فى حياتها عن عرفه الخلقى ، ويتردد فيها ما يراه هذا العرف بصدد الفضيلة والرديلة ؛ وعرفه الخلقى تتألف عناصره من معتقداته الدينية وما يضعه من نظم لمختلف فروع الحياة . ومن ثم نرى أن العمل الواحد كثيراً ما يؤدى إلى مسئوليات وجزاءات من مختلف هذه الأنواع : فالقتل الحرم مثلا يعد مقترفة مسئولاً أمام القانون وأمام الدين وأمام العرف الخلقى ؛ وتنصب عليه عقوبات مادية أو معنوية ، عاجلة أو آجلة ، من جميع هذه النواحي الثلاث .

(٢) أنشأ علماء الاجتماع لدراسة المسئولية وما يتصل بها فرعاً هاماً من فروع علمهم سموه الاجتماع القضائى Sociologie juridique . وقد تضافر على النهوض بهذا الفرع أعضاء المدرسة الاجتماعية الفرنسية التى أنشأها العلامة دوركايم Durkheim فى أوائل القرن الحاضر ، وخاصة هوركاييم نفسه وتلميذه أسناذى المغفور له العلامة فوكونيه Fauconnet .

وسندرسها في هذه الرسالة على منهج هذا العلم ومن وجهة نظره وأغراضه
وقد جرت عادة علماء الاجتماع في علاجهم لأية ظاهرة اجتماعية أن يعمدوا فيها
بناحيتين هامتين :

(أ) الناحية الوصفية ؛ فيعرضون الظاهرة عرضاً تاريخياً في جميع
صورها ، ويتتبعونها في مراحل تطورها ، مبينين خصائصها في كل مرحلة منها ،
وأشكالها في مختلف الأمم والعصور . ويستمدون حقائق هذه الناحية من بحوث
المؤرخين والرحالة وعلماء الدين والقانون والإحصاء والإثنوجرافيا^(١) ... وهلم جرا .
وتعتبر دراستهم هذه مجرد تمهيد لبحوثهم الأصلية ، أو مجرد مادة أولية يستخدمونها
للوصول إلى تحقيق ما يرمى إليه علمهم من أغراض .

(و ثانيتها) الناحية التحليلية - الشرحية ؛ فيحاولون على ضوء دراستهم الوصفية
السابقة ، وتحليل ما شتمل عليه من حقائق ، وموازنة هذه الحقائق بعضها ببعض ، أن
يصلوا إلى شرح الظاهرة التي يدرسونها ، وذلك ببيان الدعائم التي تقوم عليها ، وكشف
القوانين التي تخضع لها في مختلف مناحيها . ومن هذه الدراسة تتألف البحوث الأصلية
لعلم الاجتماع ، وبفضلها تتحقق أغراضه .

وعلى هذا المنهج سنسير في دراستنا لظواهر المسؤولية والجزاء .
فنبداً أولاً بعرض وصفي لهذه الظواهر في مختلف صورها القانونية والدينية
والخلقية^(٢) وفي عدة شعوب متباينة في حضارتها ونظمها الاجتماعية وعصورها

(١) L'Ethnographie يراد بها في الغالب دراسة الشعوب البدائية ونظمها الاجتماعية .

(٢) سنوجه قسطاً كبيراً من اهتمامنا إلى الناحية القضائية الجنائية على الأخص .

التاريخية^(١) . وسيدور بحثنا في هذه المرحلة حول مسألتين هامتين ترجع إليهما في الحقيقة جميع ظواهر المسؤولية والجزاء : إحداها الصفات التي يجب توافرها في الكائن حتى يعتبر أهلا لتحمل المسؤولية عن أعماله أو أعمال غيره ، أي التي تجعل الكائن « مسؤولا بالقوة » حسب تعبير الفقهاء ؛ وثانيتهما الحالات المولدة للمسؤولية ، أي التي لا يكون الكائن مسؤولا « بالفعل » إلا إذا تلبس بحالة منها أو لابتسته حالة منها . ومن هذين الموضوعين يتألف الفصلان الأول والثاني من هذه الرسالة .

ثم ننتقل من ذلك إلى دراسة تحليلية - شرحية نبحث فيها عن الأسس العامة التي تقوم عليها الظواهر السابق وصفها في المرحلة الأولى . ونفتتح هذه الدراسة بمناقشة أهم ما قاله الباحثون من قبل بهذا الصدد من نظريات : فنبتسط نظرياتهم ، ونبين مراميها ونناقشها على ضوء الظواهر التي وصفناها في الفصلين السابقين . وسيتبين لنا من ذلك فساد هذه النظريات جميعا ، وعجزها عن شرح ظواهر المسؤولية والجزاء شرحا علميا ، وإخفاقها في كشف الأسس الصحيحة التي تقوم عليها هذه الظواهر . ومن هذا الموضوع يتألف الفصل الثالث من هذه الرسالة . ثم نختم هذه المرحلة بتحليل مباشر للظواهر التي عالجناها في المرحلة الأولى ، ونحاول على ضوء هذا التحليل أن نصل إلى نظرية صحيحة تتفق مع جميع هذه الظواهر ، وتكشف عن صفاتها المشتركة ، وتبين عن الدعائم الصحيحة التي تقوم عليها المسؤولية ويقوم عليها الجزاء في مختلف المجتمعات الإنسانية .

(١) سنعرض لظواهر المسؤولية والجزاء في العصر الحاضر ، وعند كثير من الشعوب البدائية ، وعند قدماء العبريين والآشوريين والبابليين والعرب والمصريين والصينيين والهنود والفرس واليونان والرومان والجرمان ، وعند الأمم الإسلامية ، وعند الأوروبيين في عصورهم الوسطى والحديثة . فالشعوب التي سنتناولها تمتد - إلى حد كبير - نمثلة لمختلف الشعوب الإنسانية .

فرسالتنا تشتمل إذن على أربعة فصول : يتألف من الفصلين الأولين منها دراسة وصفية لظواهر المسؤولية والجزاء ؛ ومن الفصلين الأخيرين دراسة تحليلية - شرحية لهذه الظواهر :

الفصل الأول : أهلية الكائن لاحتمال المسؤولية والجزاء ؛

الفصل الثاني : الحالات المولدة للمسؤولية والجزاء ؛

الفصل الثالث : مناقشة النظريات التي قيلت في دعائم المسؤولية والجزاء ؛

الفصل الرابع : الدعائم الصحيحة التي تقوم عليها المسؤولية والجزاء^(١) .

على غير العادة واني

(١) يتفق هذا المنهج في مجلته وفي معظم تفاصيله مع المنهج الذي سار عليه أستاذنا العلامة فوكونيه في مؤلفه القيم عن « المسؤولية » Fauconnet : La Responsabilité; Paris 1920 والنظرية التي سندهى إليها مقتبس معظم عناصرها من نظريته .

وقد اعتمدنا في دراسة ظواهر المسؤولية والجزاء في جميع الشعوب التي عرضنا لها ، ماعدا العرب في الجاهلية والأم الإسلامية ، على طائفة كبيرة من المراجع الاجتماعية والقانونية والتاريخية في مختلف اللغات الأجنبية ، وبخاصة كتاب أستاذنا العلامة فوكونيه والمؤلفات التي رجع إليها وأشار إلى بعضها في صدر كتابه .

أما ظواهر المسؤولية والجزاء عند العرب في الجاهلية وفي التشريعة الإسلامية فقد اعتمدنا فيها على القرآن الكريم وكتب التفسير والحديث والأدب العربي والتاريخ العربي والإسلامي ومؤلفات الفقه الإسلامي في المذاهب الأربعة وخاصة: « بدائع الصنائع » للكاساني ، و « الميداني على القدوري » (في مذهب أبي حنيفة) ؛ وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير على متن خليل (في مذهب مالك) ؛ وحاشية الشرفاوي على شرح التحرير لركريا الأنصاري (في مذهب الشافعي) ؛ ونيل المآرب للشيباني في شرح دليل الطالب لمعنى بن يوسف ، والروض المربع للبهتوني في شرح زاد المستنقع لأبي النجاء الحماوي (في مذهب ابن حنبل) ؛ و « أصل الشيعة وأصولها » للشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، الطبعة الثانية (في مذهب الشيعة الإمامية) .

الفصل الأول

أهلية الكائن للمسؤولية والجزاء

تقرر شرائع الأمم المتمدينة في العصور الحاضرة. أن الكائن لا يعد أهلاً لاحتمال المسؤولية الجنائية Responsabilité pénale وما يترتب عليها من جزاء إلا إذا توافرت فيه الشروط الخمسة الآتية :

١ — أن يكون إنساناً . فالحيوانات والنباتات والجمادات غير مسؤولة عما تسبب في إحداثه أو تتصل بإحداثه . وقد رأى المشرعون المحدثون أن هذا الشرط بديهى ، فلم يروا حاجة للنص عليه صراحة في قوانينهم .

٢ — أن يكون حياً . فالتبعية الجنائية تسقط بموت المتهم أو المجرم ، ولا يصح أن ينظر بعد ذلك في قضيته إن كان لم يحكم عليه بعد ، ولا أن توقع أية عقوبة على جثته إن كان قد حكم عليه قبل موته . وإلى هذا يشير قانون تحقيق الجنايات الفرنسى في مادته الثانية إذ يقول : « تسقط الدعوى العمومية ، من حيث ما تتمتع به من عقوبة ، بموت المتهم » ، ويشير قانون العقوبات البلجيكي إذ يقرر « أن العقوبات الصادرة من أية هيئة قضائية تسقط بموت الجانى »^(١) .

(1) « L'action publique pour l'application de la peine s'éteint par la mort du prévenu » (Code français d'Instruction criminelle, art 2) .
« Les peines prononcées par arrêts ou jugements devenus irrévocables s'éteignent par la mort du condamné » (Code pénal belge) .

٢ - أن يكون عاقلاً . فالمجنون غير مسئول جنائياً عما يرتكبه من جرم . وفي هذا المبدأ تتفق شرائع الأمم المتقدمة في العصر الحاضر ، وإن اختلفت في تحديد الجنون الذي تسقط به التبعة .

٣ - أن يكون قد بلغ سنّاً معينة . لجميع هذه الشرائع تعفى الكائن الإنساني من المسؤولية الجنائية في المرحلة الأولى من حياته . ولكنها تختلف فيما بينها اختلافاً غير يسير في تحديد هذه المرحلة : فبعضها يذهب إلى أضيق الحدود فيقف بها عند سن السابعة فحسب ، كالقانونين الروسي والإنجليزي القديمين ؛ وبعضها يذهب بها إلى أبعد الحدود فيمدها إلى سن البلوغ كالشريعة الإسلامية أو إلى سن السادسة عشرة كالقانون البلجيكي ؛ وبعضها يتوسط في الأمر فيحددها بسن الثالثة عشرة كالقانون الفرنسي الحديث أو بسن الرابعة عشرة كالقوانين التي أخذت بها بعض مقاطعات الاتحاد السويسري^(١) . وكثيراً ما تذبذبت هذه المرحلة واختلفت حدودها في الأمة الواحدة باختلاف العصور . فمن ذلك ما حدث في فرنسا بهذا الصدد في القرنين الأخيرين . فقد اكتفى قانون العقوبات الفرنسي الصادر سنة ١٨١٠ بأن قرر أن عدم تجاوز المتهم لسن السادسة عشرة يعد من الشبهات التي تدرأ عنه المسؤولية الجنائية ، إلا إذا ثبت بأدلة قاطعة أنه ارتكب الجرم عن قصد وإدراك . ثم صدرت بعد ذلك منشورات تحظر على النيابة إقامة الدعوى الجنائية على الأطفال في مراحل تتردد نهايتها بين سنّي السابعة والثامنة حسب اختلاف هذه المنشورات . ولكن القانون الذي صدر في ٢٢ يوليو سنة ١٩١٢ ، وجاء مكملاً للقانونين الصادرين

(١) V. Fauconnet : La Respon. p. 29 . - هذا وقد أخذت بالقوانين الأخيرة

مقاطعتا الفو والقاليه (Vaud, Valais) : وتقع الأولى في منطقة بحيرة لي مان Léman وقاعدتها لوزان Lausanne ؛ وتقع الثانية في وادي الرون الأعلى وقاعدتها سيون Sion .

في ١٩ أبريل سنة ١٨٩٨ وفي ٢ أبريل سنة ١٩٠٦ ، قد ألغى جميع النظم السابقة بهذا الصدد ، وقرر أن الطفل الذي لا تزيد سنه على الثلاثة عشرة غير مسئول جنائياً عما يرتكبه من جرم ، وأن جميع ما يقترفه قبل هذه السن لا يؤدي إلى أكثر من إجراءات تتعلق بالرعاية والقوامة والإصلاح ، وأن هذه الإجراءات تشرف عليها هيئات قضائية أخرى غير محاكم الجنايات العادية^(١) .

هـ - أن يكون فرداً مشخصاً . فالمسئولية الجنائية لا تتم في قوانيننا الحديثة على الهيئة أو الشخص المعنوي (الأسرة ، الشركة ، النقابة ، الجمعية ، الحزب ... الخ) لجرم ارتكبه أحد أعضاء هذه الهيئة أو ارتكبه عدد منهم ، ولا تنجبه إجراءاتها وما يترتب عليها من جزاء إلا نحو الأفراد باعتبارهم أفراداً وبحسب ما اقترفه كل منهم من جرم .

وبمقتضى هذه الشروط لا يعد ، في نظر قوانيننا الحديثة ، أهلاً لاحتمال المسؤولية الجنائية وما يترتب عليها من جزاء إلا الشخص^(٢) الإنسانى الحى العاقل الراشد^(٣) .

(١) Ibid, 29

(٢) « لا يسمى شخصاً إلا جسم مؤلف له شخوص وارتفاع » (المصباح المنير في مادة شخص نقلاً عن الخطابي) . والمصباح المنير يعد من أدق المعاجم في شرح الألفاظ الفقهية ، لأن موضوعه الأساسى هو تفسير الكلمات الواردة في « الشرح الكبير » للإمام الرافعى ، وكتاب الرافعى هذا هو شرح كتاب « الوجيز » في فروع الفقه على مذهب الشافعى لحجة الإسلام الغزالى . انظر كتابنا « فقه اللغة » (الطبعة الثانية ، ص ١٩٥) . فكلمة « شخص » تتضمن إذن الشرط الخامس من الشروط التى ذكرناها لأهلية السكان لاحتمال المسؤولية الجنائية وما يترتب عليها من جزاء .

(٣) يقصد به من بلغ سن الرشد التى يصبح صاحبها أهلاً للتكليف والمسئولية الجنائية ؛ فكلمة « راشد » تتضمن إذن الشرط الرابع من شروط المسؤولية التى ذكرناها .

غير أن طائفة كبيرة من قوانین العصور القديمة والوسطى والحديثة ومن نظم الشعوب البدائية تختلف عن قوانیننا الحاضرة بصدد هذه الأمور ؛ فتقرر مسؤولية الحيوان والنبات والجماد والمیت والطفل والمجنون والهيئة (أو الشخص المعنوی) . بل إنه لا يزال فی قوانیننا الحاضرة نفسها آثار لمسئوليات من هذا القبیل .

وسنعتقد فيما يلي لكل مسؤولية من هذه المسؤوليات الخمس فقرة خاصة ، نبين فيها مبلغ انتشارها وأهم الأمم التي أخذت بها ، وما لها من آثار في نظمنا الحاضرة ؛ ثم نختم الفصل بفقرة سادسة نلخص فيها النتائج التي ترشدنا إليها هذه الدراسة .

(١) مسؤولية الكائن غير الإنساني (الحيوان والنبات والجماد)

أقرّ هذا النوع من المسؤولية عدد كبير من الأمم في العصور القديمة والوسطى والحديثة ، ولا يزال مطبقاً لدى كثير من الشعوب البدائية ، بل لا تزال له رواسب في نظمنا القضائية الحاضرة . وقد لاحظ مؤرخو القانون أن انتشاره في الأمم المتحضرة كان أوسع كثيراً من انتشاره في غيرها ، بل إنهم لم يعثروا عليه في صورة مسؤولية جنائية بالمعنى الكامل لهذه الكلمة إلا في مجتمعات تعد من أرقى الشعوب حضارة ، وأجدها تاريخاً ، وأوسعها ثقافة ، وأعمقها أثراً في المدنية الحديثة : كقدماء العبريين واليونان والرومان والفرس والمسلمين والأمم الأوروبية الحديثة في أزهي مرحلة من مراحل نهضتها وهي المرحلة التي تمتد من القرن الثالث عشر إلى أوائل القرن التاسع عشر .

وقد ظنرت مسؤولية الكائن غير الإنساني (الحيوان والنبات والجماد) عند هذه

الأثم في صور كثيرة : فأحياناً كانت تقع عليه المسؤولية لعمل أحدثه أو كان من أسباب حدوثه ؛ وأحياناً كانت تقع عليه لعمل لابس في صورة ما بدون أن يكون له دخل في إحداثه ؛ وأحياناً كان يؤخذ في نطاق المسؤولية الجسمية مع أفراد الأسرة التي تملكه لجريمة ارتكبها بعض أفرادها ؛ وأحياناً كان يتوابع على إنزاله منزلة المجرم ، فتتجه نحوه هو جميع إجراءات المسؤولية والجزاء . وفي الحالتين الأوليين (حالتى الإحداث والملابسة) كانت المسؤولية تتجه أحياناً إلى الكائن غير الإنسانى وحده ؛ وأحياناً كانت تتجه إليه مع مالكه ؛ وأحياناً كانت تتجه إليه مع الشخص الذى اشترك معه في إحداث الجرم أو في ملابسته ؛ وأحياناً كانت تتجه إليه مع هؤلاء جميعاً .

والمقوبة التي كانت توقع عليه تمثلت كذلك عند هذه الأثم في صور شتى ؛ فأحياناً كان يؤخذ بمقاب مادی يناله في حياته أو في جسمه كالقتل والرجم والحرق والشنق واستئصال بعض الأعضاء ... وما إلى ذلك ؛ وأحياناً كان يقضى بتدفه أو ببيعته في مكان ناء خارج حدود البلد الذى حدث فيه الجرم ، أى بمقوبة تشبه عقوبة النفي التي توقع في بعض الجرائم على الأناسى ؛ وأحياناً كان يحكم بتسليمه إلى المجنى عليه يتخذ حياله ما يراه . ويطلق مؤرخو القانون على هذا الإجراء الأخير اسم « التخلي » ، أى تخلى المالك عما يملكه بتسليمه إلى الموتور Abandon Noxal .

وقد اختلفت الشرائع التي أقرت مسؤولية الحيوان والنبات والجماد في تحديد الأنواع التي تعد أهلاً لذلك : فبعضها يطبق هذه المسؤولية على جميع الكائنات غير الإنسانية أيّاً كان نوعها ؛ وبعضها لا يأخذ بها إلا حيال نوع أو أنواع خاصة منها .

غير أن جميع هذه الشرائع لم تقر هذه المسؤولية إلا في بعض جرائم خطيرة في نظر العقل الجلي؛ بينما تسير فيما عدا ذلك على المبدأ الذي تسير عليه شرائعنا الحاضرة. فالأصل عندها عدم مسؤولية الكائنات غير الإنسانية؛ ولكنها تستثنى من هذا الأصل بعض جرائم خطيرة ترى أن المجتمع لا يطيق حدوث مثلها بدون عقاب.

هذا ولتوضيح جميع الحقائق السابقة وتأسيدها سنذكر فيما يلي ما ذهبت إليه بصدد هذا النوع من المسؤولية شرائع اليهود والمسلمين واليونان والرومان والجرمان والفرس والأمم الأوروبية في عصورها الوسطى والحديثة وبعض شرائع الأمم البدائية وما بقي من رواسبه في نظمنا القضائية الحاضرة.

مسئولية الكائن غير الإنساني في شرائع اليهود :

أقرت أسفار اليهود المقدسة مسؤولية الحيوان وعقابه في حالتين ، تتعلق إحداها بتسبب الحيوان في قتل إنسان ، وتعلق ثانيتهما بالاتصال الجنسي بين إنسان وبهيمة .

أما الحالة الأولى فقد نص عليها سفر الخروج إذ يقول : « إذا نطح ثور رجلاً أو امرأة ، وأفضى ذلك إلى موت النطيج ، وجب رجم الثور ، وحرّم أكل لحمه ؛ ولا تبعة على مالكه إذا لم يكن الثور معتاداً للنطح . فإن كان ذلك من عادته وأنذر الناس صاحبه ، فلم يعبأ بإنذارهم ، وأهمل رقابته حتى تسبب في هلاك رجل أو امرأة كان جزاء الثور الرجم وجزاء صاحبه الإعدام »^(١) . وهذه النصوص صريحة في

اعتبار الثور في هاتين الصورتين أهلاً لاحتمال المسؤولية الجنائية وفي اعتبار رجهه جزاء بالمعنى القانوني الدقيق لكلمة الجزاء . وقد تولدت مسؤوليته هذه من جرم أحدثه ، ووقعت تبعاتها ونتائجها عليه وحده في الصورة الأولى ، ولكنها شملت كذلك صاحبه في الصورة الثانية لمظنة إهماله^(١) .

وأما الحالة الثانية فقد نص عليها سفر اللاويين إذ يقول : « إن قَرَبَ^(٢) رجل بهيمة حكم على كليهما بالموت ، وإن قربت امرأة حيواناً وجب قتل المرأة والحيوان »^(٣) . ولا تقل هذه النصوص صراحة عن النصوص السابقة في اعتبار الحيوان في هاتين الصورتين أهلاً لاحتمال المسؤولية الجنائية وما يترتب عليها من جزاء . ويزيد هذه الحقيقة تأكيداً ما ورد في كتاب « المشناه » بصدد هذه العقوبة إذ يقرر أن المقصود بكلمتي « القتل » و « الموت » الواردتين في النصوص السابقة هو الرجم . فمن الواضح أن تنفيذ القتل على هذا الوجه لم يعهد إلا في الحدود الجنائية التي تفترض أهلية الكائن لاحتمال المسؤولية والعقوبة . وقد تولدت هذه المسؤولية في الصورة الأولى لمجرد عمل لابس الحيوان بدون أن يكون له دخل في إحداثه^(٤) ، وفي الصورة الثانية لعمل لابسه وكان له دخل في إحداثه ؛ ووقعت تبعاتها ونتائجها في الصورتين على الحيوان وعلى الإنسان الذي اقترف الجرم .

(١) سنذكر في الفصل الثاني أث الإهمال يعتبر أحياناً من الحالات المولدة للمسؤولية .
(انظر الفقرة الثانية من الفصل الثاني) .

(٢) قرب الرجل المرأة كناية عن الجماع (المصباح المنير) .

(٣) Lévitiqes XX, 15, 16

(٤) سنذكر في الفصل الثاني أن مجرد ملابس الكائن لجرم يعتبر أحياناً من الحالات المولدة لمسؤولية هذا الكائن (انظر الفقرة الثالثة من الفصل الثاني) .

مسئولية الكائن غير الإنساني في شرائع الأمم الإسلامية :

يذهب بعض فقهاء المسلمين بصدد البهيمة التي يقر بها آدمي مذهباً يمكن اعتباره استثناء من المبدأ العام الذي أجمع عليه أئمتهم ، وهو عدم مسؤولية الكائنات غير الإنسانية . ففقهاء الشافعية يرون في هذه الحالة وجوب قتل البهيمة بدون ذبح شرعي وإحراق جثتها^(١) . ويقرر الشيعة الإمامية أن البهيمة في هذه الحالة يجب ذبحها وحرقها ويفرم لصاحبها قيمتها ويحرم لحمها ولحم نسلها بعد الوطء إن كانت مأكولة اللحم ؛ ويجب بيعها في بلد آخر (وهذه العقوبة تشبه عقوبة النفي التي توقع أحياناً على الأناسي) ويتصدق بثمنها ويفرم لصاحبها قيمتها إن كانت غير مأكولة اللحم ؛ وأنه إذا لم يتم دليل قاطع على تعيين البهيمة التي لابسها هذا الجرم ضربت القرعة على البهائم المشتبه فيها ، فما أصابتها القرعة من بينها تعتبر البهيمة المقصودة ويتخذ حيالها هذه الإجراءات^(٢) .

صحيح أن هؤلاء وأولئك يذهبون إلى أن الغرض من هذه الإجراءات هو مجرد القضاء على ذكرى الفاحشة ومحو أثرها من النفوس^(٣) . ولكن هذا لا يغير شيئاً

(١) لا يرى فقهاء الحنفية ولا المالكية اتخاذ أي إجراء ضد البهيمة في هذه الحالة ، ويوجهون إلى مذهب الشافعية بهذا الصدد عدة اعتراضات (انظر اعتراضات المالكية على هذا المذهب في ص ٣١٦ من الجزء الرابع من حاشية الدسوقي على الفرح الكبير للدردير على متن خليل في مذهب الإمام مالك) .

(٢) أنظر كتاب « أصل الشيعة وأصولها » للشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، الطبعة الثانية ، ص ١٥٨ .

(٣) يضيف الشافعية إلى ذلك غرضاً آخر وهو اتقاء ما يحجره بقاء البهيمة على صلتها بالجرم من سخرية الناس به وازدراءهم له وتعييرهم إياه .

من طبيعة المسئولية ولا من طبيعة الجزاء . وذلك أن مجرد اتخاذ النظم الاجتماعية إجراء مرسوم الحدود ضد كائن اشترك في إحداث الجرم أو لابسه الجرم يعتبر تسليحا بأهلية هذا الكائن لاحتمال التبعة ، أيًا كان النرض الأخير الذي يُقصد إليه من هذا الإجراء . وسيظهر لنا أن كثيراً من العقوبات التي توقع على الأدميين أنفسهم لا ترمى إلى شيء آخر غير القضاء على آثار الجريمة وعمو ذكراها من النفوس ؛ بل ربما كان هذا هو النرض الأساسي الذي ترمى إليه المجتمعات الإنسانية من جميع العقوبات .^(١)

مسئولية الكائن غير الإنساني في شرائع الأمم المسيحية الأوروبية
بالمصور الوسطى :

وقد وقفت شرائع الأمم الأوروبية المسيحية بالمصور الوسطى حيال الجريمة السابقة موقفا يشبه موقف الشريعة اليهودية ، بل يبدو أنه مقتبس منها . فكانت هذه الشرائع ، في جميع الأمم الأوروبية تقريبا ، تحكم بالإعدام (حرقا في الغالب) على البهيمة التي يقربها إنسان ، كما كانت تحكم بذلك على الإنسان نفسه الذي ارتكب هذا الجرم . وكانت الكنيسة تقرر أن النرض من اتخاذ هذا الإجراء حيال البهيمة هو مجرد القضاء على ذكرى الإثم وعدم استخدام البهيمة التي كانت موضعاً لحدوثه^(٢) . ولكن هذا التأويل ، الذي يردد ما قاله بعض فقهاء المسامين في هذه العقوبة ، لا يتعارض في شيء مع اعتبار البهيمة في هذه الحالة مسئولة جنائيا عما لابسها من جرم ؛ وذلك للأسباب نفسها التي ذكرناها في مناقشتنا لما قاله بعض فقهاء المسامين بهذا الصدد .

(١) سيتبين لنا ذلك في الفصل الأخير من هذا الكتاب .

(٢) Fauconnet op. cit. 63,66.

وزهدت هذه الشرائع كذلك في بعض الجرائم مذهباً ينطوي على التسليم بأهلية الجماد نفسه لاحتمال المسؤولية والجزاء . فمن ذلك أنها كانت تحكم بإبادة المالف الخاص بقضية قربان الإنسان للبهيمة ؛ فكان يقذف بهذا المالف في نفس النار التي يلقى فيها بمرتكب الجرم وبالبهيمة . ومن ذلك أيضاً أنها كانت تحكم بإبادة نسخ الكتب التي تصدرها الكنيسة أو بحرقها ؛ وكان الموظفون المشرفون على تنفيذ أحكام الإعدام في الأناسي هم الذين يتولون تنفيذ هذه الإبادة أو هذا الإحراق (١) . وكان رجال الكنيسة يعملون هذه الأحكام بما يعملون به الأحكام الصادرة ضد الحيوان ؛ فكانوا يذهبون إلى أن الفرض من ذلك هو مجرد القضاء على الأشياء التي أصابها دنس الجريمة أو تذكر بالإثم . وموقفهم هنا ينطبق عليه ما قلناه عن موقفهم هناك ؛ فكلما الموقفين لا يتعارض في شيء مع اعتبار هذه الإجراءات منظورية على مبدأ التسليم في هذه الحالات بأهلية الحيوان والجماد لاحتمال المسؤولية والجزاء . فمجرد اتخاذ النظم الاجتماعية إجراء مرسوم الحدود ضد كائن اتصل بالجرم عن طريق ما يعتبر تسليماً بأهلية هذا الكائن لاحتمال المسؤولية ونتائجها ، أياً كان الفرض الأخير الذي يقصد من هذا الإجراء .

مسئولية الكائن غير الإنساني عند قدماء اليونان :

حرص قدماء اليونان أيما حرص على عقاب الحيوانات والجمادات المتسببة في هلاك إنسان ، حتى لقد أنشئوا لذلك محكمة مستقلة بأثينا كان يطلق عليها اسم *پريتانيون* Prytanéion (وهو اسم المكان الذي كانت تمقد جلساتها فيه) . ومع أننا لانعرف على وجه اليقين تاريخ إنشاء هذه المحكمة ، فإن من المحقق أنها أنشئت

قبل دراكون (القرن السابع ق . م) ، وأن هذا المشرع قد احتفظ بها ولم يدخل أى تغيير جوهرى على وظائفها ونظمها ، وأنها بقيت إلى العصر الذى فتح فيه المقدونيون بلاد الإغريق (القرن الرابع ق م) . فقد ذكرها ديموستين Démosthène (٣٨٤ - ٣٢٢ ق م) فى عبارة تدل على وجودها فى عصره ، إذ يقول : « إذا سقطت صخرة أو قطعة حديد أو خشب على شخص فقتله ، وجب أن تقام عليها الدعوى أمام محكمة الپريثانيون » . ويفهم مما كتبه أرسطو بهذا الصدد أنه كان يحاكم أمامها كذلك الحيوانات المتسببة فى موت الأدميين . ويظهر أنه كان يحكم على الجماد بالتعظيم وعلى الحيوان بالإعدام ، وأن كليهما كان يقذف به عقب ذلك خارج حدود البلاد (وهذه عقوبة ثانية تشبه عقوبة النفى التى تطبق فى بعض الجرائم على الأناسى) . وقد أقر أفلاطون هذا المبدأ فى كتابه « القوانين » إذ يقول : « إذا قتل حيوان إنسانا كان لأسرة القتل الحق فى إقامة دعوى عليه (على الحيوان) أمام القضاء ، ويختار أولياء الدم القضاة من المزارعين ؛ ولهم أن يختاروا منهم أى عدد يشاءون . وفى حالة ثبوت الجريمة على الحيوان يجب قتله قصاصا وإلقاء جثته خارج حدود البلاد . ويستثنى من ذلك القتل الناشئ عن مبارزة بين الإنسان والحيوان فى مسرح الألعاب العمومية ؛ فإن هذا لا يترتب عليه أى إجراء قضائى . وإذا سقط جماد على إنسان فقتله ، سواء أكان سقوطه ناشئا عن عامل طبيعى أو عن عمل إنسان ، اختار أقرب الناس إلى القتل قاضيا من جيرانه ليحكم على الجماد أن ينبذ خارج الحدود . ويستثنى من ذلك الأشياء التى تقذف بها السماء كالنيازك والصواعق وما إليها ؛ فإذا تسببت هذه الأشياء فى قتل إنسان لا يترتب على عملها أى إجراء قضائى » . ومن المقرر أن معظم الشرائع التى سنّها أفلاطون فى كتابه « القوانين » قد استمد أصولها من النظم التى كانت متبعة فى بلاد اليونان . غير أن

الإجراءات التي ذكرها بصدد معاقبة الحيوان والجماد قد تكون مختلفة في بعض تفاصيلها عن الإجراءات التي كانت تسير عليها محكمة « الپريثانيون »^(١).

ولم تكن مسؤولية الحيوان عند قدماء اليونان مقصورة على الحالات التي يؤدي فعله فيها إلى قتل إنسان ؛ بل كانت تقع عليه هذه المسؤولية كذلك في جرائم أخرى. فقد ذكر بلوطارخوس Plutarque قانونا من قوانين صولون (الشرع الأثيني الشهير « ٦٤ - ٥٥٨ قبل الميلاد »)^(٢) يتضمن مسؤولية الكلب إذا عض إنسانا ، ويقضي على صاحب الكلب في هذه الحالة بتسليم كلبه إلى المجنى عليه مكموما ومشدودا في الوثاق^(٣). وتشمل « قوانين جورتين Les Lois de Gortyne »^(٤) على مادة تتضمن كذلك مسؤولية الحيوان في حالة قتله لحيوان آخر ، إذ تدع للمالك الحيوان القليل الخيار في أن يستبدل به الحيوان المعتدى (فيتنازل كلا المالكين للآخر عن حيوانه الحي أو الميت) أو يطالب مالكة بالغرم المقرر^(٥). هذا ، وليس الغرض من تسليم الحيوان المعتدى في هذين القانونين (قانون صولون وقانون جورتين) تحقيق عوض مالي للمجنى عليه ؛ وإنما الغرض تمكين المجنى عليه من مرتكب الجرم ليتخذ حياله ما يشاء. ويطلق مؤرخو القانون على هذا الإجراء اسم «التخلي» أي تخلي المالك عما

(١) أنظر في هذا كله Fauconnet, op. cit. 60,61.

(٢) Cité par Fauconnet op. cit. 54,55.

(٣) كمت الحيوان كما من باب قتل شدت فيه بالسكامة ؛ والوثاق بكسر الواو وفتحها الجبل يوتق به (المصباح والصاح) .

(٤) كان لكشف هذه القوانين أهمية (سنة ١٨٨٤) أثر جليل في نهضة البحوث للتعاقبة بتاريخ النظم القضائية عند اليونان . وجورتين هذه Gortyne بلدة في جزيرة كريت في سفح جبل إيدا .

(٥) Fauconnet, op. cit. 55.

يملكه بتسليمه إلى الموتور يثار لنفسه منه على الوجه الذي يريد Abandon Noxal^(١).
فنحن إذن بصدد مسئولية وجزاء جنائيين يحتملهما الحيوان نفسه وينشئان عما
أحدثه من ضرار . وسنزيد هذا النوع من المسئولية وضوحاً عندما نعرض له في
القانون الروماني القديم .

ولم يكن الحيوان والجماد عند قدماء اليونان مسئولين عن الأعمال التي يتسببان
في حدوثها فحسب ؛ بل كانا يؤخذان كذلك أحياناً في نطاق المسئولية الجمعية مع
أفراد الأسرة التي تملكهما ، لجريرة ارتكبتها بعض أفرادها . ففي بعض الجرائم
الخطيرة حيال الدولة أو حيال الدين كانت النظام اليونانية القديمة لا تنزل العقوبة بالمجرم
وجميع أفراد أسرته فحسب ، بل كانت تتجه بالمسئولية كذلك نحو ما يملكه المجرم
وتملكه أسرته من حيوان وأشياء ، فتباد هذه الممتلكات أو تحرق أو تدمر أو تصادر^(٢).

مسئولية الكائن غير الإنساني عند قدماء الرومان :

أقرت الشرائع الرومانية القديمة مسئولية الحيوان في أحوال كثيرة :

فالتشريع المنسوب إلى نوما بومبيليوس Numa Pompilius (ثاني ملوك الرومان
قبل عصورهم التاريخية ٧١٤ — ٦٧١ ق م) يتضمن مادة تقضى بعقوبة الإعدام على
الثور وصاحبه اللذين يتسببان في أثناء عملية الحرث في نقل الحد الفاصل بين الحقل

(١) أنظر في هذا كله Glotz : Etudes sociale et juridique sur l'Antiquité grecque p. 183,n 1; Girard : Las actions noxales (Extrait de la [Nouvelle
Révue de droit français et étranger) Paris 1888, p. 7.

(٢) أنظر الفقرة الخامسة من هذا الفصل وانظر كذلك Fauconnet 65,73-78,
surtout 77,78.

المخروث والحقن المجاور له^(١) . ولعل السبب في تشديد العقوبة في هذه الجريمة يرجع إلى أن قدماء الرومان كانوا ينظرون إلى حدود الحقول نظرهم إلى أمور مقدسة ، حتى لقد زعمت أساطيرهم أن تمت إليها خاصا يقوم بحراستها وهمايتها من المعتدين . فنقلها من أماكنها لم يكن في نظرهم اعتداء على الملكية فحسب ، بل كان كذلك انتهاكا لحرمة الآلهة ، وتحديا للآلهة . ولذلك كان الثور وصاحبه يقدمان قربانا للآلهة انتهى انتهاكا حرمة^(٢) . ومهما يكن من شيء بشأن البواعث التي أدت إلى تشديد العقوبة في هذه الجريمة ، فإن تطبيق الجزاء على الثور في الصورة التي نص عليها هذا القانون يتضمن التسليم بأهلية الحيوان في هذه الحالة لاحتمال المسؤولية وما يترتب عليها من جزاء .

ويظهر أن روما قد أخذت عن الأتينييين القانون الخاص بمسؤولية الكلب في حالة إضراره بآدمي ، والذي أشرنا إليه فيما سبق^(٣) . فالقانون الروماني المعروف بقانون پيزوليانا *Pesuliana* يعطى للمعتدى عليه في هذه الحالة الحق في مطالبة المالك بأن يتخلى له عن كلبه ليتخذ حياله ما يراه^(٤) .

وقد أقرت شريعة الألواح الاثني عشر نفسها *Lois des XII Tables* (وهي أساس تشريع الرومان في عصورهم التاريخية) مسؤولية الحيوان في حالتين : إحداها إذا تسبب في إتلاف أو ضرر ؛ وثانيتها إذا رعى عسبا غير مملوك لصاحبه^(٥) . فقد أوجبت في هاتين الحالتين على المالك أن يسلم حيوانه إلى المجنى عليه *Abandon Noxal*

(1) Girard : Histoire de l'Organisation judiciaire des Romains. T.I. Paris 1901, p.34 ; Fauconnet, op. cit. 61.

(2) Fauconnet 61. (٣) أنظر هذا القانون بصفحة ٢٠

(4) Fauconnet, op. cit. 54,55 (5) Ibid. 54.

أو يدفع الغرم المقرر إن أراد الاحتفاظ بحيوانه . ولم يقصد الشارع من تسليم الحيوان إلى المجنى عليه تحقيق عوض مالى له ، وإنما قصد تمكينه من التسبب في ضرره ليتخذ حياله ما يشاء أو يثار لنفسه منه على الوجه الذى يراه . ولذلك لم يُقيم القانون فى حالة تسليم الحيوان أى وزن لقيمتة المالية ونسبتها إلى الضرر الذى أحدثه : فبجرد تسليمه يعتبر مسقطا للخصومة ، سواء أكانت قيمته مساوية لما أحدثه ، أم كانت زائدة عليه قليلا أو كثيرا ، أم كانت أقل منه ، أم لم تكن شيئا مذكورا بجانبه^(١) . ولذلك أيضا يقرر هذا القانون أن ملكية الحيوان إذا انتقلت بعد ارتكاب الحدث بالبيع أو غيره من يد مالكة الأول فإن الدعوى تقام على مالكة الأخير لا على المالك الذى اقترف الجرم فى أثناء ملكيته له^(٢) . ففى هذا دليل قاطع على أن المسؤولية تنجبه أولا وبالذات إلى الحيوان نفسه وتتمتبه حيثما يكون^(٣) .

(1) Ibid. 56. (2) Ibid. 57.

(٣) لم تنفرد الشريعة الرومانية بالأخذ بنظام « التخلي Abandon Noxal » فى بعض الجرائم ، بل شاركتها فى ذلك شرائع أخرى كثيرة منها شرائع اليونان (وقد أشرنا إلى ذلك فيما سبق ، انظر صفحتى ٢٠ ، ٢١) وشرائع الجرمان (وسنشير إلى شيء منها فى الصفحة التالية) . ولم يكن تطبيق هذا المبدأ مقصورا على البهائم ، بل كان يطبق كذلك على الأرقاء وعلى أفراد الأسرة : ففى بعض الجرائم التى يرتكبها هؤلاء كان المالك ورب الأسرة يؤخذان بتسليم الجانى إلى المجنى عليه أو إلى الأسرة الموقورة . وفى جميع هذه الأحوال كان المحكوم له بالتخلي حرا حيال مرتكب الجرم حيوانا كان أم إنسانا . فكان له أن يقتله ؛ كما كان له أن يبيعه وينتفع بشئ منه ؛ أو يحتفظ به ويتبناه ؛ أو ينتفع بعمله .

وفى الشريعة الإسلامية آثار كثيرة لهذا المبدأ . فقد ذهب أبو حنيفة إلى أن الرقيق إذا ارتكب ما يوجب الدية (كبعض أنواع القتل) أو ما يوجب الأرش (كاتلاف عضو) وجب على المولى تسليمه إلى عاقلة القتل أو المجنى عليه ، إلا إذا اختار الفداء . وفى الحالة الأولى لا يكون المولى مسئولا عن شيء ، أيا كانت قيمة العبد الذى تخلى عنه (انظر ص ٢٥٨ وتوابعها من الجزء =

مسئولية الكائن غير الإنسانى عند قدماء الجرمان :

وقد أخذت شرائع الجرمان كذلك بمسئولية الحيوان فى كثير من الجرائم ، وأقرت بصدده مبدأ « التخلي » على وجه يتفق أحيانا كل الاتفاق مع الطريقة التى سارت عليها شرائع اليونان والرومان ، ويختلف عنها أحيانا فى أمور ثانوية لاتمس جوهر الموضوع فى شىء . فمن ذلك مثلا أنه كان يجب على المالك فى بعض الأحوال أن يدفع جزءا من الغرم المقرر زيادة على البهيمة التى يسلمها للمجنى عليه^(١) .

بل إن شرائع الجرمان لتشتمل على بعض مواد تنطوى على التسليم بأهلية الجواد نفسه لاحتمال المسئولية وما يترتب عليها من نتائج . فمن ذلك مثلا ما تقرره فى حالة هلاك شخص أو تلف بعض أعضائه على أثر اصطدامه برحى مملوكة لشخص آخر ، فإنها توجب فى هذه الحالة على مالك الرحى أن يسلمها إلى المجنى عليه أو إلى أسرته (على طريقة « التخلي » عن المجرم بتسليمه إلى الموتور Abandon Noxal) أو يدفع الغرم المقرر إن أراد الاحتفاظ برحاه^(٢) .

مسئولية الكائن غير الإنسانى عند قدماء الفرس :

ورد فى أسفار الأвестا (الأڤستا أو الزند أڤستا Avesta ou Zend Avesta ، هى مجموعة الأسفار المقدسة المنسوبة لزرادشت Zoroastre) التى تقوم عليها الديانة الزرادشتية

= السابع من كتاب بدائع الصنائع للكاسانى .

- وأما ما تحدته البهيمة فهرمه على صاحبها فى نظر الشريعة الإسلامية إن كان نتيجة إيعاز أو تفصير أو إعمال ، وإلا فمماها هدر (المراجع السابق ٢٧٢ وتوابعها) . ولا يستثنى من ذلك إلا ما ذهب إليه الشافعية والشيعة الإمامية بصدد البهيمة التى يقربها لإنسان (أنظر ما ذكرناه فى هذا الصدد بصفحة ١٦) .

(1) Fauconnet, op. cit. 55.

(2) Ibid. 58,59.

عند قدماء الفرس) أن الكلب المصاب بالكلب إذا عض خروفاً فقتله أو إنساناً فخرجه قطعت أذنه اليمنى ، فإن تكرر منه ذلك قطعت أذنه اليسرى ، وفي المرة الثالثة تقطع رجله اليمنى ، وفي الرابعة رجله اليسرى ، وفي الخامسة يستأصل ذنبه ؛ ويعاقب صاحبه كذلك إن كان قد أهمل في اتخاذ ما ينبغي اتخاذه حيال كلبه من احتياط ورقابة . ولا يخفى ما ينطوى عليه هذا القانون ، وتنطوى عليه العقوبات التي يقررها في صورة صراعى فيها سوابق الجانى ، من تسليم بأهلية الحيوان لاجتال المسؤولية الجنائية وما يترتب عليها من جزاء^(١).

مسئولية الكائن غير الإنسانى عند الأمم الأوروبية قبيل العصور الحديثة وفي أثنائها :

كانت فرنسا أول أمة أوروبية مسيحية أخذت في هذه العصور بمبدأ مسؤولية الحيوان ومعاقبته بجرمه أمام محاكم منظمة وبالطرق القانونية نفسها المتبعة في معاقبة الإنسان . وقد ظهر هذا النظام لديها في أوائل القرن الثالث عشر الميلادى ، ثم ظهر في سردينيا في أواخر القرن الرابع عشر ، ففي بلجيكا في أواخر القرن الخامس عشر ، ففي هولندا وألمانيا وإيطاليا والسويد في منتصف القرن السادس عشر ، ففي إنجلترا في القرن الثامن عشر ؛ وظل العمل به قائماً عند بعض شعوب الصقالبة حتى القرن التاسع عشر الميلادى . ويؤخذ مما كتبه بهذا الصدد الأستاذة فون أميرا^(٢) Von Amira و دادوزيو^(٣) d'Addosio و وستر مارك^(٤) Westermarck

(1) Ibid. 53.

(2) Von Amira : Thierstrafen und Thierprocesse 1891, P.P. 543-601.

(3) d'Addosio : bestie delinquenti, Naples 1892.

(4) Westermarck : The Origin and Development of Moral Ideas.T.I.

وعلى الأخص مما كتبه فون أميرا ، أن التسبب في قتل إنسان كان أهم جريمة يقدم من أجلها الحيوان إلى ساحة القضاء ؛ وأن المدعى كان في الغالب النائب العمومي نفسه وأحيانا المجنى عليه ؛ وأن صاحب الحيوان المجرم كان في إمكانه في بعض الأحوال أن يقف الاستمرار في القضية إذا تخلى للموتورين عن حيوانه ؛ وأن الإجراءات التي كانت تتخذ حيال الحيوان لم تكن لتختلف في شيء عن الإجراءات التي تتخذ حيال المتهمين من الأناسي ، حتى لقد كان يحكم أحيانا على الحيوان بالحبس الاحتياطي عند الحاجة إلى ذلك ؛ وأنه في حالة إدانة الحيوان كان يحكم عليه بالإعدام وينفذ الحكم على مشهد من الجمهور بنفس الطريقة التي ينفذ بها على آدميين ؛ وأن الإعدام كان يتخذ صوراً كثيرة : ففي النائب كان يحكم بشنقه ؛ وأحيانا كان يحكم برجمه أو بقطع رأسه أو بحرقه . . . وما إلى ذلك ؛ وفي بعض الأحوال كان يقطع بعض أعضائه قبل تنفيذ عقوبة الإعدام في صورة تمثل في جملتها سافعله بالمجنى عليه (١) .

وإن أسباب الأحكام التي كانت تصدرها المحاكم حينئذ ضد الحيوانات والنصوص الواردة بهذا الصدد في البحوث القانونية في ذلك العهد لتدل أقطع دلالة على جدية هذه القضايا . فكثيراً ما تردد هذه الأسباب وهذه النصوص عبارات لا تختلف في شيء عن العبارات التي كانت تستخدم في جرائم بني الإنسان ، وكثيراً ما يرد فيها : « يحكم بإعدام الحيوان تحقيقاً للمدالة » أو « يقضى عليه بالشنق جزاء لما ارتكبه من جرم وحشي شنيع » . . . وما إلى ذلك من العبارات الصريحة فيما نحن بصدد تقريره (٢) .

(1) Fauconnet, op. cit. 62.

(2) Ibid. 62.

ولم يحاول الباحثون تأويل هذه الأمور في صورة أخرى إلا منذ القرن السادس عشر . فقد ذهب بعضهم حينئذ إلى أن الغرض من هذه النظم هو مجرد القضاء على ذكرى الجريمة وأخذ مالكي البهائم بالشدة حتى لا يهملوا رقابة بهائمهم . ولكن هذه التأويلات لا تترجم في شيء عن روح النظام في أوضاعه الأولى . هذا إلى أنها لا تغير شيئاً من طبيعة المسؤولية ولا من طبيعة الجزاء . فقد ذكرنا فيما سبق أن مجرد اتخاذ النظم الاجتماعية إجراء مرسوم الحدود ضد كائن اتصل بالجرم عن طريق ما ، يعتبر تسليماً بأهلية هذا الكائن لاحتمال التبعة الجنائية ونتائجها ، أيّاً كان الغرض الأخير الذي يقصد من هذا الإجراء^(١) .

هذا ، وقد أقرت الشرائع المعمول بها في بعض الأمم الأوروبية في هذه المصنوع أسوأ تنطوى على التسليم بأهلية الجمد نفسه لاحتمال المسؤولية الجنائية ، وما يترتب عليها من جزاء . فمن ذلك أنها أجازت في بعض الأحوال وخاصة عند ما يتعذر العثور على المجرم نفسه ، أن يصنع له تمثال أو صورة أو أي شيء يتوانع على أنه يمثل ، وينفذ في هذا الشيء العقوبة التي كان يجب توقيعها على مرتكب الجرم^(٢) . ويسمى هذا النظام « بطريقة التنفيذ على الصورة Exécution en effigie » ؛ وقد ظلى سائداً عند الأمم الأوروبية الحديثة في أثناء مرحلة طويلة تمتد من القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر الميلادي^(٣) .

(١) انظر ص ١٧ .

(٢) قد أشرنا إلى ذلك في صدر هذا البحث عند كلامنا على الصور التي تظهر فيها مسؤولية الكائن غير الإنساني ؛ فقد ذكرنا من بين هذه الصور صورة ينزل فيها هذا الكائن منزلة الإنسان في احتمال المسؤولية والجزاء (انظر ص ١٣) .

(٣) Fauconnet, 66, 172.

بقايا من مسئولية الكائن غير الإنسانى فى نظمنا الحاضرة :

وقد بقى فى نظمنا القضائية الحاضرة رواسب كثيرة من هذا النظام . فمن ذلك مثلاً ما تصدره المحاكم فى بعض الجرائم من إبادة الأشياء أو الحيوانات المتصلة بالجريمة أو بالمجرم أو بمصادرتها : الأشياء أو الحيوانات التى استخدمت فى الجريمة أو اتصلت بها^(١) ؛ نسخ الكتب أو المنشورات التى كانت موضوع الإدانة ؛ مصادرة أملاك المجرم ؛ الحكم بالهدم ... وما إلى ذلك ؛ فمع أن هذه العقوبات تمس المجرم نفسه عن طريق غير مباشر ، فهى توقع مباشرة على الأشياء غير العاقلة ؛ وتنفذ على الوجود القضائية نفسها التى تنفذ بها العقوبات التى يؤخذ بها الأدميون . فهى تنطوى فى صورة ما على اعتبار الحيوان والجماد أهلاً لاحتمال التبعة والجزاء .

مسئولية الكائن غير الإنسانى عند الشعوب البدائية :

ظهر للباحثين أن انتشار هذا النظام عند الأمم المتحضرة التى ضربنا فيها سبق أمثلة لبعضها كان أوسع كثيراً من انتشاره فى الشعوب البدائية ، كما أشرنا إلى ذلك فى صدر هذا الموضوع^(٢) . وذلك أنه لم يأخذ بهذا النظام إلا عدد قليل من الشعوب البدائية ، ولم يظهر لديها فى صورة مسئولية قضائية جنائية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة كما كان شأنه عند الأمم المتحضرة السابق ذكرها ؛ وإنما ظهر فى معظم أحواله فى صورة إجراءات جمعية تتمصل بشئون الأخذ بالثأر Vengeance privée .

(١) القاعدة فى المصادرة أنها وجوبية إذا كانت الأدوات المستعملة فى الجريمة غير مباح حيازتها كالمواد المخدرة ، وهى جوازية إذا كانت من المباح حيازتها كالعصا ، ويدخل القرد الذى يستخدم فى النشل مثلاً ضمن هذه الطائفة الثانية ويرسل عادة لحديقة الحيوان .

(٢) أنظر ص ١٢ .

فمن ذلك مايجرى عليه بعض عشائر الكوكيس Kukis ^(١) إذا افترس نمر واحد من أفرادهم ؛ فإن عشيرة القتييل ترى لزماً عليها في هذه الحالة أن تقتل النمر المعتدى أو أى نمر آخر وتأكل لحمه . ولا يقل هذا الثأر وجوباً في نظر هذه العشائر عن أنواع الثأر التي تنجم عن أعمال الآدميين ^(٢) .

ومن ذلك أيضاً مايجرى عليه العرف في العشائر السابقة نفسها إذا مات أحد أفرادها على أثر سقوطه من شجرة ؛ فإن عشيرة القتييل ترى لزماً عليها في هذه الحالة أن تثأر لنفسها من هذه الشجرة ، بأن تجتثها من فوق الأرض وتقطعها إرباً إرباً وتذرو حطامها في الرياح ^(٣) .

ومن ذلك أيضاً مايجرى عليه العرف عند بعض العشائر الأسترالية في غرب فيكتوريا Les Australiens de l'Ouest de Victoria إذا قتل أحد أفراد عشيرة أخرى فرداً من عشائرهم ؛ فإن عشيرة القتييل تحرص في أثناء صراعها مع عشيرة الجاني على أن تحصل على السلاح الذي استخدم في القتل فتحرقه حرقاً ، بينما تحتفظ بجميع ماغنمه من خصيمها من أسلحة أخرى ^(٤) .

ومن ذلك أيضاً مايجرى عليه العرف عند عشائر الأنتيمرينا Antimerina بجزيرة مدغشقر إذا التهم تمساح واحداً من أفرادهم . وذلك أنهم يعتقدون أن رابطة من روابط القرابة تربطهم بفصيلة التماسيح ، وأن هذه الفصيلة قد تعاهدت مع عشائرهم ألا تمسحها بأذى ولا تأكل لحوم أفرادها ، وأن العشائر قد أخذت على نفسها مثل

(١) تسكن هذه العشائر في شيتاجونج Chittagong

(٢) Fauconnet 50,51. نقلا عن Macrae : Account of the kookies

(٣) Idid. 52.

(٤) Idid. 25,53

ذلك العهد حيال التماسيح . فإذا نقض أحد التماسيح عهده ، فاعتدى على فرد منهم كانت العشيرة الموتورة في حلٍّ من القصاص منه . فيذهب رئيسها ، أو أحد شيوخها الحافظين لتقاليدها في حالة غيبة الرئيس ، مع وفد من رجالها ونسائها إلى شاطئ البحيرة التي ارتكب فيها الجرم . وحينئذ يأخذ رئيس الوفد في تقرير التهمة ، ويؤنب التماسيح لحث أحدهم يمينه ، ويأمرهم أن يسلموا الجاني بإرغامه على الدخول في الشبكة التي سيلقى بها في البحيرة . ثم يلقى بهذه الشبكة بعد أن يضع فيها قطعة من لحم ثور ؛ ويقفل هو ومن معه راجعين إلى منازلهم . وثمة يأخذ الرجال في إعداد حبال وثيقة وأوتاد حادة ؛ وتأخذ النساء في غزل خيوط من الحرير . وفي صبيحة اليوم التالي يرجع الوفد إلى البحيرة يحمل رجاله حبالهم وأوتادهم وتحمل نساؤهم ما غزلنه من خيوط . ثم يخرجون الشبكة فيجدون بها لا محالة أحد التماسيح . فيعتقدون أنه هو الذي ارتكب الجرم ، وأن عشيرته هي التي أسلمته ، وخلعته من ذمتها ، وتبرأت من جريمته ، وأباحت لبني الإنسان القصاص منه . فلا يكاد يتجاوز سطح الماء حتى يستقبله أفراد الوفد بهتافات السخرية والازدراء ، ويسحبونه على وجهه حتى يبلغوا به متنسعا من الفضاء ؛ فينقض عليه الرجال ويشدون وثاقه بحبالهم . وحينئذ يشرع القاضي في تلاوة الاتهام ، ويبدى شديد أسفه لاضطراره إلى عقوبة أحد أقاربه ، ثم ينطق بحكم الإعدام . فيندفع الرجال نحو التماسيح فرحين مبتهجين ، يأخذون في تمزيق جسمه بالأوتاد الحادة التي أعدوها لذلك ، وما هي إلا ثوان أو دقائق حتى يصبح جثة هامدة . غير أنه لا يكاد يلفظ النفس الأخير حتى يتغير المنظر ؛ فيتملك الحزن والأسى جميع أفراد الوفد ، وتتدفق عبراتهم ، ويشتد نحيب النساء ، ويملأ صراخهن وعويلهن ؛ ثم يتقدمن نحو التماسيح ، ناثرات الشعور ويكفنه بخيوط الحرير التي أعدنها لهذا الغرض . ثم يحمل إلى مقره الأخير مشيعاً بالعبرات التي

تشيع بها الأسرة من تفقده من أفرادها الأجزاء ؛ ويقام على القبر ضريح يشار فيه
بمحجر مستقيم إلى موضع رأس الفتيقيد^(١) .

هذا ، ويمكن أن يعد من هذا الباب تقديم الحيوان والنبات قربانا للتكفير عن
ذنب ارتكبه فرد أو مجموعة من الأفراد ، وما جرى عليه العمل في بعض الديانات
من إحلال ذبح أو ذبايح محل إنسان وجب تقديمه أضحية لنذر أو كفارة . . . وما
إلى ذلك^(٢) . فالكاثن غير الإنساني ، كما أشرنا إلى ذلك في صدر هذا الموضوع^(٣) ،
وكما سنذكره عند كلامنا على المسؤولية بالانتقال^(٤) ، تنتقل إليه في هذه الأحوال
مسئولية الأناسى الذين حل محلهم أو قدم للتكفير عن جرائمهم ؛ وما يجرى عليه من
ذبح أو خنق أو حرق أو تصليب أو تقطيع أو تحطيم أو إغراق في مياه الأنهار أو
إطلاق في الصحراء . . . يمثل في صورة ما ، ما تؤدي إليه هذه المسؤولية من جزاء .
فنحن إذن بصدد نظام ينطوى على التسليم بأهلية الحيوان والنبات في بعض الأحوال
لاحتمال المسؤولية وما يترتب عليها من عقوبة .

(١) V. Van Gennep , Tabou et Totemisme à Madagascar, cité par Fauconnet 51 - 53.

(٢) أنظر بعض أمثلة لهذا النظام مقتبسة من عقائد اليهود والعرب في الجاهلية وغيرهم بكتابتنا
« الأسرة والمجتمع » الطبعة الثانية صفحتي ٩٢٢ ، ٩٢٣ .

(٣) أنظر ص ١٣ .

(٤) أنظر الفقرة الثالثة من الفصل الثاني من هذا الكتاب .

(٢) مسؤولية الميت

أقر هذا النوع من المسؤولية عدد كبير من الشعوب المتحضرة والبدائية في مختلف المصور ، ولا تزال آثار كثيرة منه باقية في تقاليدنا الاجتماعية ونظمنا القضائية الحاضرة .

وقد ظهرت مسؤولية الميت عند هذه الشعوب في صور كثيرة . فأحياناً كانت تقع عليه المسؤولية ابتداء بعد موته لعمل خاص ارتكبه أو لابس في حياته ولم يسأل عنه لسبب ما ، أو جاء موته عقب ارتكابه له مباشرة أو قبل أن يتاح للقضاء توجيه المسؤولية إليه وهو حي . وأحياناً كانت تقع عليه المسؤولية ابتداء بعد موته كما في الحالة السابقة ، ولكن لأمر تتعلق بأسباب الموت نفسه ؛ كأن توجه المسؤولية إلى المنتحر لجرمة الانتحار نفسه ، وتوقع العقوبة على جثته . وأحياناً كانت تقع عليه المسؤولية ابتداء بعد موته ، كما في الحالتين السابقتين ، ولكنها لا تتجه إلى جرمة معينة ، بل تتمثل في استعراض عام لما عسى أن يكون الميت قد اقترفه في حياته من جرائم لم يتح للمجتمع سؤاله عنها ، أو تتمثل في إتاحة الفرصة لكل فرد أن يتقدم بظلامته من أعمال ارتكبها الميت في أثناء حياته ولم ينل جزاءه عليها . وأحياناً كانت إجراءات المسؤولية والجزاء التي تتجه إليه بعد موته مكملة للإجراءات التي اتخذت حياله وهو على قيد الحياة ؛ فيتابع القضاء بعد وفاته النظر في الدعوى ويصدر حكماً بالعقوبة على جثته في حالة ثبوت الجرم ، أو يوقع على جثته نفس العقوبة التي حكم بها عليه قبل وفاته أو يستبدل بها عقوبة أخرى ، أو يستوفي العقوبة من الجثة إن كان قد مات في أثناء توقيمها عليه ، أو يضيف إلى العقوبة التي

احتملها وهو حى عقوبة أخرى توقع على جثته بعد مماته . وأحيانا كان يؤخذ الأموات فى نطاق المسئولية الجمعية مع الأحياء من أفراد أسرهم لجريرة ارتكبتها أحد أعضاء هذه الأسرة أو بعضهم ، فتنفذ إجراءات جزائية حيال جثتهم وعظامهم ورفاتهم وأضرحتهم وقبورهم ... وما إلى ذلك .

والعقوبة التى كانت توقع على الميت تمثلت كذلك فى صور شتى : فأحيانا كان يؤخذ بعقاب مآدى يناله فى جسمه كالجلد والصلاب والشنق والخرق واجتثاث الرأس وتقطيع الأعضاء والتمثيل بالجثة وجرها فى الطرقات ... وما إلى ذلك ؛ وأحيانا كان يؤخذ بعقاب معنوى ينال ذكراه أو روحه أو منزلته كالحرمان من الدفن أو من الطقوس الدينية أو من الاحتفال بالجنائز ، وكنبش القبر وبعثرة الرفات وهدم الضريح ، وكالحكم على الجثة والرفات بأن تلقى خارج حدود البلاد أو بأن يقذف بها حيث يقذف يبحث الحيوانات النافقة ... وهلم جرا ؛ وأحيانا كان يؤخذ بعقوبات من هذين النوعين مجتمعين .

غير أن معظم الشرائع التى أخذت بهذا النوع من المسئولية ، إن لم يكن جميعها ، لم تأخذ به إلا فى بعض جرائم خطيرة فى نظر العقل الجمعى ، وخاصة جرائم الانتحار ، وبعض أنواع القتل ، وبعض الأعمال التى تؤدى إليه ، والاعتداء على حرمة الدين ، وجرائم الخيانة الوطنية أو تحدى السلطات الشرعية فى الدولة ، والاعتداء على الملوك أو رجال الدين أو الآباء ومن إليهم من الأشخاص الذين يختصهم المجتمع بحرمه سامية ومحيطهم بسياج من القدسية والجلال . فالأصل فى معظم هذه الشرائع عدم مسئولية الميت ؛ ولكنها تستثنى من هذا الأصل بعض جرائم خطيرة ترى أن المجتمع لا يطيق حدوثها بدون عقاب ، أولا يقنع فيها بما يصيب من جرائمها الأحياء .

هذا ، ولتوضيح جميع الحقائق السابقة وتأبيدها ، سنذكر فيما يلي ماذهبت إليه بصدد هذا النوع من المسؤولية شرائع الصين وقدماء المصريين والفرس واليونان وعرب الجاهلية وبعض الشعوب البدائية وشرائع المسلمين وبعض الأمم الأوروبية في عصورها الحديثة ، وما بقي من آثاره في نظمنا الحاضرة .

مسئولية الميت في شرائع الصين وقدماء المصريين والفرس واليونان وعرب الجاهلية وبعض الشعوب البدائية :

يقرر القانون الصيني القديم أنه إذا قتل فرد أحد أبويه ومات في السجن قبل أن ينال جزاءه وقع على جثته نفس العقوبات التي كان يجب توقيعها عليه لو كان حيا ، وذلك بأن يقطع جسمه إربا إربا^(١) . ويظهر أن الصينيين يقصدون بمثل هذه العقوبات تعذيب الروح لاعتقادهم أن الروح لا تبقى كاملة سليمة إلا في جسم كامل سليم^(٢) . ولكن مهما يكن من شيء بصدد الغرض الأخير الذي ترمى إليه العقوبة ، فإن مجرد توقيعها على جثة الميت يعتبر تسليما بأهليته وهو في حالته هذه لاحتمال المسؤولية واحتمال ما يترتب عليها من جزاء .

وقد أخذت مصر كذلك في عصورها القديمة بهذا المبدأ في بعض الجرائم . فمن ذلك مارواه بلوطارخوس Plutarque عما آتخذه بطليموس الرابع (ملك مصر من سنة ٢٢٢ إلى سنة ٢٠٥ قبل الميلاد Ptolémée IV Philopator, roi d'Egypte 222-205, av. J. C.) حيال ملك اسبرطة كليومين (Cléomène roi de Spart) .

(1) Ta-Tsing-Leu, Lée, Section 284 (du parricide), tome II, p. 65, cité par Fauconnet 44,45. (2) Ibid. 45.

وذلك أن كليومين كان قد لجأ إلى الإسكندرية في سعى ملك مصر بطليموس الرابع ؛ ولكنه أخل بواجب الضيافة واشترك في مؤامرة ثورية ضد مضيفه ملك مصر . وقد قمع جنود بطليموس هذه الثورة وقتلوا كليومين وهو شاهر سيفه لنصرة الثائرين . فقضى بطليموس أن تصلب جثته جزاءً على ما اقترفه من جرم وعقوق^(١) . ويبدو مما رواه المؤرخ اليوناني ديودور Didore أنه في أقدم المصور المصرية كانت القاعدة أن تقدم جثة كل ميت أمام محاكم الكهنوت ، وتتاح الفرصة لكل فرد أن يتقدم بظلامته من أعمال ارتكبها صاحبها في أثناء حياته ولم ينل جزاءه عليها وأن هذه المحاكم كانت تقضى على الميت في حال إدانته بالحرمان من الدفن وما يتصل به من طقوس^(٢) .

وأخذ قدماء الفرس كذلك بهذا المبدأ في بعض الجرائم ، وخاصة جريمة الخيانة الوطنية . فمن ذلك ما رواه بلوطارخوس Plutarque عما اتخذته أرتا كسر كيس الثاني ملك فارس (أرتا كسر كيس منيمون ملك فارس من سنة ٤٠٥ إلى سنة ٣٥٩ ق م Artaxerxès II Mnémon) حيال أخيه سيروس Cyrus le Jeune . فقد أثار سيروس هذا حرباً أهلية ليخلع أخاه ويستولى هو على عرش فارس . ولكن هذه الثورة قد قمت ، وقتل زعيمها سيروس . فحكم أرتا كسر كيس على جثة أخيه القتل بأن تجتث رأسها وتقطع أعضاؤها .

ولعل هذا المبدأ لم يبد في المصور القديمة في صورة أوضح ولا أوسع من الصورة التي ظهر عليها عند قدماء اليونان . فقد أقرت شريعتهم مسؤولية الميت وعقابه على أعماله هو وعلى أعمال غيره في حالتين : إحداها الاعتداء على حرمة الوطن أو خيانة

(1) Ibid. 45,46.

(2) Ibid. 45.

البلاد Trahison ؛ وثانيتهما الاعتداء على حرمة الدين أو تناول الأشياء المقدسة بما لا يحل Cacrilège . ففي كلتا هاتين الحالتين يقضى بالإعدام على المجرم نفسه ، ويحكم على جثته بحرماتها من الدفن والطقوس الدينية وينبذها في خارج حدود البلاد . وإن كان المجرم لم يظهر إلا بعد دفنه ، وجب نبش القبر وإخراج جثته وتوقيع العقوبات السابقة عليها . ويؤخذ كذلك بهذه الجريمة جميع أفراد أسرته لافرق في ذلك بين الأحياء منهم والأموات : فيقتل أحيائهم ، وتنش قبور أمواتهم ، ويوقع على جثث هؤلاء وأولئك وعلى رفاتهم العقوبة نفسها التي يجب توقيعها على جثته . وفي بعض الأحوال كانت تقطع الجثث وتطحن عظامها ثم تنبذ في خارج الحدود أو يلقى بها في مياه البحار^(١) . ويظهر أن اليونان كانوا يطبقون هذه العقوبات أو شيئاً منها على بعض من يظفرون به من أعدائهم في الحروب . فقد روى هوميروس في إلياذته أن أخيل Achille بطل اليونان في حرب طروادة ، بعد أن هوى على خصيمه هيكتور Hector بضربة جبارة أردته قتيلاً ، أزمع أن يعثر بجثته ، ويلقيها غذاء للطيور والسباع ويحرمها الطقوس الدينية ، حتى تذهب روحها إلى الدرك الأسفل من النار ، وأنه قد أخذ يجرها في التراب ويطوف بها حول أسوار المدينة ، وكان على وشك أن ينفذ فيها ما توعد به لولا أن قلبه قد رق وألقت السكينة في نفسه إذ توسل إليه Priam أن يرحم شيخوخته ويرد إليه جثة ابنه القليل . وكان العرب في الجاهلية يقطعون رؤوس القتلى في حروبهم الأهلية والخارجية ويمثلون أحيانا بجثثهم ، بل كانوا في بعض الأحوال يأكلون أ كبادهم أو قطعاً من لحومهم . وفي تاريخ « أيامهم » (حروبهم في الجاهلية بعضهم مع بعض أو حروبهم مع غيرهم) آلاف من الشواهد القاطعة بشدة حرصهم على هذه التقاليد . وقد

(1) Ibid. 64-74.

حدث شيء من ذلك في صدر الإسلام في جثة حمزة عم الرسول عليه السلام الذي خلفت به قريش في بعض الغزوات . ويظهر أن هذه التقاليد قد تركت آثاراً كثيرة عند العرب في عصورهم الإسلامية نفسها ، على الرغم من مخالفتها لتعاليم الدين . فكثيراً ما نجد في قصص حروبهم الأهلية والخارجية في هذه العصور أموراً كثيرة من هذا القبيل ، وعلى الأخص قطع رؤوس البارزين من الأعداء بعد موتهم وحملها إلى المشيرة الموتورة أو إلى قائد الجيش أو إلى الأمير . - وهذا التقليد يكاد يكون عاماً عند جميع الأمم في حالات الأخذ بالثأر *Vengeance privée* . فلا يعد الأخذ بالثأر كاملاً ، في معظم الأمم التي تسير على نظام الثأر ، إلا إذا قطعت رأس العدو وحملت إلى أسرة القتيل^(١) .

وقد أخذ كثير من الشعوب البدائية ببعض نظم من هذا القبيل . فمن ذلك مايفعله بعض عشائر الهنود الحمر في جثث من يقتلونها من الأعداء في الحروب ، إذ ينتزعون دوائر^(٢) رؤوسهم بجلدها وشعرها ، ويحتفظون بها في منازل العشيرة ومتاحفها ، ويتخذون منها سجلاً لمآثرهم وآية على ماضيهم المجيد في ميادين القتال^(٣) .

مسئولية الميت في الشريعة الإسلامية

تقرر الشريعة الإسلامية سقوط التبعة في الدنيا عن المجرم بعد موته ، وتحرم اتخاذ أي إجراء على جثته ، كما تحظر التمثيل بأجسام القتلى في الحروب . ولكنها قد اشتملت مع ذلك على أمور يمكن اعتبارها من بعض الوجوه استثناء من هذا المبدأ

(١) Ibid. 44.

(٢) الدائرة والدوارة هي التي في وسط الرأس التي ينتهي إليها فرقه .

(٣) Ibid. 44, V. aussi; Thévenin et Coze: Mœurs et Histoire des Peaux-Rouges; 320.

العام . فمن ذلك مثلاً أن الله تعالى قد أمر الرسول عليه السلام ألا يصلى على من يموت من النفر الذين تخلفوا عن الجهاد ولا يقوم على قبره ، أى يحرمه من الطقوس الدينية المقررة لموتى المسلمين : « فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله ، وكرهوا أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله ، وقالوا لا تنفروا فى الحر ، قل نار جهنم أشد حرا لو كانوا يفقهون ! فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيراً جزاء بما كانوا يكسبون . فإن رجعت الله إلى طائفة منهم فاستأذنوك للخروج ، فقل لن تخرجوا معى أبدا ولن تقاتلوا معى عدوا ، إنكم رضيتم بالعمود أول مرة فاقعدوا مع الخالفين . ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره ، إنهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون » (١) . ومن ذلك أيضاً ما يروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه أتم عدد الجلدات المقررة فى حد شرعى على جثة مجرم مات فى أثناء توقيع الحد عليه .

مسئولية الميت عند بعض الأمم الأوروبية فى العصور الحديثة :

لم يبدأ هذا المبدأ فى العصور الأوروبية الحديثة فى صورة أوضح ولا أوسع من الصورة التى ظهر بها عند الفرنسيين . فقد ظلت محاكم فرنسا فى أثناء مرحلة طويلة فى صدر هذه العصور تتخذ حيال الموتى إجراءات قضائية تنطوى على التسليم بأهلية الجثة لاحتال المسؤولية الجنائية وما يترتب عليها من جزاء . وكان الأمر فى المبدأ متروكا لاجتهاد القضاة فى تقدير خطورة الجريمة واستحقاقها لهذه الإجراءات وتحديد العقوبة . . . وما إلى ذلك . ولكن صدر بعد ذلك فى سنة ١٦٧٠ أمر ملكى بالألا توقع عقوبة ما على جثة ميت إلا إذا كان صاحبها قد اقترف إحدى الجرائم الخمس

(١) سورة التوبة آيات ٨١ - ٨٤ .

الآية : الاعتداء على حرمة الدين أو تناول الأشياء المقدسة بما لا يحل ؛ الاعتداء على حرمة الوطن (الخيانة الوطنية) أو على شخص الملك ؛ الانتحار ؛ المبارزة بين شخصين duel (التي كانت سائدة من قبل في كثير من الطبقات وخاصة طبقة النبلاء ، والتي أدت إلى عدة نتائج وخيمة) ؛ تحدى أحكام القضاء إذا سحب ذلك استخدام القوة . وقد جرت عادة المحاكم في هذه العصور أن تأمر بتعقيم الجثة إن كان التحقيق سيستغرق زمنا طويلا ، حتى لا تتحلل فيصعب توقييع العقوبة عليها ، أو تأمر بدفنها مؤقتا إن كانت بحالة لا يمكن معها تعقيمها ، على أن ينبش القبر بعد ذلك وتخرج منه لتوقييع العقوبة إن ثبت الإدانة . أما نوع العقوبة وصورة تنفيذها فلم ينص عليهما في الأمر الملكي السابق ذكره ؛ ويظهر أن ذلك قد ظل متروكا لاجتهاد القضاة . غير أن العرف قد جرى في الغالب أن تشد جثة الميت ، التي ثبتت إدانته في إحدى الجرائم السابقة ، إلى سارية من الخشب أو الحديد وينكس وجهها إلى الأرض ، ويطاف بها في طرقات المدينة وميادينها ، ثم يقذف بها حيث يقذف يبحث الحيوانات النافقة^(١) .

بقايا من مسؤولية الميت في نظمنا الحاضرة :

ولا يزال لهذا البدء آثار كثيرة في تقاليدنا ونظمنا القضائية الحاضرة . فمن ذلك أنه يحرم قانونا في معظم الأمم المتحضرة في العصر الحاضر ، إن لم يكن في جميعها ، الاحتفال بجنائز المحكوم عليه بالإعدام . ومن ذلك أن التقاليد أو

(1) Fouconnet, 48-50.

النظم القانونية نفسها تحرم في كثير من هذه الأمم الاحتفال بجنازة المنتحرين^(١).

(٣) مسؤولية المجنون

أخذ بهذا النوع من المسؤولية عدد كبير من شرائع الأمم المتحضرة وغيرها في مختلف المصور ، ولا تزال له آثار كثيرة في نظمنا الحاضرة .

وقد ظهرت مسؤولية المجنون في صورتين : إحداهما أن يؤخذ في نطاق المسؤولية الجمية مع أفراد أسرته لجريمة ارتكبها أحد أعضاء هذه الأسرة أو بعضهم ؛ وثانيتهما أن يسأل مسؤولية فردية عن عمل ارتكبه هو أو لابس في صورة ما .

والعقوبات التي كانت توقع عليه تمثلت كذلك في صورتين : فأحيانا كان يؤخذ بعقوبات مالية فقط ، فيغرم من ماله الخاص تعويضا للدولة أو للناحية المتوردة ؛ وأحيانا كان يؤخذ بعقوبات تناله في جسمه أو في حريته زيادة على العقوبات المالية أو بدونها .

فلدينا إذن أربعة مظاهر لمسؤولية المجنون :

١ — مسؤولية جمعية تنتظم المجنون في نطاق أسرته لعمل ارتكبه أحد أفرادها أو بعضهم وتؤدي إلى غرم مالي فقط .

(١) جاء بجريدة الأهرام في عددها الصادر يوم ١٧ - ٨ - ٤٤ : « يقضى القانون بعدم جواز الاحتفال بدفن المحكوم عليه بالإعدام ؛ كذلك يقضى عرف بعض البيئات بهذا في حالة وفاة المنتحرين . وقد حدث أن قام أحد أقارب فتاة ماتت منتحرة بالاحتفال بتشييع جنازتها وعأتمها . فعارض وراثتها الآخرون . وعرض الأمر على محكمة مصر الابتدائية الأهلية ؛ فقررت أن هذا الاحتفال لا يحرمه القانون ، وقضت بإلزام تركة الفقيدة برد ما أنفق على دفنها » .

٢ — مسئولية جمعية تنظمه في نطاق أسرته لعمل ارتكبه أحد أفرادها أو بعضهم وتؤدي إلى عقوبة تنال المجنون في جسمه أو في حريته أو في أي مظهر آخر من مظاهر حياة زيادة على العقوبات المالية أو بدونها .

٣ — مسئولية فردية لعمل ارتكبه المجنون نفسه أو لابسه في صورة ما وتؤدي إلى غرم مالي فقط .

٤ — مسئولية فردية لعمل ارتكبه المجنون نفسه أو لابسه في صورة ما وتؤدي إلى عقوبة تناله في جسمه أو في حريته أو في أي مظهر آخر من مظاهر حياته زيادة على العقوبات المالية أو بدونها .

أما المظهران الأول والثاني فقد أقرتهما معظم الشرائع التي أخذت بمبدأ المسؤولية الجمعية في بعض الجرائم . ففي جميع هذه الشرائع تتجه المسؤولية وعقوباتها المالية وغيرها إلى أفراد أسرة المجرم جميعا ، وفي معظمها لا يفرق في ذلك بين المجانين منهم والمعتلاء (١) .

وقد أخذ بمبدأ المسؤولية الجمعية في صورة تشمل المعتلاء والمجانين أمم كثيرة من أشهرها قدماء اليونان والصينيون . فشريعة قدماء اليونان تقر هذا المبدأ ، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك (٢) ، في جرمي الخيانة الوطنية والاعتداء على حرمة الدين ، وتوجه المسؤولية والجزاء إلى أفراد أسرة المجرم جميعا ، لا فرق في ذلك بين العاقل منهم والمجنون . والقانون الصيني القديم يقر هذا المبدأ كذلك في جريمة الخيانة الوطنية والجرائم التي تشبهها وفي بعض جرائم القتل ، ويوجه المسؤولية

(١) قليل من هذه الشرائع تعني المجانين من آثار هذه المسؤولية جميعها أو بعضها .

انظر 41 Fauconnet .

(٢) انظر صفحات ٢١ ، آخر ٣٥ ، ٣٦ .

والجزء إلى جميع أقرباء المجرم أو إلى بعض طبقات منهم حسب اختلاف الجرائم ،
بدون تفرقة بين العقلاء منهم والمجانين^(١) .

وأما المظهر الثالث وهو مسئولية المجنون مسئولية فردية تناله في ماله فقط ، فقد
أقرته معظم الشرائع الإنسانية في كثير من الأمور المدنية والجنائية ، حتى الشريعة
الإسلامية نفسها . ففي حالة القتل مثلاً تقرر الشريعة الإسلامية أو بعض مذاهبها
وجوب أخذ الدية من مال المجنون القاتل وتسليمها إلى أهل القتيل^(٢) .

وأما المظهر الأخير وهو مسئولية المجنون مسئولية فردية يناله عقابها في جسمه
أو في حرите أو أى مظهر آخر من مظاهر حياته لعمل أحدثه هو أو لابس في
صورة ما ، فلم تأخذ به إلا أمم قليلة ، ولم تقره شرائعها إلا في بعض الجرائم الخطيرة
التي لا يطبق المجتمع حدوثها بدون عقاب . هذا إلى أنها حرصت في غالب الأحوال
أن تكون العقوبة التي توقع على المجنون أخف من العقوبة التي توقع على العاقل عند
إتخاذ الجريمة .

وسنضرب فيما يلي أمثلة لهذا المظهر الأخير في أهم الشرائع التي أخذت به ، وهي
شرائع الصين والرومان وشرائع فرنسا في عصورها الحديثة ، وأمثلة أخرى تشير إلى
بقاياه في نظمنا الحاضرة .

ففي قانون العقوبات الصيني أن المجنون إذا قتل أحد أبويه وقعت عليه نفس
العقوبة التي توقع على العاقل فيقطع جسمه إرباً إرباً ، فإن مات قبل تنفيذ هذا الحكم
نفذ على جثته ؛ وأنه إذا جرح أحدهما عمل بشأنه تقرير سرى خاص للامبراطور

(١) سيأتى تفصيل ذلك في الفقرة الخامسة من هذا الفصل (المسئولية الجماعية) .

(٢) هذا هو مذهب أبى حنيفة ، وقد وافقه عليه بعض المذاهب الأخرى (انظر الجزء

السابع من البدائع ص ٢٥٢) .

ليخفف من عقوبته ؛ أما إذا قتل إنسانا غير أبيه وأمه فيستبدل بعقوبة الإعدام التي توقع على العاقل في هذه الحالة عقوبة السجن والشد بوثاق من حديد ، فإن عاد إليه عقله في حالة صدور هذا الحكم الأخير وجب على أسرة القتل أن تقبل تخفيف الجزاء^(١) .

وفي أواخر القرن الثاني بعد الميلاد أصدر مرقس أورليوس Marc-Aurèle امبراطور الدولة الرومانية الغربية أمراً يحظر عقاب من تحقق جنونه في صورة قاطعة ، وعلى ذلك بأن الجنون في ذاته أكبر عقوبة يصاب بها الإنسان ، فلا يصح أن تضاف إليها عقوبة أخرى^(٢) . وهذا الأمر يدل دلالة ضمنية على أن محاكم روما كانت من قبل تعاقب المجانين المحقق جنونهم في بعض الجرائم على الأقل .

وفي المصور الحديثة كانت المحاكم الفرنسية تقضى على المجنون الذي يرتكب إحدى الجرائم الخمس التي كانت تبيح عقاب الميت والتي ألمعنا إليها فيما سبق^(٣) بالعقوبة نفسها التي توقع على العقلاء ، وكانت أحكامها في هذه الجرائم نهائية لا استئناف فيها ولا تخفيف . أما فيما عدا هذه الجرائم فقد جرت التقاليد كذلك في القرن الثامن عشر بأن تقضى محاكم أول درجة Les premiers Juges على المجانين بالعقوبات نفسها التي تقضى بها على العقلاء . غير أنه كان يصح استئناف أحكامها أمام البرلمان ، وكان للبرلمان في هذه الحالة الحق في تخفيف العقوبة أو في العفو المطلق^(٤) .

هذا ، وقد بقيت في قوانيننا الحاضرة نفسها بعض آثار لهذا النوع من المسؤولية.

(١) Fauconnet 42,43. (٢) Ibid. 41.

(٣) انظر آخر ص ٣٨ وأول ٣٩ . (٤) Fauconnet 41,42.

فمن ذلك مثلاً أن المجنون إذا صدر منه اعتداء على أحد وجب اعتقاله والزج به في معازل الأمراض العقلية ، على حين أن القانون لا يتعرض له مطلقاً مادام هادئاً ؛ يصدر منه أذى لغيره من الناس^(١) . فلا شك أن هذا الإجراء ينطوى في صورة ما على التسليم بأهلية المجنون في بعض الأحوال لاحتمال المسؤولية والجزاء . ولا عبرة بما يقال من أن الغرض من ذلك هو علاجه ووقاية المجتمع من شره ؛ لأن اتخاذ النظم الاجتماعية إجراء إجبارياً مرسوم الحدود ينال الفرد في جسمه أو في حريته أو في أى مظهر آخر من مظاهر حياته ويكون مترتباً على عمل أحدثه أو لاسبه في صورة ما ، يعد تسليماً ضمنياً بأهلية هذا الفرد لاحتمال التبعة ، أيّاً كان الغرض الأخير الذى يقصد من هذا الإجراء . وهذا إلى أن كثيراً من العقوبات التى توقع على العقلاء أنفسهم ترمى إلى علاج المجرم ووقاية المجتمع من شره وأن يحال بينه وبين تكرار الجرم ؛ أى إلى الأغراض نفسها التى يذكرونها بصدد الإجراءات المتخذة حيال المجانين .

(١) أقر البرلمان المصرى فى سنة ١٩٤٤ قانوناً بصدد تنظيم القواعد التى يحجز بمقتضاها المصابون بالأمراض العقلية والاضطرابات العصبية . وقد نص هذا القانون على عدم جواز حجز المصاب فى أحد معازل الأمراض العقلية إذا لم يكن فيما يأتیه من تصرفات خطر على الأمن العام . وقد جاء فى جريدة المصرى بعدد ١٨ - ١١ - ٩٤٤ « أن مجلس مراقبة الأمراض ، تنفيذاً لهذا القانون ، سبّط سراح كثير من المحجوزين فى كل من مستشفى الخانكة والعباسية الذين يبلغ عددهم الآن حوالى خمسة آلاف ، على أن يراقبوا عن طريق العيادات الخارجية » . وهذا يدل على أن حجز المجانين فى مصر كان مطبقاً فى نطاق واسع كل السمة .

(٤) مسؤولية الطفل

أقر هذا النوع من المسؤولية طائفة كبيرة من الأمم المتحضرة والبدائية في مختلف العصور . ولا تزال له آثار كثيرة في نظمنا الحاضرة .

وقد ظهرت مسؤولية الطفل في صورتين : إحداها أن يؤخذ في نطاق المسؤولية الجمعية لأفراد أسرته لجريمة ارتكبها أحد أعضاء هذه الأسرة أو بعضهم ؛ وثانيتهما أن يسأل مسؤولية فردية عن عمل ارتكبه أو لابس في صورة ما .

وفي كلتا الحالتين كانت العقوبات التي توقع عليه تتمثل في أحد أمرين : فأحياناً كان يؤخذ بعقوبات مالية فقط ، فيغرم من ماله الخاص تعويضاً للدولة أو للناحية المتوردة ؛ وأحياناً كان يؤخذ بعقوبات تفاله في جسمه أو في حريته أو في أى مظهر آخر من مظاهر حياته كالقتل والجلد والحبس والنفي ... وما إلى ذلك ، زيادة على العقوبات المالية أو بدونها .

فندينا إذن أربعة مظاهر من مسؤولية الطفل ؛ وهى المظاهر نفسها التي ذكرناها في مسؤولية المجنون :

١ ، ٢ — مسؤولية جمعية تنتظم الطفل في نطاق أسرته لعمل ارتكبه أحد أفرادها أو بعضهم وتؤدي إلى غرم مالى فقط ؛ أو تؤدي إلى عقوبة تنال الطفل في جسمه أو في حريته أو في أى مظهر آخر من مظاهر حياته زيادة على العقوبة المالية أو بدونها .

٣ — مسؤولية فردية لعمل ارتكبه الطفل نفسه أو لابس في صورة ما وتؤدي إلى غرم مالى فقط .

٤ - مسؤولية فردية لعمل ارتكبه الطفل نفسه أو لابس في صورة ما وتؤدي إلى عقوبة تناله في جسمه أو في حريته أو في أي مظهر آخر من مظاهر حياته ، زيادة على العقوبات المالية أو بدونها .

أما المظهران الأول والثاني فقد أقرتهما معظم الشرائع التي أخذت بمبدأ المسؤولية الجماعية في بعض الجرائم . ففي جميع هذه الشرائع تتجه المسؤولية وعقوباتها المالية وغيرها إلى أفراد أسرة المجرم ؛ وفي معظمها لا يفرق في ذلك بين الأطفال منهم والراشدين^(١) . غير أن بعض النظم التي أخذت بهذا المبدأ كانت تطبقه في صورة تجعل الأطفال من الناحية العملية أقل تعرضا للعقوبة من غيرهم^(٢) ، وبعضها فرقت قوانينها نفسها بين هؤلاء وأولئك ، فجعلت العقوبة التي تلحق الصغار أخف من العقوبة التي تلحق الكبار .

وقد أخذ بمبدأ المسؤولية الجماعية في صورة تشمل الصغار والكبار أتم كثيرة من أشهرها قدماء اليونان والصينيون . فشرعة قدماء اليونان تقر هذا المبدأ ، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك^(٣) ، في جريمة الخيانة الوطنية Trahison والاعتداء على حرمة الدين Sacrilège ، وتوجه المسؤولية والجزاء في هاتين الحالتين إلى أفراد أسرة المجرم جميعاً لا فرق في ذلك بين صغارهم وكبارهم^(٤) . والقانون الصيني القديم

(١) قليل من هذه الشرائع يعفي الأطفال من آثار هذه المسؤولية .

(٢) في جميع الحالات التي تتمثل فيها المسؤولية الجماعية في صورة حرب تشهرها الأسرة المتوردة على الأسرة الجانية يكون الأطفال من الناحية العملية أقل تعرضا لويلات هذه الحرب من غيرهم ؛ لأنهم لا يشتركون عادة في أعمال القتال نفسها ؛ ولكنهم معرضون على كل حال للنارات التي يشنها العدو على غير المحاربين ؛ ومهما يكن من شيء بصدد حظهم في العقوبة من الناحية العملية ، فإن النظام نفسه لا يفرق في الغالب بينهم وبين من عداهم . انظر Fauconnet 39, 40

(٣) انظر صفحات ٢١ ، آخر ٣٥ ، ٣٦ ، ٤١ . (٤) Fauconnet 33.

يقر هذا المبدأ كذلك في جريمة الخيانة الوطنية والجرائم التي تشبهها وفي بعض جرائم القتل ، ويوجه المسؤولية والجزاء إلى جميع أقرباء المجرم أو إلى بعض طبقات منهم حسب اختلاف الجرائم^(١) ، لا فرق في ذلك بين كبارهم وصغارهم حتى الرضيع منهم وحديث العهد بالولادة . غير أنه يجعل في بعض الأحوال عقوبة الأطفال أخف من عقوبة الكبار ، كما سنذكر ذلك بتفصيل في الفقرة الخامسة من هذا الفصل .

وأما المظهر الثالث وهو مسؤولية الطفل مسؤولية فردية يناله عقابها في ماله فقط فقد أقرته معظم الشرائع الإنسانية في كثير من الأمور المدنية والجنائية ، حتى الشريعة الإسلامية نفسها . ففي حالة القتل مثلاً تقرّر الشريعة الإسلامية أو بعض مذاهبها وجوب أخذ الدية من مال الطفل القاتل وتسليمها إلى أسرة القتيل^(٢) .

وأما المظهر الأخير وهو مسؤولية الطفل مسؤولية فردية يناله عقابها في جسمه أو في حرّيته أو في أي مظهر آخر من مظاهر حياته لعمل أحدثه هو أو لابس في صورة ما ، فلم تأخذ به إلا أم قليلة ؛ ولم تقره شرائعها إلا في بعض الجرائم الخطيرة التي لا يطبق المجتمع حدودها بدون عقاب ؛ هذا إلى أنها حرصت في غالب الأحوال على أن تكون العقوبة التي توقع على الطفل أخف من العقوبة التي توقع على الراشد عند ارتداد الجريمة .

وسنضرب فيما يلي أمثلة لهذا المظهر الأخير في أهم الشرائع التي أخذت به ، وهى شرائع الصين واليونان والرومان والمسلمين وبعض الأمم الأوروبية في العصور الوسطى والحديثة ، وأمثلة أخرى تشير إلى بقاياها في نظمنا الحاضرة .

(١) سيأتى تفصيل ذلك في الفقرة الخامسة من هذا الفصل (المسؤولية الجمية) .

(٢) بدائم الصنائع جزء سابع ص ٢٥٢ .

فالقانون الصيني القديم لم يقتصر على إقرار مسؤولية الطفل في حالات المسؤولية الجماعية السابق ذكرها^(١) ، بل أقر كذلك مسؤوليته مسؤولية فردية يناله عقابها في جسمه أو في حرته لبعض الجرائم التي يحدثها هو أو يلابسها في صورة ما . وقد قسم الأطفال بهذا الصدد ثلاث طوائف ، وأقر هذه المسؤولية في طائفتين منها ، وأعفى الطائفة الثالثة :

إحداها طبقة الأطفال البالغين خمس عشرة سنة . وحكم هؤلاء في العقوبة حكم الشيوخ البالغين سبعين سنة وحكم ذوى العاهات الذين فقدوا عينا واحدة أو ذراعا واحدة . فتوقع عليهم عقوبة الإعدام في جميع الجرائم المقررة لها هذه العقوبة كما توقع على غيرهم سواء بسواء . أما الجرائم الأخرى فيستبدل من أجاهاهم بعقوباتها الجسمانية المقررة عقوبات مالية يفرمونها مما يملكون .

وثانيتهما طبقة الأطفال البالغين عشر سنين . وحكم هؤلاء في العقوبة حكم الشيوخ البالغين ثمانين سنة وحكم ذوى العاهات الذين فقدوا كلتا العينين أو كلتا الذراعين . ولا يختلف أفراد هذه الطبقة عن أفراد الطبقة السابقة إلا في عقوبة الإعدام ؛ فإن أمرهم يقدم في هذه الحالة إلى الأمبراطور لتسميهم رحمته أو ليخفف عنهم العذاب .

وثالثها طبقة الأطفال البالغين سبع سنين . وحكم هؤلاء حكم الشيوخ البالغين تسعين سنة . وهذه الطبقة يعفى أفرادها إعفاء تاما من جميع مظاهر المسؤولية الفردية^(٢) .

وما ذهب إليه القانون الصيني القديم بهذا الصدد ذهبت إلى مثله شريعة قدماء اليونان . فلم تقتصر هذه الشريعة على إقرار مسؤولية الطفل في حالات المسؤولية

(١) انظر آخر ٤٦ وأول ٤٧ . (٢) Fauconnet 31,32

الجمعية السابق ذكرها ، بل أقرت كذلك مسئوليته مسئولية فردية يناله عقابها في جسمه أو في حريته لبعض الجرائم التي يحدثها هو أو يلابسها في صورة ما . وقد أخذت بذلك في جرائم القتل التي يقتربها الأطفال عن قصد أو عن غير قصد . فقد روى زينوفون Xénophon أنه قد حكم في اسبرطة ، في أواخر القرن الخامس ق م ، على طفل بالنفى جزاء على قتل خطأ غير مقصود^(١) . وتروى الإلياذة عن لسان باتروكل Patrocle أنه قد قتل - وهو طفل - أحد زملائه في أثناء لمبهما فقضى عليه بالنفى بعيداً عن بلاده^(٢) . ويقرر أفلاطون في كتابه « القوانين » أن الطفل إذا ارتكب جريمة القتل حكم عليه بالنفى سنة كاملة ، فإن هرب من منفاه حكم عليه بالسجن سنتين . ومن المقرر أن معظم الشرائع التي سنّها أفلاطون في كتابه « القوانين » قد استمد أصولها من النظم التي كانت متبعة في بلاد اليونان^(٣) .

وتقرر شريعة الألواح الاثني عشر Lois des XII tables (وهى أساس التشريع الرومانى فى المصور القديمة) بعض عقوبات بدنية توقع على الأطفال فى بعض

(١) Ibid. 33. (٢) Ibid. 38.

(٣) قرر أفلاطون هذه العقوبة على الطفل والمجنون إذا ارتكب أحدهما جريمة القتل . أما فيما عدا ذلك فيرى أنه لا يصح أن توقع عليهما إلا غرامات مالية في نظير ما أصاب الغير من ضرر ، حتى لو كان الجرم المعاق عليه خيانة وطنية أو انتهاكاً لحرمات الأشياء الدينية . ورأيه بصدد هذين الجرمين يختلف عن القانون الذى كان يجرى عليه العمل فى عهده . فقد رأينا فيما سبق أن الشريعة اليونانية كانت تدخل الطفل والمجنون فى نطاق المسئولية الجمعية لأسرته إذا ارتكب أحد أفرادها إحدى هاتين الجريمتين ؛ فتحكم عليهما بالقتل كما تحكم على كبار أفراد الأسرة وعقلائها .

وقد ألحق أفلاطون فى كتابه هذا المرضى ومن بلغوا أرذل العمر بالأطفال والمجانين ، فقرر أنه لا يصح أن توقع عليهم كذلك إلا عقوبات مالية فى نظير ما أصاب الغير من ضرر . Ibid. 32,33.

الجرائم ، وخاصة في حالة السرقة التي يقبض على صاحبها ويبيده الشيء المسرو
Vol manifest وفي حالة السطو على محصول الزراعة وسرقته من الحقول إذا حدد
هذا السطو ليلا Vol nocturne de recolte ؛ وإن كانت العقوبات التي تقررها بصد
جرائم الأطفال أخف من العقوبات التي توقعها على الكبار : ففي الجريمتين السابقتي
مثلاً يحكم على الطفل بالتعويض (فيغرم قيمة المثل في الجريمة الأولى وقيمة الضعف
في الجريمة الثانية) وب عقوبة تأديبية تتمثل غالباً في الجلد ، ويترك تقديرها للقضا
Preteurs ؛ على حين أنه يحكم بالإعدام على الراشد إذا ارتكب إحدى هاتير
الجريمتين^(١) .

وتحول الشريعة الإسلامية القضاة الحق في « تعزير » كبار الأطفال لما يصد
منهم من جرائم ؛ ويتيح هذا الحق للقضاة أن يوقعوا من العقوبات التأديبية ما يحقو
الردع ، على ألا يصل في قوته إلى « الحد » الشرعي المقرر توقيعه على البالغين .

وقد أقر كثير من الأمم الأوروبية في العصور الوسطى بعض عقوبات قضائية
تلحق الأطفال في جسامهم أو في حريتهم إذا اقترفوا بعض جرائم خطيرة ، وخاصة
جريمة القتل العمد : فقوانين الدانمارك تجعل الطفل في حالة القتل العمد « فاقداً لحماية
القانون » Outlaw; La mise hors la loi أي مباح الدم ؛ وقوانين النرويج تحكم
عليه في هذه الحالة بالنفي سنة خارج البلاد^(٢) .

وفي العصور الحديثة نفسها ظلت المحاكم الإنجليزية أمداً طويلاً توقع على الأطفال
عقوبات قاسية في بعض الجرائم الخطيرة وخاصة جرائم القتل والحريق . ففي سنة ١٦٢٩
شنق في إنجلترا غلام في سن الثامنة لوضعه النار عمداً في محصولين زراعيين ، لأنه على

(1) Ibid. 35,36. (2) Ibid. 36,37.

حد تعبير القاضى « استخدم فى جرمه الخبث والسهاء » . وفى القرن الثامن عشر أصدرت المحاكم الإنجليزية حكماً بالإعدام على غلام فى سن الثامنة وعلى بنت فى سن الثالثة عشرة لجريمة القتل أو الحرق ، ونفذ فيهما هذا الحكم . وفى نفس القرن حكم بالإعدام على غلام فى سن العاشرة ، ولم ينقذه من الموت إلا استصدار عفو ملكى (١) .

وقد بقيت فى قوانیننا الحاضرة نفسها آثار كثيرة لهذا النظام . ففى معظم الأمم المتحضرة فى العصر الحاضر أنشئت محاكم خاصة للنظر فى قضايا الأحداث المجرمين والمشردين ، وخولت هذه المحاكم الحق فى توقيع مختلف العقوبات الرادعة ، حتى عقوبات الجلد والأشغال والحبس ، وفى عزل المذنب بإصلاحية الأحداث . وكانت القوانين الخاصة بالأحداث المجرمين والمشردين يسودها فى المبدأ فكرة الردع والانتقام ؛ حتى أن الأطفال المحكوم عليهم كانوا يشتغلون مكبلين بالسلاسل والأغلال وتحت حراسة السجانين . وامتد العمل بهذا النظام فى بعض الأمم الحديثة حتى بعد إنشاء المدارس الإصلاحية والصناعية لهذه الطوائف من الأطفال . ثم أخذت هذه القوانين تتحول شيئاً فشيئاً عن فكرة الردع والانتقام إلى فكرة إصلاح الحدث وعلاجه وتعليمه مهنة ينتهى منها الرزق عن طريق شريف . وظهر هذا التحول فى ثنائى كثير من التعديلات التى أدخلت فى العصر الحاضر على قوانين العقوبات وقوانين الأحداث المشردين . فمن ذلك مثلاً ما اتجه إليه المشرع المصرى إذ أصدر سنة ١٩٠٨ بشأن الأحداث المشردين قانوناً خاصاً راحياً تدور أهم عقوباته حول إرسال المشردين لإصلاحية الأحداث . ومن ذلك أيضاً ما أدخله المشرع المصرى فى سنة ١٩٣٧

(١) Ibid. 37.

على قانون العقوبات من تعديل ، إذ حذف عقوبة التأديب بالمعصا وحرّم إيقاع عقوبة الحبس على الصغير الذى لم يبلغ بعد اثنى عشرة سنة كاملة . غير أنه على الرغم من هذا كله لا تزال تشريعاتنا الجنائية الحاضرة تنطوى على عدة أمور تنم على التمسك بالفكرة القديمة المشبعة بروح القسوة على الصغير^(١) . ومهما يكن من شيء فإن مجرد اتخاذ النظم الاجتماعية إجراء قضائيا مرسوم الحدود ينال الطفل فى جسمه أو فى حريته أو فى أى مظهر آخر من مظاهر حياته ، ويكون مترتبا على عمل أحدثه الطفل أو لابس في صورة ما ، يعد تسليما ضمنيّا بأهلية الطفل لاحتمال المسؤولية والجزاء بمعناها القانونى الدقيق ، أيّا كان الغرض الأخير الذى يقصد من هذا الإجراء . هذا إلى أن كثيرا من العقوبات التى توقع على الكبار أنفسهم ترى من بعض نواحيها إلى إصلاحهم وعلاجهم وهدايتهم إلى الطريق السوى والقضاء على نزعة الشر من نفوسهم ... أى إلى الأغراض نفسها التى يذكرونها بصدد الإجراءات التى تتخذ الآن حيال الأطفال المجرمين .

هذا ، وجميع ما قلناه يتعلق بالمسؤولية القضائية وما يترتب عليها من جزاء . أما فى شئون الدين والأخلاق والتقاليد الاجتماعية والعائلية ونظم التربية والتعليم ... وما إلى ذلك ، فمسؤولية الطفل مقررة عند جميع الشعوب فى أوسع نطاق . وفى جميع الأمم يؤخذ الأطفال ببعض الشعائر الدينية ، وينالهم من جزاء تقصيرهم فى ذلك بعض العقوبات . والشرعية الإسلامية نفسها ، مع أنها ترفع التكليف عن الأطفال ،

(١) انظر فى هذا الموضوع مقالا قىما ل محمد البابلي بك فى عدد مارس سنة ١٩٤٥ من مجلة

الطفولة المشردة صفحات ٩ — ١٣ .

قد طلبت إلى الآباء أن يأمرُوا أولادهم بالصلاة بمجرد أن يبلغوا السابعة ،
ويضربوهم على تركها إذا بلغوا العاشرة . وفي الأسرة والمدرسة والمجتمع العام
والمجتمعات الخاصة يؤخذ الأطفال في مختلف مراحل طفولتهم بكثير من الواجبات ،
ويوقع عليهم لتقصيرهم فيها أو إهمالهم إياها عقوبات من مختلف الأنواع .

(٥) المسؤولية الجمعية (مسؤولية الشخص المعنوي)

يتحقق هذا النوع متى اتجهت المسؤولية إلى هيئة ما (أسرة ، عشيرة ، جمعية ...
الخ) باعتبارها هيئة لعمل اقترفه أحد أفرادها أو بعضهم أو نجم عن سلوكها العام .
وقد ظهرت المسؤولية الجمعية في صور كثيرة : فأحيانا كانت تقع على الجماعة من
مبدأ الأمر بمجرد حدوث الجرم ؛ وأحيانا كانت لا تقع عليها إلا في حالات خاصة
كعدم التمكن من المجرم (هربه ، عدم العثور عليه ، إخفاؤه ، الامتناع من
تسليمه ... الخ) .

والعقوبات التي كانت تؤدي إليها هذه المسؤولية تمثلت كذلك في صور شتى :
فأحيانا كانت عقوبات مالية تغرمها الجماعة مما تملكه ؛ وأحيانا كانت عقوبات تنال
أعضاءها في جسومهم أو في حرياتهم ... وما إلى ذلك ؛ وأحيانا كانت عقوبات تجمع
بين الصفتين .

وقد اختلف كذلك النطاق الذي كانت تمتد فيه هذه العقوبات باختلاف الجرائم
والنظم والشعوب : فأحيانا كانت هذه العقوبات تصيب جميع أفراد الجماعة ؛ وأحيانا
كانت لا تصيب إلا بعض طبقات أو أفراد منها . وإصاباتنا كانت تقع أحيانا بقوة
واحدة على جميع من تصيبهم ؛ وأحيانا كان وقعها على بعض من تصيبهم أشد من

وقعها على غيرهم . ولكنهما ، مهما اختلفت في هذه النواحي ، فإن الأفراد الذين كانت تصيبهم كانت لاتصيبهم بوصفهم أفرادا ، وإنما كانت تصيبهم بوصفهم أعضاء في جماعة ، وكانت لاترمى أولا وبالذات إلى إصابتهم هم ، وإنما كانت ترمى إلى إصابة الجماعة نفسها في أشخاصهم . فشأنها في هذه الحالة شأن المسؤولية الفردية إذ تقع عقوباتها على عضو من أعضاء المسئول أو على بعض أعضائه قاصدة بذلك أن تصيب الفرد في مجموعته .

وتبدو الإجراءات التي تتخذ لتحقيق هذه المسؤولية وتنفيذ ما يترتب عليها في إحدى صورتين : فأحيانا تبدو في صورة حرب تشنها الجماعة الموثورة على الجماعة المسئولة ؛ وأحيانا تبدو في صورة إجراءات قضائية منظمة يشرف عليها المجتمع أو سلطة من سلطاته .

وتختلف الجماعات التي تتجه إليها هذه المسؤولية في أصول نشأتها وفي العلاقات التي تربط أفرادها بعضهم ببعض : فأحيانا تتجه هذه المسؤولية إلى جماعات نشأت في صورة تلقائية على أساس اشتراك أفرادها في الدم أو القرابة أو مكان الاجتماع أو السكن أو الوطن الجغرافي . . . كالأسر والعشائر والقبائل ومجموعة الأفراد المتجمهرين وأهل المنزل الواحد أو الحي الواحد أو البلد الواحد . . . وما إلى ذلك ؛ وأحيانا تتجه إلى جماعات أنشئت عن قصد لتحقيق وظيفة ما ، كالجمعيات والنقابات والأحزاب والنوادي . . . وهلم جرا . ولكن معظم اتجاهات المسؤولية الجماعية وأهمها وأوضحها أثرا ينصب على النوع الأول من هذين النوعين ، أي على الجماعات التي نشأت في صورة تلقائية وخاصة ما ارتبط فيها الأفراد برابطة قرابة تجعل منهم أسرة واحدة .

ويختلف الأساس الذى تقوم عليه هذه القرابة باختلاف المجتمعات وما تتواضع عليه فى هذه الشئون : ففي بعض المجتمعات يعتمد محور القرابة على الأم وحدها ، فيلتحق الفرد بأمه وأسرته أمه ، ويعتبر أبوه وأفراد أسرته أجنب عنه لا تربطه بهم أية رابطة من روابط القرابة ؛ وفي بعضها يعتمد محور القرابة على الأب وحده ، فيلتحق الفرد بأبيه وأسرته أبيه ، وتعتبر أمه وأسرته أمه أجنب عنه ؛ وفي بعضها يعتمد محور القرابة على الأب والأم معا مع تساوى الناحيتين أو مع ترجيح إحدهما على الأخرى ؛ وفي بعضها يكون محور القرابة قائما على شيء آخر غير المحدار الفرد من أب معين أو من أم معينة^(١) . وقد أدى ذلك إلى اختلاف الأسرة فى نطاقها باختلاف المجتمعات : ففي العشائر البدائية مثلا كانت أسرة الفرد تنتظم جميع أفراد عشيرته ؛ وعند اليونان والرومان فى أقدم عصورهم كانت الأسرة تنتظم جميع الأقارب من ناحية الذكور والأرقاء Esclaves والموالى Clients والأدعياء Membres par adoption ؛ وعند الرومان فى عصورهم التاريخية كانت الأسرة تنتظم جميع الأفراد الذين يخضعهم القانون لسلطة السيد Pater Familias^(٢) .

وقد انتشرت المسؤولية الجماعية عند كثير من الأمم البدائية والمتحضرة فى مختلف العصور ، وخاصة فى الشعوب التى تتألف من جماعات يرتبط أعضاؤها بعضهم ببعض ارتباطا وثيقا ، وتندمج وظائفهم وشخصياتهم بعضها فى بعض كل الاندماج ، حتى لتتلاشى صفاتهم الفردية ويتكون منهم ما يشبه الفرد الواحد : كالقبائل والعشائر والبطون . . . وما إلى ذلك . فقيام الجماعات على هذه الصورة يؤدى بطبيعته إلى المسؤولية الجماعية ، ويذل وسائل انتشارها . ولذلك كادت تنقرض هذه المسؤولية فى

(١) انظر تفصيل ذلك بكتابنا « الأسرة والمجتمع » الطبعة الثانية صفحات ٢٢ - ٢٧ .

(٢) انظر تفصيل ذلك بكتابنا « الأسرة والمجتمع » الطبعة الثانية صفحات ٦ - ١٦ .

الشعوب المتحضرة في هذا العصر ، لعدم توافر هذه الصورة في «تسكتلها» الاجتماعي أو في « بنيتها الاجتماعية » .

غير أن جميع الشرائع التي أقرت هذه المسؤولية لم تقرها إلا في بعض جرائم خطيرة في نظر العقل الجمعي ؛ بينما تسير فيما عدا ذلك على مبدأ المسؤولية الفردية . فالأصل عندها عدم مسؤولية الجماعات ؛ ولكنها تخرج عن هذا الأصل في بعض جرائم خطيرة ترى أنه لا يكفي في مثلها مسؤولية الأفراد .

هذا ، ولتوضيح جميع الحقائق السابقة وتأبيدها ، سندكر فيما يلي ما ذهبت إليه بصدد هذا النوع من المسؤولية النظم التي تسير في بعض الجرائم ، وخاصة في القتل ، على قاعدة «الأخذ بالثأر» Vengeance privée ، وما ذهبت إليه بصدد شرائع الصين واليونان والرومان والشريعة الإسلامية وشرائع الأمم الأوربية في عصورها الوسطى والحديثة ؛ وسنضرب كذلك أمثلة لما بقي من آثاره في نظمنا الحاضرة ، ولبعض مظاهره في الديانات . ففي جميع الشعوب التي تسير نظمها على طريقة الأخذ بالثأر Vengeance privée في بعض الجرائم الخطيرة ، وخاصة القتل ، تتجه لديها المسؤولية في هذه الجرائم اتجاهها جميعا ، فتتال الجماعة التي تسبب أحد أفرادها أو بعضهم في إحداث الجرم . وكانت إجراءات هذه المسؤولية تبدو في الغالب في صورة حرب تشنها الجماعة المتورة على الجماعة المسؤولة ، وتحرص في أثناءها أن تصيبها في الأنفس والأموال بأقصى ما تستطيع أن تصيبها به . وقد سار على هذا النظام جميع الشعوب البدائية أو معظمها وخاصة السكان الأصليين بأمريكا وأستراليا ، وعدد كبير من الشعوب المتحضرة في مختلف العصور وخاصة في العصور القديمة . ولا يزال هذا النظام سائدا عند كثير من قبائل الأعراب في الوقت الحاضر بمصر وغيرها من البلاد العربية . ولعل هذا النظام لم يبد في صورة أوضح ولا أوسع من الصورة التي كان عليها عند العرب قبل الإسلام . فمعظم الحروب الأهلية الطاحنة التي يحدثنا عنها الأدب الجاهلي ، والتي

كادت تبيد الجنس العربى نفسه ، ترجع أسبابها إلى هذا النظام ^(١) . ولم تكن المسؤولية الجمعية عند العرب فى الجاهلية نتيجة لجرمة القتل فحسب ، بل كانت تتولد كذلك من جرائم أخرى يمسدون بها خطيرة كبعض أنواع الضرب والسطو والقذف والإهانة وبعض الأمور التى تنال سمعة القبيلة أو كرامتها أو شرفها أو عرضها ، كما كان يدفعهم إليها أحيانا الوفاء بالعهود وحماية الضيف أو الجار ^(٢) .

ولم تكن عقوباتها تتمثل لديهم دائماً فى أمور تصيب الأنفس ، بل كانت تتمثل أحيانا فى مجرد غرم مالى تدفعه القبيلة المسؤولة للقبيلة الموتورة . وكانوا يأخذون بهذا النوع من المسؤولية فى بعض جرائم القتل نفسها ؛ فكانوا يقنعون أحيانا فى بعض هذه الجرائم بدية تسلمها القبيلة المسؤولة إلى عاقلة القاتل ^(٣) . وكانوا يعرفون كذلك

(١) كان لهذا النظام من بعض الوجوه فضل فى حياة عهد عليه السلام . وذلك أن قبائل كثيرة قد همت بقتله عندما دعا إلى الإسلام لولا خشيتها من قريش وخوفها من مطالبتها بثأره . ولقد فكر بعض دعاتهم فى وسيلة للتغلب على هذه الصعوبة ، فرأى أن يختار من كل قبيلة أحد فتيانها ويجمع هؤلاء الفتيان فيضربوا محمداً ضربة واحدة تقتضى عليه . فبذلك يتفرق دمه بين القبائل ، ولا تستطيع قريش أن تطالب بثأره ؛ إذ لا تقوى على محاربة جميع القبائل العربية . وكادت تنفذ هذه المؤامرة ، لولا أن أوحى الله إلى رسوله عليه السلام بالهجرة من مكة إلى المدينة .

(٢) فحرب البسوس مثلاً التى استمر أوارها عدة سنين بين بكر وتغلب وكادت تفتى القبيلتين ترجع أسبابها الأولى إلى حماية الضيف والجار . وذلك أن البسوس بنت منقذ خالة جساس بن مرة (سيد قبيلة بكر) كانت فى ضيافة ابن أختها هذا ، وكان لها ناقة رأت لبل كليب (سيد قبيلة تغلب) ترد فوردت معها ، فرماها كليب بسهم خرم ضرعها ، فولت وهو يشخب لبنا ، فلما رأتها صاحبها البسوس قذفت خمارها عن رأسها وذهبت إلى جساس صائحة : « واذل جاراه ! » ؛ فذهب جساس إلى كليب فطعنه ؛ فنشبت على أثر ذلك الحرب بين تغلب وبكر .

(٣) إطلاق اسم « العاقلة » نفسه على الأهل قد جاء من هذا النظام . وذلك أن أهل الجاني كانوا يقدمون لأهل المجنى عليه الدية . وكانت الدية تقدر بمسدد من الإبل يذهب بها أهل الجاني « ويعقلونها » أمام دور العشيرة الموتورة .

في هذه الجرائم وما إليها نوعاً من التبعية الفردية في حدود ضيقة تتصل بنظام «الخليع» .
وذلك أن المشيرة كانت تضطر أحياناً إلى مجازاة أحد أفرادها لخصال لا تفره عليها
نقاليدها وآدابها ، فتتخلعه عن ذمتها ، وتقطع صلتها به ، فيصبح أجنبياً عنها ، لا تعده
من أفرادها ، ولا تتأثر له إذا قتل ، ولا تؤخذ بجرأ أعماله ، بل يصبح هو وحده
المسئول عن تبعه ما يحدثه (١) .

والقانون الصيني القديم يقر المسؤولية الجماعية في طائفتين من الجرائم :
(الطائفة الأولى) جرائم الخيانة الوطنية وما يشبهها كالخث في عيّن الطاعة
للإمبراطور ، وكساولك أحد ضباط الجيش مسلحاً يحول دون تنفيذ أوامره . ففي
حالة الخيانة الوطنية يعاقب المجرم نفسه وجميع أقربائه من الدرجة الأولى (ويعنى بهم
القانون الآباء والأمهات والأجداد والجندات والأولاد وأولاد الأولاد والأعمام
وأولاد الأعمام والعمة وأولاد العمة) سواء في ذلك ذكورهم وإناثهم ، كبارهم
وصغارهم (حتى الرضيع منهم وحديث العهد بالولادة) ، الأصحاء منهم وذوو العاهات
الطبيعية أو الطارئة ، وسواء أكانوا يعيشون مع المجرم في منزل واحد أم كانوا
يعيشون في عدة منازل . ويعاقب كذلك من أقربائه الآخرين (أي غير أقرباء الطبقة
الأولى السابق ذكرهم) الذكور البالغون ستين سنة فصاعداً إذا كانوا يعيشون معه

(١) عرض كثير من مشركي العرب على قريش أن تخلع محمداً عليه السلام عن ذمتها ، عند
ما دعا إلى الإسلام ، وسفه أحلام العرب ، وحقر أعضائهم ، حتى يستطيعوا قتله بدون أن يخشوا
ما يجر إليه ذلك من مطالبة قريش بثأره . ولكن قريشا قد رفضت خلعه ، استجابة لتقاليدها
ونعرة عصبيتها ، على الرغم من أنها كانت حينئذ من أشد القبائل إنسكاراً لما جاء به محمد عليه
السلام من دين جديد .

في منزل واحد وقت ارتكاب الجريمة ، مهما كانت صلة قرابتهم به بعيدة ، وسواء في ذلك قرابة النسب وقرابة المصاهرة . فأما المجرم نفسه فيقطع جسمه إربا إربا وتصادر أملاكه لمصلحة الدولة . وأما أقرباؤه من الدرجة الأولى فيحكم بالقتل على ذكورهم البالغين ستين سنة فصاعدا ، وبالرق على جميع إناثهم وعلى ذكورهم الذين لم يبلغوا بعد سن الستين^(١) ؛ وتوقع كذلك عقوبة الخصى (زيادة على عقوبة الرق) على صغار ذكورهم الذين بلغوا السادسة ، فإن كانوا لم يبلغوا السادسة سجنوا حتى يبلغوا سن الحادية عشرة ، ثم توقع عليهم هذه العقوبة . وأما أقرباؤه من الدرجات الأخرى الذين تشملهم هذه المسؤولية (ولا تشملهم هذه المسؤولية كما تقدم إلا إذا كانوا ذكورا قد بلغوا الستين وكانوا يعيشون مع المجرم في منزل واحد وقت ارتكاب الجريمة) فيحكم عليهم جميعا بالإعدام . - وفي حالة الحنث بيمين الطاعة للإمبراطور يحكم بالقتل على المجرم نفسه ، وبالرق على زوجاته وأولاده ، وبالنفى المؤبد إلى مكان قصي على أبيه وأمه وأجداده وجداته وأخوته وحفدته^(٢) . - وفي حالة سلوك ضابط في الجيش مسلحا يحول دون تنفيذ أو امر الإمبراطور يحكم بالإعدام ومصادرة الأملاك على المجرم نفسه ، ويحكم بالرق على زوجته وأولاده^(٣)

(والطائفة الثانية) جرائم القتل إذا حدث أو دُبّر أمره على صورة من الصور

الآتية :

(١) يقرر القانون أن من يفرض عليهم الرق في هذه الحالة ذكورا كانوا أم إناثا يوزعون على كبار ضباط الجيش .

(٢) يقرر القانون أن مكان النفي يجب أن يبعد عن بلد المجرم بألفي « ليا » Lee (وحدة مقاييس الطول عند قدماء الصينيين) .

(٣) Fauconnet, op. cit. 32,71,72.

١ — قتل ثلاثة أشخاص من أسرة واحدة . وفي هذه الحالة يعاقب القاتل نفسه وزوجاته وأولاده . فأما القاتل فيحكم عليه بالموت البطيء *mori lente* وتصادر أملاكه لصالح الأسرة الموتورة ؛ وأما زوجاته وأولاده فيحكم عليهم بالنفي المؤبد إلى مكان قصي " يبعد ألفي « ليا » Léas عن مساكنهم .

٢ — القتل الذي يرتكب لتقطيع أعضاء القتيل واستخدامها في أمور تتعلق بالسحر . وفي هذه الحالة يعاقب القاتل نفسه وزوجاته وأبنائه وجميع المستأجرين لمنزله سواء من كان منهم قريبا له ومن كان بعيداً عنه . فأما القاتل نفسه فيعاقب بالموت البطيء وتصادر أملاكه ، وأما زوجاته وأبنائه والمستأجرون لمنزله فيعاقبون بالنفي المؤبد إلى مكان قصي " يبعد ألفي « ليا » عن مساكنهم . ويقرر القانون أن مجرد وقوع القتل بهذا القصد يؤدي إلى هذه العقوبات جميعا ، سواء أتيح للقاتل تنفيذ ما قصد تنفيذه في جثة القتيل أم لم يتح له .

٣ — تربية حيوانات سامة أو تحضير مواد سامة بقصد استخدامها في قتل إنسان . وفي هذه الحالة يعاقب المجرم وزوجاته وأولاده وجميع سكان منزله بالعقوبات نفسها السابق بيانها لكل منهم في الجريمة السابقة (١) .

والشريعة اليونانية القديمة تقرر كذلك العقوبة الجماعية في جريمتين : الخيانة الوطنية ؛ وانتهاك حرمة الأشياء المقدسة *Sacrilège* . فتقضي في هاتين الحالتين بالإعدام على المجرم نفسه وعلى جميع أفراد أسرته (وهم « عصبته » أي أقرباؤه من ناحية الذكور *Agnats*) لافرق في ذلك بين صغارهم وكبارهم ، ذكورهم وإناثهم ، أصحابهم

ومرضاهم ، عقلاهم ومجانينهم . وتقضى ، بعد تنفيذ حكم الإعدام ، على جثثهم أنفسهم بالحرمان من الدفن والطقوس الدينية وبنبذها في خارج حدود البلاد . ولم تكن هذه المسئولية مقصورة على الأحياء من أقرباء المجرم ، بل كانت تشمل كذلك الأموات منهم كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ؛ فكانت تنبش قبور هؤلاء ويقذف برفاتهم في خارج الحدود ^(١) . وكانت تمتد ، فوق هذا وذاك ، إلى جميع ممتلكات الأسرة من حيوان وأموال ومنازل وممتع ، فتباد هذه الممتلكات أو تحرق أو تدمر أو تصادر ^(٢) .

وللمسئولية الجمعية آثار كثيرة كذلك في شرائع قدماء الرومان ، سواء في ذلك شرائعهم السابقة لعصورهم المسيحية وشرائعهم المقررة في هذه العصور . أما شرائعهم الأولى فلم تقر المسئولية الجمعية إلا في مظهر واحد من مظاهرها ، وهو المظهر الذى يؤدى إلى عقوبة مالية فحسب . فكانت تحكم في بعض الجرائم بمصادرة الأملاك . وغنى عن البيان أن هذه العقوبة ينال أثرها ورثة المجرم بل جميع أفراد أسرته ؛ وخاصة لأن الملكيات في ذلك العهد كانت ملكيات جمعية لافردية *Propriétés collectives* ؛ فكان المالك الحقيقى هو الأسرة نفسها ، باعتبارها هيئة أى شخصاً معنوياً . فمصادرة الأملاك كانت إذن ضرباً من العقوبة الجمعية تؤخذ به الأسرة في مجموعها لجريرة ارتكبها أحد أفرادها أو بعضهم . وأما الشرائع التى كان يسير عليها الرومان في عصورهم المسيحية فقد أقرت هذه المسئولية في جميع مظاهرها : في مظاهرها التى تنال الأنفس والحريات ؛ وفي مظاهرها التى تنال الأموال . وإليك مثالا القانون الذى أصدره سنة ٣٩٧ بعد الميلاد الامبراطور أركاديوس *Arcadius*

(١) انظر ص ٣٦ . (٢) انظر ص ٢١ .

(امبراطور الدولة الرومانية الشرقية من سنة ٣٩٥ إلى سنة ٤٠٨) بصدد جر الخيانة الوطنية ، واحتفظ به الامبراطور جوستينيان نفسه Justinien (امبراطور الدولة الرومانية الشرقية من سنة ٥٢٧ - ٥٦٥) : فقد قرر هذا القانون « أن العد المطلقه تقضى بأن يصيب أبناء المترف لجرمة الخيانة الوطنية العقاب نفسه الذي يصيب والدهم ؛ ولكن الامبراطور ، لما له من سلطة مطلقة ، يرى الإبقاء على حياته على أن يحرموا من الميراث^(١) والتملك ، ويحال بينهم وبين مواطن الشرف ومظانه ولا يسمح لهم بالاشتراك في الطقوس الدينية . وهكذا يعيشون عيشة المنبوذين فقر مدقع وبؤس مقيم . وعيش هذا شأنه أخف منه الحما : ففي الخلاص منه بالمو إنقاذ ورحمة ؛ وفي الإبقاء عليهم إبقاء على الشقاء والعذاب »^(٢) .

وقد قضت الشريعة الإسلامية على المسؤولية الجمعية في مظاهرها التي تن الأنفس والحريات ، فقررت ألا يؤخذ فرد بجرم غيره ، « وأن النفس بالنفس » فلا يقع القصاص في القتل العمد إلا على من اقترفه بالفعل : فخصت بذلك الأ العربية من نظام عتيق كان يتهدها بالفناء . ولكنها أبقت مع ذلك على المسئولية الجمعية في مظاهرها المثالي ؛ فقررت أن معظم الجرائم التي تجب فيها الدية (وه ما يُغرم في بعض أنواع القتل غير العمد) أو يجب فيها الأرش (وهو ما يُغرم

(١) يقصد هذا القانون مايرثونه من جهة أخرى غير أبيهم ، لأن جميع ما يملكه أبوهم يحرم بمصادرة لمصلحة الدولة في هذه الجريمة .

(٢) Vestermarck : Origine et Développement des Idées Morales .

. I. p. 49. V. aussi : Fauconnet op. cit. 79,80.

أحيانا في إصابة بعض أعضاء الجسم) ، لا يحتمل غرمها المجرم وحده بل تحتمله « عاقلته » ^(١) في مجموعها .

وقد أقر كثير من الأمم الأوروبية عدة مظاهر من المسؤولية الجمعية طوال العصور الوسطى وفي أثناء مرحلة كبيرة من العصور الحديثة نفسها . فشرائع الأنجلز السكسون السابقة لعهد « الكانوت » ^(٢) كانت تبيح أن يباع الأولاد بيع الأرقاء لاستيفاء ما يحكم به على آبائهم من غرامات مالية في بعض الجرائم . وشرائعهم اللاحقة لهذا العهد كانت تأخذ كذلك الأولاد ببعض جرائم آبائهم : فكان أولاد المحكوم عليه لجرم ما « بالحرمان من حماية القانون » oullaw (وهي عقوبة كانت تجرد صاحبها من كل الضمانات القانونية التي تحمي الفرد من عدوان الغير عليه ، فتجعله « مباح الدم » كما يعبر عن ذلك فقهاء المسلمين) ، تسرى عليهم هم أنفسهم عقوبة أبيهم ، فيصبحون محرومين من هذه « الحماية » . وقد أدخل ادوارد الثالث Edouard III le Confesseur (ملك الأنجلز السكسون من سنة ١٠٤٢ إلى سنة ١٠٦٦) تعديلا يسيرا على هذا القانون بدون أن يمس جوهره ، فقرر أن هذا الحكم لا يسرى إلا على من يولد للمجرم بعد توقيع هذه العقوبة عليه ، بينما يعفى منه من ولد له قبل ذلك . وكانت القاعدة في العصور الوسطى الأوروبية أن يحكم

(١) « عاقلة » الفرد عصبته المؤلفة من أقربائه من ناحية الأب . وإطلاق اسم « العاقلة » نفسه على العصبية قد جاء من النظام الذي نحن بصدده كما سبقت الإشارة إلى ذلك (انظر التعليق الثالث بصفحة ٥٧) .

(٢) Canut ou Kunt (en danois Kund) . يطلق هذا الاسم على أسرة من ملوك انجلترا والدانيمارك والسويد من أشهرهم كانوت الأكبر ملك انجلترا والدانيمارك (توفي سنة ١٠٣٥) وكانوت القديس Caut le Saint ملك الدانيمارك من سنة ١٠٨٠ إلى سنة ١٠٨٦ .

بمصادرة أملاك الخارجين على العقائد الدينية المقررة les hérétiques زيادة على ما ينالهم من عقوبات في أنفسهم . ومصادرة الأملاك ، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ، عقوبة جمعية تنال الورثة وجميع أفراد الأسرة . وفي عهد البابا الكسندر السادس Alexandre VI Borgia (رئيس الكنيسة الكاثوليكية من سنة ١٤٩٢ إلى سنة ١٥٠٣) سدر قانون بابوي يحرم جميع وظائف الكنيسة على أولاد هؤلاء المجرمين وأولاد أولادهم (العقبين الأول والثاني) . وفي كثير من الأمم الأوروبية بالعصور الوسطى كان أولاد السفاح يؤخذون بجريرة آبائهم : فمعظم القوانين كانت تحرمهم من حق الميراث ؛ وبعضها كان يحرمهم فوق ذلك من معظم الحقوق المدنية ويعاملهم معاملته للصوم ومن إليهم من طوائف المجرمين . وكان يُحكم كذلك على المنتحر بمصادرة أملاكه ؛ بل إن بعض القوانين الفرنسية الصادرة في العصور الوسطى كانت تقضى فوق ذلك بمصادرة الأملاك الخاصة بزوجته . وقد ظلت عقوبة المصادرة هذه توقع في معظم البلاد الأوروبية في جريمة الانتحار وفي جرائم أخرى كثيرة طوال العصور الوسطى وفي أثناء مرحلة كبيرة من العصور الحديثة نفسها ؛ بل لقد ظل العمل بهذه القوانين في إنجلترا حتى سنة ١٨٧٠ . وفي منتصف القرن الثامن عشر حكم في فرنسا بالنفي على جميع أفراد أسرة لارتكاب أحدهم جريمة الاعتداء على شخص الملك^(١) .

وقد بقيت آثار كثيرة لهذه المسؤولية في نظم الأمم المتقدمة في العصر الحاضر نفسه . فلا يزال نحكم بمصادرة الأملاك في كثير من الجرائم الخطيرة . ولا يزال

(١) انظر في هذا كله Westermarck op. cit. I, 49, 50 والمراجع التي اعتمد عليها وذكرها في هامش هاتين الصفحتين .

في شئوننا الإدارية وغيرها نأخذ بعض أفراد الأسرة بجرائم بعض . وأحدث مثال لذلك ماذهبت إليه وزارة المعارف المصرية إذ قررت استبعاد طالب سوداني من كشف المرشحين لبعثة فاروق الأول إلى الخارج لسنة ١٩٤٨ لأنه قد ثبت على والده أنه ، في أثناء مظاهرة أقيمت في السودان للنداء بوحدته مع مصر ، قد تدخل تدخلًا آثمًا ، فزق العلم المصري الذي كان يحمل به بعض المتظاهرين وهتف ضد مصر والمصريين . وقد اتخذت وزارة المعارف هذا القرار على الرغم من أن الطالب قدم تظامًا بأنه غير مسئول عن جرم والده . وقد صرح في هذا الصدد وزير المعارف (السنهوري باشا) بأنه على الرغم من هذا التنظيم « فإن الوزارة رأت أن هناك من الأعمال ما لا يمكن الإغضاء عنه وما تبرر جسامته أخذ الابن بقبعة أبيه »^(١) . ولا يزال في شئوننا الدولية نأخذ جميع أفراد الأمة أو البلدة ، أو مجموعة من الناس ، لجريمة ارتكبها بعض الأفراد . فقد تعلن الحرب على دولة لحدوث اعتداء في بلادها على شخصية كبيرة (ملك ، أمير ، سفير ... الخ) تنتمي إلى دولة أخرى ، ولو لم يحدث هذا الاعتداء إلا من بعض الأفراد : فالحرب المظلمى (٢ أغسطس سنة ١٩١٤ إلى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨) قد انبعث سعيها على أثر اعتداء فردى في سيراچيڤو Serajevo; Sarajevo, Saraïevo من أعمال الصرب (يوجوسلافيا) على حياة أرشيدوق النمسا فرنسوا فرديناند François - Ferdinand . فقد أدى ذلك إلى إعلان النمسا الحرب على صربيا ؛ ثم أخذ نطاق هذه الحرب يتسع شيئًا فشيئًا حتى اشتبك فيها معظم دول العالم . وقد تفرض دولة على أخرى لحوادث من هذا القبيل

(١) انظر تفصيل ذلك في جريدة المصرى الصادرة في ١٤/١٢/٤٨ . والجملة الموضوعية

بين علامتى تنصيص منقولة بنصها من تصريح الوزير نفسه المنشور في هذه الجريدة .

غرامات مالية وعقوبات من أنواع أخرى يتمثل بعضها في امتيازات للدولة الموثور وبعضها في انتقاص من حقوق الدولة التي حدث الاعتداء في أرضها : كما فعله إنجلترا مع مصر عقب مقتل السردار . وفي الشؤون الحربية توقع العقوبات الجمعية : أوسع نطاق : فكثيراً ما يقتل رهائن الحرب لجرم فردى ارتكب في بلادهم وكثيراً ما تصب الدولة الظافرة سوط عذابها على جميع أهل منطقة أو بلدة أو حتى الدولة المنهزمة لارتكاب بعض أفرادها جريمة قتل أو تخريب أو تعطيل لأعمال الحرب ... وما إلى ذلك .

وقد أخذت تظهر في قوانيننا الحديثة أنواع جديدة من المسؤولية الجمعية لم تكن معروفة من قبل .

فن ذلك مثلاً ما اتجه إليه بعض المشرعين في كثير من الأمم الأوروبية ، وخاصة في ألمانيا وفرنسا في القرن التاسع عشر وفي القرن الحاضر ، بصدد تقرير المسؤولية الجنائية للجماعات التي تتألف من قصد لتحقيق غرض ما كالأحزاب والجمعيات والشركات والنقابات ... وما إلى ذلك . ويرى هذا الاتجاه الجديد إلى أن تعدد هذه الجماعات ، باعتبارها جماعات ، مسؤولة جنائياً عما ينجم عن سلوكها العام ، وأن توقع عليها بوصفها هذا عقوبات تشبه العقوبات التي توقع على الأفراد : فيحكم مثلاً بحل الجماعة كما يحكم بالإعدام على الفرد ؛ أو بتجريم مزاوتها لأي عمل في الدولة bannissement, interdiction de séjour كما يحكم بالنفي على الفرد ؛ أو بتجريمها من حقوقها المدنية والسياسية أو بمصادرة أملاكها كما يجرد الفرد من هذه الحقوق أو تصادر أملاكه .

وقد جنحت الحكومة المصرية إلى الأخذ بهذا المبدأ في بعض ما أصدرته من أوامر عسكرية في الفترات التي كانت مصر خاضعة في أثناءها للأحكام العرفية . فن ذلك الأمر العسكري

الذى أصدره في مساء يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ دولة النجاشي باشا رئيس الوزارة المصرية (بوصفه حاكما عسكريا وبمقتضى السلطات المخولة لدولته بناء على المرسوم الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان الأحكام العرفية في المملكة المصرية وعلى المادة الثالثة بند ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له) بجل " جماعة الإخوان المسلمين " وشعبها أينما وجدت ، وغلق الأماكن المخصصة لأعمالها ، وتحريم مواصلة نشاطها ، وبوجه خاص عقد اجتماعات لها أو لإحدى شعبها أو تنظيم مثل هذه الاجتماعات أو الدعوة إليها أو جمع الإعانات أو الاشتراكات أو الشروع في شيء من ذلك ، وضبط جميع ما في حيازتها من أوراق ووثائق وسجلات ومطبوعات وأموال وكافة الأشياء المملوكة لها . وقد اعتمد الحاكم العسكري في أمره هذا على مذكرة قدمها إليه وكيل وزارة الداخلية (عبد الرحمن عمار بك) وبين فيها انحراف هذه الجماعة عن أغراضها الدينية الأولى ، واتجاهها لأغراض سياسية بعضها غير مشروع ، واتخاذها أحيانا للوصول إلى هذه الأغراض طرقا يسودها طابع العنف والإرهاب واستخدام القوة ، واشتراك بعض المنتسبين إليها ، تحت تأثير اتجاهاتها العامة أو بإيعاز منها ، في بعض الجرائم السياسية وفي بعض حوادث الشعب في أوساط الطلبة والتلاميذ وغيرهم (١) .

وهذا النوع من المسؤولية الجماعية نوع جديد يختلف اختلافا جوهريا عن جميع أنواع المسؤوليات الجماعية القديمة التي تكلمنا عنها . ففي تلك المسؤوليات كنا بصدد مجموعات تكونت في صورة تلقائية على أساس ارتباط أفرادها بعضهم ببعض بروابط جغرافية أو بروابط القرابة : كأفراد الأسرة الواحدة أو العشيرة الواحدة أو أهل المنزل الواحد أو الحى الواحد أو البلد الواحد ... وهلم جرا .

انظر نص هذا الأمر العسكرى وهذه المذكرة بجريدتى الأهرام والمصرى الصادرتين في صباح يوم ٤٨/١٢/٩ .

ولكن في هذا النوع الجديد تتجه المسؤولية إلى جماعات تكونت عن قصد لتحقيق غرض معين ، ولا يربط أفرادها بعضهم ببعض إلا مجرد التضافر على تحقيق هذا الغرض . والمسئوليات القديمة كانت تقع عقوباتها على الجماعة في أشخاص الأفراد الذين تتكون منهم ، فتناهم هذه العقوبات في أنفسهم أو في أموالهم أو فيهما معا . ولكن في هذا النوع الجديد لا توقع العقوبة إلا على « الشخص المعنوي » نفسه ؛ فتعدم الجماعية نفسها أي يحكم بحلها ، ولكن لا يقتل أي فرد من أفرادها ؛ ويحكم بتجريدتها هي نفسها من امتيازاتها وحقوقها ، ولكن لا يجرد أي عضو من أعضائها من الحقوق التي يخولها القانون إياه ؛ ويحكم بمصادرة أموالها العامة ، ولكن لا يحكم بمصادرة ما يملكه أعضاؤها من ممتلكات خاصة خارجة عن المبالغ المكتتب بها في الجماعة ، ولو لم تكف أموالها لسداد ما عليها من ديون^(١).

ومن ذلك أيضا ما أتجه إليه بعض المحدثين من المشرعين بصدد اعتبار الجماهير (مجموعة الأشخاص المتجمهرين) مسئولة جنائيا عما ينجم عن سلوكها العام La responsabilité de la foule criminelle^(٢) . فمن المقرر أن الأفراد إذا تجمهروا أو اجتمع بعضهم مع بعض في صورة ما ، فإنه ينشأ من اجتماعهم هذا ، واحتكاك أفكارهم ، وتفاعل وجداناتهم ، وامتزاج نشاطهم ، وتقابل نزعاتهم بعضها ببعض ، مع ما يحيط بهم من ظروف ، ويكتنفهم من شئون ، ينشأ من كل ذلك تيار جمعي غريب عن طبيعة كل فرد منهم ؛ كما ينشأ الماء ، وهو جسم سائل ، من امتزاج غازين أحدهما بالآخر (الأوكسيجين والهيدروجين) ، وكما ينشأ البرونز (وهو جسم قوى الصلابة) من امتزاج معادن رخوة بعضها ببعض (القصدير والرصاص والنحاس) . وهذا التيار يجرفهم في اتجاهات خاصة ، ويدفعهم أحيانا إلى ارتكاب أعمال إجرامية

(1) Fauconnet op. cit. 339, 340.

(2) Ibid. 341, 342 .

ما كان يمكن أن يقوم بها أحدهم لو لم يكن تحت هذا الضغط الجمعى . ولذلك عند ما ينفض الجمهور ويعود كل فرد من المتجمهرين إلى نفسه تأخذ الدهشة مما اقترفه ، ويتساءل كيف واثته القوة على القيام بما قام به من أعمال ، وكيف أقدم على أمور تتنافر مع طبعه وما فطر عليه ، ويخيل إليه أنه كان متممضا لشخصية غير شخصيته . وليس فى هذه الحقائق كلها من جديد : فقد فطن إليها الباحثون منذ عصور سحيقة فى القدم ، وقام على أساسها معظم بحوث علم الاجتماع . ولكن الجديد فى الموضوع هو ما يحاوله المحدثون من علماء الشريعة إذ يريدون أن تشتمل قوانين العقوبات على مبدأ الاعتراف بالمسئولية الجنائية للجماهير . غير أنهم لا يريدون بذلك أن توقع العقوبات على جميع الأفراد المتجمهرين لما اقترفه بعضهم من أعمال كما هو الشأن فى المسئوليات الجمعية القديمة : فهم يقررون أنه لا يصح أن يعاقب فرد على أكثر مما أحدثه بالفعل . ولا يريدون كذلك أن يوقع على الجمهور باعتباره جمهوراً عقوبات تشبه العقوبات التى يحاول المحدثون أن يوقعوها على الجمعيات المنظمة باعتبارها جمعيات والتى تقدمت الإشارة إليها ؛ وذلك لأن الجمهور يتكون عن طريق الصدفة ، ولا تربط أفرادهم بعضهم ببعض أية رابطة دائمة حتى يمكن أن توقع عليه عقوبات من هذا النوع . وإنما يريدون بتقرير هذا المبدأ فى قانون العقوبات أن يعترف هذا القانون بأن للتجمع نفسه أثرا كبيرا فى دفع الأفراد المتجمهرين إلى بعض الأعمال ، وأن ما يرتكبه الأفراد فى هذه الحالة لا يرتكبونه بمحض اختيارهم ، ولا تقع جميع تبعته عليهم ، وإنما يرتكبونه تحت ضغط التيار الجمعى ، ويقع لذلك قسط من تبعته على طبيعة الاجتماع نفسها ، أى على الجمهور باعتباره جمهورا . والنتيجة العملية التى يرمون إلى الوصول إليها من وراء ذلك أن يتخذ هذا المبدأ وسيلة لتبرئة الأفراد أو لتخفيف عقوباتهم فى مثل هذه الأحوال ؛ لأن ما ارتكبوه قد حدث كله أو بعضه

بفعل شيء آخر خارج عن أفرادهم . فتقرير المسؤولية الجماعية في هذه الحالة هو اعتراف بحقيقة تؤدي إلى تخفيف المسؤوليات الفردية .

ومن هذا القبيل كذلك ما أتجه إليه بعض المحدثين من المشرعين إذ يحاولون أن يلقوا سطرًا من المسؤولية الجنائية على أسرة المجرم أو على بيئته الاجتماعية أو على النظم التي يسير عليها مجتمعه^(١) . فهم لا يقصدون بذلك توقيع العقوبة على أفراد أسرة المجرم أو على أفراد بيئته ؛ وإنما يقصدون أن يعترف القانون نفسه بأن ما يرتكبه المجرم يرجع بعض أسبابه أحيانًا إلى فساد أسرته أو فساد بيئته أو فساد النظم الاجتماعية التي يسير عليها مجتمعه في شئون السياسة والاقتصاد وما إليها ، وأنه لا يصح لذلك أن تقع تبعته عليه وحده ، بل ينبغي أن يقع نصيب منها على أسرته وبيئته ومجتمعه . والنتيجة العملية التي يرمون إلى الوصول إليها من وراء ذلك ، أن يتخذ هذا المبدأ وسيلة لتخفيف العقوبة في مثل هذه الأحوال .

هذا والمسؤولية الجماعية كذلك أمثلة كثيرة فيما تتخذها السماء حيال العصاة من بني الإنسان . وقد أقر هذا المبدأ عدد كبير من الديانات الإنسانية ، حتى الراقية منها كاليهودية والنصرانية والإسلام .

فأسفار اليهود المقدسة تقرر مثلاً أن الشعب الكنعاني قد حلّ به غضب الإله ، وحقّت عليه لعنته ، وضرب على أفراد الرق إلى الأبد ، لجريرة ارتكابها أبوه حام . وأصل ذلك ما ورد في سفر التكوين من أن نوحاً قد شرب مرة نبذ العنب الذي غرس كرومه بيده بعد الطوفان بدون أن يعلم خاصته المسكرة ، ففقد وعيه وانكشفت سوءاته ، فراه ابنه حام وهو على هذه الصورة ، فسخر منه وحمل الخبز

(1) Ibid. 342,343.

إلى أخويه سام ويافت . ولكن هذين كانا أكثر أديبا منه ، فحمل كل منهما رداء
وسار به القهقري نحو أبيه حتى لا يقع نظره على عورته ، وستر به ما انكشف من
جسمه . فلما أفاق نوح وبلغه ما كان من موقف أولاده حياله ، لعن كنان بن حام ،
ودعا عليه وعلى نسله أن يكونوا عبيدا لعبيد أبناء سام ويافت . فاستجاب الإله دعاءه
وضرب عليهم الرق أبد الآبدين (١) .

والديانة المسيحية تقوم أهم عقائدها على مسئولية جمعية واسعة النطاق . فهي تقرر
أن أفراد النوع الإنساني قد انتقلت إليهم جميعا خطيئة أبيهم آدم إذا أكل من الشجرة ،
وظلوا محتملين مسئوليتها حتى فداهم المسيح بدمه ، فغفرها الله لهم .

ومع أن القرآن الكريم يقرر في أكثر من موضع ألا يؤخذ فرد بجرم غيره ،
و« ألا تزر وازرة وزر أخرى » وأن « كل امرئ بما كسب رهين » ، فإن بعض
آياته تشير إلى أن بعض المعاصي التي يرتكبها فرد أو أفراد قد يلحق وزرها
وعقابها مجموعة كبيرة من الناس . فن ذلك قوله تعالى : « واتقوا فتنة لا تصيبن
الذين ظلموا منكم خاصة » ؛ وقوله : « وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها
ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا » .

ويقرر كثير من الديانات أن ما يصيب الناس من قحط أو جذب أو مجاعة أو
حروب أو انحباس مطر ... ترجع أسبابه إلى غضب الآلهة على بني الإنسان أو على
بعض الأمم لمعاص خطيرة ارتكبها بعض الأفراد .

(٦) خلاصة هذا الفصل

مما تقدم في هذا الفصل تظهر لنا حقيقتان هامتان :

(١) سفر التكوين الإصحاح التاسع : ٢٠-٢٩ ، انظر كذلك كتابنا: Ali Abdel Wahed
Contribution à une Théorie Sociologique de l'Esclavage, Paris, 1931.
P. 142 et suiv.

(إحداها) أن النظم الاجتماعية لم تغادر أى كائن إلا لجملة أهلا لا احتمال المسؤولية وما يترتب عليها من جزاء . حقا إن شرائع الأمم الحديثة تشترط فى الغالب أن يكون هذا الكائن إنسانا حيا عاقلا راشداً مشخصاً . ولكننا رأينا أنه لا يوجد من بين هذه الشروط أى شرط قد اتفقت عليه الأمم الإنسانية جميعاً . فقد رأينا أن الحيوانات والنباتات والجمادات والموتى والمجانين والأطفال والجماعات كانوا أهلاً لا احتمال المسؤولية ونتائجها عند كثير من الأمم وفى مختلف العصور ، بل رأينا أنه لا تزال لهذه النظم آثار كثيرة فى شرائعنا الحاضرة نفسها .

(وثانيهما) أن المجتمع ينظر ، فى تقدير أهلية الكائن للمسؤولية أو عدم أهليته لها ، وفى تقدير استحقاقه للجزاء أو عدم استحقاقه له ، ينظر فى تقدير ذلك كله إلى الجريمة نفسها . ففى الجرائم التى لا تبلغ فى نظره درجة كبيرة من الخطورة يظهر فى الغالب بمظهر المتحرج ، فلا يعاقب عليها إلا من توافرت فيه جميع الشروط السابقة أو معظمها . أما الجرائم التى يعسدها بالغة الخطورة ومهددة لسيكياته الاجتماعى ، ويحس فيها اعتداء صارخاً على مارسمته نظمه الأساسية من حدود ، فلا يطبق فى الغالب حدودها بدون عقاب ، ولا يقنع فى الغالب بالمقوبات العادية التى يوقعها على ماعداها من الجرائم : فيصب سوط عذابه على التسبب فى إحداثها أو المتصل بها أياً كان نوعه ، إنسانا كان أم حيوانا أم جمادا ، حياً كان أم ميتاً ، عاقلاً كان أم مجنوناً ، راشداً كان أم قاصراً ؛ وكثيراً ما يأخذ بوزرها كذلك عدداً كبيراً ممن يمتنون إلى المجرم ببعض الصلات . فقد رأينا أن الأمم التى تقر مسئولية الحيوان والنبات والجماد والميت والمجنون والطفل والجماعة ، لا تأخذ بذلك إلا فى هذا النوع من الجرائم ، بينما تسير فيما عداها على النظام العادى .

فأهلية الكائن للمسؤولية والجزاء لا تقاس إذن بحسب صفات ذاتية فيه ، وإنما تقاس بحسب نوع الجريمة التى تحدث ، ومدى قوتها فى نظر المجتمع ، ومبلغ اعتدائها على نظمه الأساسية ، وأثرها فى حياته العامة .

الفصل الثاني

الحالات المولدة للمسئولية والجزاء

لا يعد الكائن المتوافرة فيه صفات الأهلية للمسئولية مسئولاً بالفعل إلا إذا تلبس بأمر من الأمور التي يعتبرها المجتمع مولدة للمسئولية في الحال . فأهلية الكائن للمسئولية تجعله مسئولاً « بالقوة » ؛ ولا يكون مسئولاً « بالفعل » إلا إذا أحاطت به حالة من الحالات التي يرى المجتمع أنها منجزة لمسئوليته . وقد اختلفت النظم الإنسانية اختلافاً كبيراً في تحديد هذه الحالات .

فبحسب نظمنا الحديثة لا يعد الكائن مسئولاً بالفعل مسئولية جنائية إلا إذا ارتكب جريمة مادية مقصودة . فلا تتحقق المسئولية الفعلية وفق هذه النظم إلا إذا توافر ركنان :

(أحدهما) أن يرتكب الكائن جرماً مادياً ، أى خطيئة يمكن إدراكها بإحدى الحواس الخارجة . وهذا هو ما يعنيه علماء القانون إذ يشترطون وجود « جسم » للجريمة . فمجرد النية أو العزم على ارتكاب جرم ما ، إذا لم يصحبه أى شروع مادي في التنفيذ ، ومجرد التفكير في الجريمة أو تصور عناصرها إذا لم يظهر في الخارج في صورة أمور يمكن إحساسها ... كل ذلك لا مسئولية فيه ولا عقوبة عليه في قوانيننا الحديثة . غير أنه ليس بلازم أن يتمثل « جسم الجريمة » في أعمال يقوم بها الكائن ، بل يكفي أن يظهر في أية صورة تدركها الحواس . فالسب العاني والتفوه بعبارات مخالفة للآداب وإحداث جلبة بالليل والناس نيام ... وما إلى ذلك من

الجرائم التي تتمثل في أصوات يلفظها الإنسان ، كل أولئك حكمه في المسؤولية حكم الأعمال التي تنجم عن حركات الجسم ؛ لأن كلا النوعين تدركه الحواس الخارجة : هذا تدركه حاسة النظر ؛ وذاك تدركه حاسة السمع .

(وثانيهما) أن يكون هذا الشيء المادى قد حدث عن قصد وإرادة . فكل ما ينجم عفوا عن حركات الفرد بدون أن يقصد إحداثه لا يترتب عليه في نظامنا الحديثة مسؤولية ولا جزاء جنائيان .

فكما يشترط في المسؤولية الفعلية توافر العنصر المادى في الجرم ، يشترط فيها كذلك توافر العنصر النفسى ، أى عنصر القصد والإرادة ، فيمن صدر عنه هذا الجرم : فهى حالة لا تتولد إلا من امتزاج هذين العنصرين أحدهما بالآخر .

بيد أن هذين الركنين غير متفق عليهما من جميع الشرائع . فقد تتولد المسؤولية الفعلية في بعض الشرائع لمجرد توافر العنصر النفسى ، فيعاقب الفرد لمجرد نيته الآثمة أو اتجاهه النفسى الآثم ؛ وقد تتولد في بعضها لمجرد توافر العنصر المادى ، فيعاقب الفرد على ما يحدثه عفوا عن غير قصد منه ؛ وقد تتولد في بعضها مع انعدام العنصرين معا ، فيقع الجزاء على فرد لم يحدث الجرم ولم يقصده . - بل إنه لا يزال في قوانيننا الحاضرة نفسها آثار كثيرة لنظم من هذا القبيل .

فلدينا إذن بجانب الحالة التي يبدو أن شرائعنا الحديثة لا تكاد تعتد بغيرها في تولد المسؤولية الجنائية الفعلية ، وهى الحالة التي تتمثل في إحداث جرم مقصود من محدثه ، ثلاث حالات أخرى تتولد عنها هذه المسؤولية في بعض الشرائع : إحداها المسؤولية الفعلية الناشئة عن عمل نفسى بحت ؛ وثانيها المسؤولية الفعلية الناشئة عن عمل مادى بحت ؛ وثالثها المسؤولية الفعلية التي تحدث مع انعدام العنصرين معا ، أى تقع على فرد لم يقصد الجرم ولم يحدثه .

وسنمقد فيما يلي لكل حالة من هذه الحالات الثلاث فقرة خاصة تبين فيها مبلغ انتشارها وأهم الشرائع التي أخذت بها ومالها من آثار في نظمنا الحاضرة . ثم نختم لفصل بفقرة رابعة نلخص فيها النتائج التي تهدينا إليها هذه الدراسة .

(١) المسؤولية الناشئة عن عمل نفسى بحث

يبدو ههنا النوع من المسؤولية في أوضح صورته في النظم الدينية والخلقية ، وتوجد آثار كثيرة منه في القوانين القضائية بمختلف العصور .

فجميع الديانات الراقية تقيم للنية وزناً كبيراً في تقدير مسؤولية الفرد وجزائه عن حسناته وسيئاته ، بل تعتمد بها وحدها أحياناً في هذا التقدير .

وقد ذهبت الديانة المسيحية في ذلك إلى أبعد الحدود : حتى إنها لتقرر أن النية وحدها هي مناط الثواب والعقاب ، وأن العمل الخارجى إذا صحب هذه النية لا يكاد يغير شيئاً مما استحققه المرء على نيته^(١) ؛ وحتى إنها لترى أن جريمة الزنا نفسها يعتبر الفرد مقترفاً إياها بمجرد أن تسوّل له نفسه اقترافها . وفى ذلك يقول إنجيل متى : « إذا نظر رجل إلى امرأة نظرة سوء وحده قلبه بالرغبة فيها ، فإن حكمه حكم من ارتكب معها الفاحشة »^(٢) .

ولا تكاد تقل الديانة الإسلامية أخذاً بهذا المبدأ عن ديانة المسيح . فهى لا تعتمد كذلك إلا بالنية ، ولا تقيم للعمل الطيب فى ظاهره أى وزن إلا إذا كان صادراً

(١) أخذ بهذا المبدأ القديس توما Saint Tomas وتابعه فيه معظم أئمة الكنيسة ، وقد اعتمد فيه على ما سنده كره عن إنجيل متى (انظر 95 Fauconnet) .

(٢) إنجيل متى الاصحاح الخامس رقم ٢٨ Mathieu, v, 28 (وقد ترجمنا الآية بشيء من التصرف) .

عن نية محاصره ، وتثيب على مجرد العزم على العمل الصالح ، وتعاقب على ما يجول بالأنفس وما تخفى الصدور . والآيات القرآنية والأحاديث النبوية الواردة بهذا الصدد لا يكاد يحصرها العد ، فمن ذلك قوله عليه السلام : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » ؛ وقوله « نية المرء خير من عمله » ؛ وقوله « إن الله لا ينظر إلى صوركم وألوانكم ، وإنما ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم » ؛ وقوله « إن القلب لينزى وإن العينين لتزنيان »^(١) . - ويقرر فقهاء المسلمين أن من نوى له حسنة ولم يفعلها كتبت له حسنة مثلها ، فإن فعلها كتبت له عشر أمثالها .

وعلى هذا المبدأ قام كثير من النظريات الخلقية الشهيرة . ولعل أشدها تمسكاً به هي نظرية كانت Kant : فهي لا تعتمد ، في نظرها إلى شئون الأخلاق ، إلا بالأمور النفسية المتعلقة بالنية والإرادة .

وعلى هذا المبدأ كذلك يسير العرف الخلقى في مختلف الشعوب . فكثيراً ما يثيب الرأى العام لمجرد النوايا الصالحة ، ويعاقب لمجرد النوايا السيئة ؛ وكثيراً ما يجرد العمل الصالح في ظاهره من كل قيمة عند ما يتبين له صدوره لغرض خبيث ، ويلتمس المعاذير للأعمال السيئة في ظاهرها عند ما يبدو له أنها قد صدرت عن قصد محمود .

أما النظم القضائية فلا يترتب فيها على العمل النفسى وحده مسئولية ولا عقاب ؛ ولكن إذا صحب العمل النفسى عمل خارجى ، فإنها تقيم في هذه الحالة للعمل النفسى وزناً كبيراً في قياس التبعة وتقدير الجزاء . وقد يؤدى هذا أحياناً إلى أن يسأل الفرد ويعاقب على أكثر مما أحدثه بالفعل اعتماداً على خطورة ما انتواه . فهذا الزائد يمكن

(١) هذا الحديث لا أذكر نصه ، وقد ذكرته هنا بمعناه .

اعتباره من قبيل المسؤولية عن أمر نفسى بحت . ويبدو هذا على الأخص في الأمرين الآتين :

(١) الشروع في الجرائم . فمعظم الشرائع تعاقب على الجريمة التي يشرع فيها الفرد بدون أن يتاح له تنفيذها ، مادام عدم تنفيذها قد حدث لعارض خارج عن إرادته ^(١) . وقد اختلفت النظم القضائية بهذا الصدد : فبعضها يعاقب الشروع بالعقوبة نفسها التي توقع على الجرم الكامل *Crime consommé* (القانون الفرنسى مثلاً) ؛ ومعظمها يفرق بينهما فيجمل عقوبة الشروع في الجرم أخف من عقوبة الجرم نفسه (القانون الألمانى مثلاً) ^(٢) . ولكن مهما يكن من شىء فإن العقوبة التي توقع في هذه الحالة تنصب على ما انتواه الفرد لا على ما أحدثه بالفعل ؛ لأن ما أحدثه بالفعل لا يعدو بؤادر ضئيلة في ذاتها ؛ ولكنها تكشف عن الجرم الذي كان قد انتوى إحداثه . فالفرد لا يعاقب في الواقع على هذه البؤادر ، وإنما يعاقب على ما كشفت عنه من نية الإجرام .

٢ — الظروف المشددة والمخففة للعقوبة . فهذه الظروف تتعلق بمعظمها بأمور نفسية خالصة ، وتؤدي إلى تفاوت كبير في درجات المسؤولية والجزاء للجرم الواحد . فالقتل العمد مثلاً يعاقب مقترفة بالإعدام إذا كان قد صدر مع سبق الإصرار ، وبالأشغال الشاقة فقط إذا كان قد صدر بدون سبق إصرار . وسبق الإصرار كما لا يخفى أمر نفسى بحت .

(١) يفرق علماء القانون بين الأعمال التي تعتبر شروعا في الجريمة *Actes d'exécution* والأعمال التي لا تعتبر إلا مجرد تمهيد لها *Actes préparatoires* . وهذه الأعمال الأخيرة لا تؤدي إلى مسؤولية ولا جزاء . ولكن التفرقة بين هذين النوعين من الأعمال تبدو في حالات كثيرة من الصعوبة بمكان .

(٢) Fauconnet op. cit. 98

(٢) المسؤولية الناشئة عن عمل مادي بحث

أو مسؤولية الفرد عن عمل حدث عن غير قصد منه

أقر هذا النوع من المسؤولية طائفة كبيرة من الأمم المتحضرة وغيرها في مختلف العصور ، وخاصة قدماء العبريين والصينيين واليونان والرومان ، وأقرته الشريعة الإسلامية نفسها في بعض الأمور ، وأخذت به جميع الشعوب التي تسير في بعض الجرائم ، وخاصة القتل ، على قاعدة الأخذ بالثأر Vengeance privée ، ولا تزال له آثار كثيرة في نظمنا القضائية الحاضرة .

فمع أن شريعة اليهود تقرر أن الفرد لا يسأل عما يصدر عن غير قصد منه فإنها تخرج عن هذه القاعدة في بعض الجرائم . فمن ذلك ما تذهب إليه بصدد القتل الخطأ ، وهو ما يحدث عن غير قصد ولا ينطوي على شبهة قصد ولا إهمال . وقد ضرب له سفر التثنية مثالا بصدايقين ذهبا يحتطبان فهوى أحدهما بفأسه على شجرة ليجمتها ، فأفلتت حديدة الفأس من مقبضها الخشبي ، وأصابت الآخر فقتلته^(١) . وذلك أن الشريعة اليهودية توجب على القاتل في مثل هذه الحالة أن يلجأ من فوره إلى بلد حرام ليحتتمي به حتى لا يناله أذى من أولياء الدم^(٢) . وتصرح نصوص أخرى ورد فيها هذا الحكم أن القاتل إذا لم يلجأ إلى بلد حرام ، أخرج منه قبل انقضاء مدة معينة ، جاز لأولياء الدم قتله ، ويذهب في هذه الحالة دمه هدرا^(٣) . وغنى عن البيان أن

Deut. XIX, 1-11. (٢)

Deutéronome XIX, 5. (١)

(٣) يذكر ذلك صراحة سفر العدد Nombres XXX, 22-29 ، ويحدد المدة التي لا يصح له الخروج قبلها بموت الرئيس الديني الأكبر souverain sacrificateur; grand prêtre . فإن خرج القاتل قبلها جاز قتله وذهب دمه هدرا . أما إذا قضى هذه المدة كلها في بلد حرام فلا يصح قتله بعد ذلك .

القضاء عليه بالبقاء في بلد حرام وإطلال دمه^(١) في حالة عدم التجائه إليه أو في حالة خروجه منه قبل مدة معينة ، ينطويان على عقوبتين صريحتين : إحداهما عقوبة عاجلة بالنفى مدة ما في بلد خاص ؛ وثانيتهما عقوبة تهديدية متوقعة في حالة عدم الإذعان للعقوبة الأولى . وفي هذا إقرار صريح لمسئولية الفرد عن عمل صدر عن غير قصد منه .

وتقرر الشريعة الصينية القديمة هذه المسئولية في طائفتين من الجرائم : إحداهما انتهاك حرمة الأشياء المقدسة ؛ وثانيتهما حوادث القتل والجروح . فتوقع هذه الشريعة عقوبات تتردد بين الإعدام والجلد والنفى أو تجمع بين أكثر من نوع منها في جرائم الاعتداء على حرمة الأشياء المقدسة ، سواء أحدث هذا الاعتداء عن قصد أم عن غير قصد ، وإن كانت العقوبة في العمل غير المقصود أخف غالباً من عقوبة العمل المقصود^(٢) . وتوقع كذلك عقوبات كثيرة في حوادث القتل والجروح التي تصدر عن غير قصد ؛ فتوقع عقوبتي الجلد والنفى (مائة جلدة والنفى إلى مكان يبعد ثلاثة آلاف ليا Léas) على الولد الذي يقتل خطأً أحد أبويه أو أجداده وعلى العبد الذي يقتل سيده خطأً ؛ وعقوبتي الجلد والحبس (مائة جلدة وحبس ثلاث سنين مع الأشغال الشاقة) على الولد الذي يجرح خطأً أحد أبويه ؛ وعقوبة مالية تتمثل في دية تدفع إلى الأسرة الموتورة في جميع جرائم القتل الخطأ التي تقع على غير الآباء والأجداد والأسيا^(٣) : ويعلق الشرح الرسمي على المواد المتعلقة بالآباء بقوله : « إن

(١) طل الدم من باب قتل ذهب هدرًا ، وطله السلطان وأطله إذا أبطله وجعله هدرًا ،

ومن ذلك قول الشاعر :

وما مات منا سيد خفف أنفه . ولا طل منا حيث كان قتيل

(2) Fauconnet 129,130.

(3) Ibid. 130.

كل ما يحدث من الأولاد نحو آبائهم يجب أن يكون محاطا بسياس من الإجلال والتبجيل ، ولا يصح أن يكون في ذلك خطأ أو مصادفة»^(١) .

وتماقب الشرائع اليونانية القديمة على كثير من أنواع القتل الخطأ ، وبخاصة ما كان ناجما منها عن إهمال . فقد ورد في قصائد هوميروس ما يدل على أن القتل الخطأ كان يحكم على مقترفه بالقتل أو بالنفى إلى بلد بعيد عن بلده . فعند ما قتل پاتروكل Patrocle ، وهو لم يتجاوز بعد دور الطفولة ، طفلا آخر من زملائه بدون قصد ، قضى عليه أبوه أن يعيش في بلد أجنبي^(٢) . وعند ما قتل أوليس أنتينوس Antinoos حاول أولياء الدم أن يقتلوه قصاصا ، مع يقينهم أن القتل قد حدث خطأ عن غير قصد^(٣) . وعلى هذا الشأن كانت تجرى نظم أثينا في عصورها التاريخية . فالقتل الخطأ كان يؤدي إلى نفى القاتل إلى بلد بعيد عن بلده لمدة معينة ، ويوجب عليه بعد عودته إلى بلده بعض طقوس دينية للتكفير عن خطيئته^(٤) . ويظهر أن الأثينيين كانوا جد حريصين على تطبيق شرائعهم بهذا الصدد ؛ حتى لقد أنشئوا محاكم خاصة للفصل في هذا النوع من الجرائم وتوقيع عقوباته Les Ephètes (Héliastes) siégeant auprès de Palladion^(٥) .

وفي جميع مراحل الشريعة الرومانية القديمة ، توجد آثار كثيرة لهذا النوع من المسؤولية . فالقوانين المنسوبة لنوما Numa (قبل عصورهم التاريخية) وشرائع الألواح الاثني عشرية نفسها (وهي أساس التشريع عند الرومان في عصورهم التاريخية)

(1) Ibid. 130. (2) Iliade , XXII, 85-88 (Fauconnet, 109).

(3) Odyssé XXII, 27-32 (Fauconnet, 109). (4) Fauconnet, 130-131.

(5) Ibid. 110.

توجب في القتل الخطأ دية تدفع إلى عَصَبَةِ القَتِيل^(١) . وتقرر كذلك شريعة الألواح
الاثني عشر أنواعاً من الأَرُش^(٢) تدفع في حالات الاعتداء على أعضاء الجسم وفي
حالات الجروح بدون تفرقة بين أن يكون ذلك قد حدث عن قصد أو عن غير
قصد^(٣) .

ومع أن الشريعة الإسلامية تقرر أن الفرد لا يعاقب إلا على ما يحدثه عن قصد
 وإرادة ، وأنه « قد رفع عن أمة محمد الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »^(٤) ،
 فإنها تخرج عن هذه القاعدة بصدد بعض الجرائم وخاصة القتل . وذلك أنها تعاقب
 على نوعين من القتل غير المقصود : أحدهما ما يسميه الفقهاء بالقتل الخطأ ؛ وثانيهما
 ما يسمونه « بالقتل الشبيه بالخطأ » أو « الذي هو في معنى الخطأ » .

أما القتل الخطأ فهو القتل غير المقصود الذي ينجم بطريق مباشر عن عمل قاتل
 بظلمه ، كأن يرمى شخص يريد قتل حيوان فيصيب إنساناً فيقتله . وهذا النوع
 توجب فيه الشريعة الإسلامية ، بنص القرآن ، دية وكفارة^(٥) ، ويحرم بسببه

(١) عَصَبَةُ القَتِيل أقرباؤه من ناحية الذكور Agnats . وتقدر شريعة الألواح الاثني عشر
الدية في هذه الحالة بكبش من الغنم ؛ غير أنها ليست صريحة في تسمية ذلك دية . Ibid. 112

(٢) أَرُش الجراحة ديتها والجمع أروش مثل فلس وفلوس ، ويطلقه الفقهاء على التعويض
الذي يدفع للاعتداء على مادون النفس .

(٣) Ibid. 113

(٤) نص الحديث الشريف : « رفع عن أمتي الخطأ . . . الخ » .

(٥) الدية غرامة مالية يختلف مبلغها باختلاف نوع القتل وتسلم إلى أسرته . وهي تجب
على القاتل مبدئياً ولكن تحتلها عنه عاقبته أي عصبته . والكفارة في حالة القتل الخطأ عتق عبد
مؤمن أو صيام شهرين متتابعين في حالة الإعسار وعدم استطاعة التحرير . وفي هذا يقول القرآن =

القاتل من ميراث القتل ومن وصيته إن كان مستحقاً لأحدهما ، كما يحرم من ذلك مرتكب القتل عمداً^(١) . وقد عالج الفقهاء هذه الأحكام بما لا يدع مجالاً للشك في أنهم ينظرون إلى القتل خطأً نظرتهم إلى جرم يستأهل العقاب . وإليك مثلاً ما يقوله ملك العلماء الكسائي في تبرير الكفارة الواجبة في هذا القتل : « لأن فعل الخطأ جناية ، والله تعالى المؤاخذة عليه بطريق العدل . . . وإذا كان جناية فلا بد لها من التكفير والتوبة ، فحمل تحرير العبد في القتل الخطأ بمنزلة التوبة الحقيقية في غيره من الجنايات . . . » وما يقوله في تبرير حرمان القاتل من ميراث القتل ووصيته إن كان مستحقاً لأحدهما : « لأنه وجد القتل مباشرة بغير حق . . . ولأن قتل الخطأ جناية جائز المؤاخذة عليها . . . والدليل على ذلك قوله عز اسمه : « ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا » ، ولولم تكن المؤاخذة جائزة لكان معنى الدعاء : اللهم لا تجر علينا وهذا محال . . . »^(٢) .

وأما القتل الشبيه بالخطأ فله نوعان :

أحدهما ما يصفه الفقهاء بأنه شبيه بالخطأ من جميع الوجوه ، وهو الذي ينجم بشكل مباشر عن عمل غير قاتل بطبعه وغير مقصود به القتل : كأن ينقلب النائم

= الكريم في الآية الثانية والتسعين من سورة النساء : « وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً خطأ ، ومن قتل مؤمناً خطأً فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا ؛ فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة ؛ وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة ؛ فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، توبة من الله ، وكان الله عليماً حكيماً » .

(١) انظر البدائع الجزء السابع ص ٢٥٢ .

(٢) البدائع الجزء السابع ص ٢٥٢ .

على إنسان فيقتله ؛ أو يسقط إنسان من سطح على قاعد فيميته ؛ أو يمشی إنسان حاملاً سيفاً أو حجراً فيسقط ما يحمله عفواً فيودى بحياة من سقط عليه . — وعلى هذا النوع تترتب جميع النتائج المترتبة على القتل الخطأ من وجوب الدية والكفارة وحرمان القاتل من ميراث المقتول ومن وصيته إن كان مستحقاً لأحدهما .

وثانيهما ما يصفه الفقهاء بأنه شبيه بالخطأ من بعض الوجوه ، وهو الذي يُنجم بشكل غير مباشر عن عمل غير قاتل بطبعه وغير مقصود به القتل : كأن يحفر شخص بئراً في الطريق العام أو في المسجد ويتردى فيها شخص فيهلك^(١) . وهذا النوع تجب فيه الدية فقط دون الكفارة^(٢) .

هذا ، وفضلاً عن القتل الخطأ وما في حكمه ، تشتمل الشريعة الإسلامية على كثير من أنواع المسؤولية الدينية والمدنية لأعمال أخرى غير مقصودة . فمن ذلك الألفاظ الصريحة في الطلاق والعتق واليمين . فهذه الصيغ لا يشترط في صحة وقوعها أن يكون المتكلم قاصداً مدلولها ، حتى إنها تقع من الناسي والهازل والسكران بمحذور ومن جرت خطأ على لسانه ، ويترتب عليها في هذه الحالات النتائج نفسها التي تترتب عليها في حالة صدورها عن قصد : فتقع الفرقة بين الزوجين ويعتق العبد ويلزم الشخص إنجاز ما أقسم عليه أو الكفارة إذا حنث فيه^(٣) .

(١) إن كان قد حفر هذه البئر في ملكه أو في مفازة (صحراء) لا يكون مسئولاً عما يترتب على فعله هذا .

(٢) يضمن الدية الحافر ، ولكن تحتملها عنه عاقلته ، وتسامها إلى أهل القتل كما في الأنواع السابقة . انظر هذا كله في الجزء السابع من البدائع ٢٧١ ، ٢٧٢ .

(٣) ما ذكرناه هو مذهب أبي حنيفة . وقد تبعه فيه كثير من فقهاء المسلمين ؛ وحجتهم في ذلك قوله عليه السلام : « ثلاث جدهن جد وهزلهن جد : الطلاق والعتق واليمين » وفي رواية الطلاق والنكاح واليمين » . (انظر الميداني على القنطري ص ٣٢١) .

ولا تسكاد تفرق الأمم التي تسير على نظام الأخذ بالثأر Vengeance privée بين القتل العمد والقتل الخطأ : فسكادها يشير عشيرة القتل ؛ وكلاهما يتطلب الترة ؛ وكلاهما يعرض أسرة القاتل لاصطلاء نار الحرب أو لغرم الدية أو للإذعان لرغبات خصيمها الموتور . وتاريخ العرب في الجاهلية يقدم بهذا الصدد مئات من الأمثلة على ما نقول .

وفي ذلك يقول العلامة كوهلر Kohler وهو من أوثق الباحثين في شرائع الأخذ بالثأر : « يباح الأخذ بالثأر عند ما يؤدي عمل فرد ما إلى موت آخر ، سواء أكان ذلك عن قصد أم إهمال أم خطأ أم مصادفة . حقا إن القتل غير العمد كثيرا ما تنفع فيه العشيرة الموتورة بالدية . ولكن القتل مطلقا ، سواء أكان عمدا أم غير عمد ، يقع في نظر هذه الشرائع تحت طائفة الأخذ بالثأر ، سواء أتمثل هذا الثأر في المطالبة بالتصاص أم في المطالبة بالدية أم في أية صورة أخرى »^(١) .

وأما شرائعنا الحديثة فلا تعاقب على أعمال انعدم فيها القصد انعداماً تاماً . غير أنه إذا صاحب العمل المادى بنية إجرامية ما ، فإن هذه الشرائع تقيم للعمل المادى وزناً كبيراً في قياس التبعة وتقدير الجزاء . وقد يؤدي هذا أحيانا إلى أن يسأل الفرد ويعاقب على أكثر مما انتواه اعتماداً على ما حدث بالفعل . فهذا الزائد يمكن اعتباره من قبيل المسؤولية عن عمل مادى بحت . ويظهر هذا على الأخص في الأمرين الآتين :

١ - الحوادث غير المقصودة الناشئة عن جرائم مقصودة ، فشرائعنا الحديثة

(1) Chakespeare vor dem Forum der Jurisprudenz, p. 188; cité par Fauconnet 119.

تعتبر هذه الحوادث من الظروف المشددة للعقوبة على الرغم من تجردها من القصد .
فإذا أشمل شخص مثلاً النار في منزل أو قوضه أو دمر سفينة قاصداً مجرد إحراق
المنزل أو تقويضه أو تدمير السفينة ، ولكن أدت جريته هذه إلى هلاك شخص
اتفق وجوده بالمنزل أو بالسفينة أو على مقربة منهما . فإن هذا يجعل عقوبته أشد
من العقوبة التي توقع لو اقتصر الأمر على الإحراق أو التدمير . وإذا ألقى شخص
بطفل في مكان غير مطروق قاصداً مجرد التخلص منه وترتب على ذلك هلاك الطفل ،
فإن هذا يجعل عقوبته أشد من العقوبة التي توقع عليه لو عثر على الطفل وهو على
قيد الحياة^(١) . وكذلك الضرب إذا أفضى إلى الموت أو إلى عاهة مستديمة أو إلى
عدم القدرة على العمل مدة تزيد على أيام معينة . . . فإن العقوبة حينئذ تكون أشد
من العقوبة التي توقع على ضارب لم يفيض ضربه إلى نتيجة من هذه النتائج^(٢) .

٢ — الحوادث المترتبة على الإهمال . ففي هذه الحوادث يقام وزن كبير ، فيما
يتعلق بتبعاتها وجزائها ، لما حدث من أمور غير مقصودة نتيجة للإهمال : فتخف
العقوبة أو تشدد تبعاً لضآلة ما حدث أو خطورته . فإذا أهمل شخص مثلاً في أداء
مأهده إليه به من أعمال ، وخاصة إذا صدر ذلك من موظف عمومي تقتضى وظيفته
اليقظة والانتباه ، ومن شأن الإهمال فيها أن يعرض للخطر أرواح الناس أو أموالهم
أو أمنهم ، وترتب على إهماله حادث خطير ، فإن هذا يجعل عقوبته أشد كثيراً من
العقوبة التي توقع عليه لو انقضى الأمر بسلام ، حتى لو كان هذا السلام قد جاء عن
طريق الصدفة . فلو لم يفتن سائق القطار مثلاً إلى علامة الخطر التي تشير إلى عدم
خلو الطريق ؛ وظل سائراً بقطاره حتى اصطدم بالقطار الذي كانت الإشارة من أجله

(١) كان القانون الفرنسي يحكم بالإعدام في حالات كهذه (Fauconnet 103.)

(٢) Ibid. 103

أو بأي قطار أو شيء آخر اتفق وجوده في طريقه وترتب على هذا الاصطدام نتائج سيئة ، فإنه يؤخذ في مثل هذه الحالة بعقوبة صارمة^(١) ؛ على حين أنه إذ اتفق تأخر القطار الذي كانت الإشارة من أجله ، فانقضى الحادث بسلام ، فإن السائق لا يؤخذ إلا بعقوبات تأديبية خفيفة^(٢) .

هذا ، ويدخل في هذا الباب ما ذكرناه في الفصل السابق عن مسؤولية الحيوانات والنباتات والجمادات والمجانين وصفار الأطفال^(٣) . وذلك أن هذه الأنواع لا يتصور حدوث العمل منها عن قصد ؛ فإذا سُئِلَتْ فإنما تسأل لأعمال مادية خالصة لا أثر فيها للعنصر النفسى .

(٣) مسؤولية الكائن عن أعمال لم يقصدها ولم تصدر عنه

المسؤولية بالملابسة والمسؤولية بالانتقال

في هذا النوع من المسؤولية ينعدم الركنان معاً : الركن النفسى والركن المادى ؛ فيصبح الفرد مسؤولاً عن عمل لم يقصده ولم يحدثه .

وينتظم هذا النوع طائفتين متميزتين من المسؤولية :

(أولاهما) مسؤولية الكائن عن أمر لم يقصده ولم يصدر عنه وإنما لاتبسه في

صورة ما . ويمكن أن يطلق على هذه الطائفة اسم « المسؤولية بالملابسة » .

(١) يعاقب القانون الفرنسى بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبغرامة من خمسين إلى

ستمائة فرنك . V. Fauconnet op. cit. 104

(٢) Ibid. 104

(٣) انظر صفحات ١٢ - ٣١ ، ٤٠ - ٥٣ .

(وثانيتها) مسئولية الكائن عن أمر لم يقصده ولم يصدر عنه ولم يلبسه ، وإنما انتقل إنيّه وزره من كائن آخر . ويمكن أن يطلق على هذه الطائفة اسم « المسئولية بالانتقال » .

١ — أما المسئولية بالملابسة فقد أخذت بها شرائع كثيرة ، وخاصة الشرائع التي تقرّ نظام « التابو » tadou أو « اللامساس » ؛ وهو نظام يحيط طائفة من الأشخاص والحيوانات والأشياء بسياج ديني من القدسية والجلال ، أو يتخيلها في صورة مهينة من النجاسة والرجس ، ويحرم في الحالين لمسها والاقتراب منها ، صيانة لها من العبث إن كانت من الأشياء الجليلة كالمملوك وأثاث المعابد والحيوانات والأشياء المقدسة ؛ أو وقاية للناس أن ينتقل إليهم شيء من رجسها إن كانت من الأشياء الشريرة أو المهينة ، كما يذهب إليه بعض الشرائع بصدد جثث الموتى وبعض الأناسي والحيوانات والنباتات والأشياء . وترى الأمم التي تسير على هذا النظام أنه لافرق بين أن يلمس الشخص هذه الأشياء أو تمسه هي أو يتفق وجودها على مقربة منه . فكل ذلك يجعل الفرد متلبساً بجرم كبير ، ويتهدهد بويلات وعقوبات دنيوية وأخروية لا ينجيه منها إلا التكفير لما أحدثه أو قام به أثره . وهذا التكفير تختلف أنواعه باختلاف الأحوال : فأحياناً لا يعدو الاستغفار أو ترتيب بعض الأوراد أو أداء بعض العبادات ؛ وأحياناً يشتد فيوجب التعذيب أو النفي أو تقطيع بعض أعضاء الجسم ؛ وقد يبلغ أقصى حدود العقوبة فيقتضى الإعدام أو التضحية الاختيارية بالنفس . وفي أسفار الأڤستا (الأڤستا أو الزند أڤستا Avesta ou Zend Avesta ، هي الكتب المقدسة للديانة الزرادشتية عند قدماء الفرس) أمثلة كثيرة لهذا النوع الغريب من المسئولية . فمن ذلك ما تذهب إليه بصدد الجرائم المتعلقة بملامسة جثة الميت أو

قربانها^(١) . فهي تقرر مثلاً أنه إذا مات شخص وكان جالساً بجواره وقت موته شخص آخر ، فإن هذا الشخص الآخر يصبح متلبساً بجريمة « ملامسة الميت » (على الرغم من أنه لم يقصد هذا اللمس ولا أحدثه) ، ويجب عليه أن يولى مسرعاً حتى يصادف في طريقه أول رجل حي فيقف على بعد منه ويطلب إليه بصوت مرتفع أن يطهره من خطيئته ، بعد أن يظهره على مجمل ما حدث له ، فيخاطبه قائلاً : « إنني قد لمست ميتاً لأحرك به ولا قدرة له على التفكير ولا على النطق والتمس منك أن تطهرني »^(٢) .

وقد مرّ بنا في الفصل الأول أمثلة أخرى كثيرة لهذا النوع من المسؤولية . فمن ذلك ما ذهبت إليه بعض الشرائع في عقوبة البهيمة التي يقربها إنسان^(٣) . فمن الواضح أن البهيمة في هذه الحالة لم تقصد الجرم ولا أحدثته ، وإنما لابسها الجرم . ومن هذا الباب كذلك ما يذهب إليه بعض فقهاء المسلمين بصدد مسؤولية الشخص إذا كان جالساً في مكان لا يصح له الجلوس فيه فسقط على رأسه شخص فمات الساقط^(٤) . فهم يجعلون الموت في هذه الحالة من قبيل القتل « الشبيه بالخطأ

(١) قربه بالكسر قربانا : دنا منه اه صحاح

(٢) الحقيقة أنه ، في المثال الذي نحن بصدده ، لم يلمس الميت ، وإنما لمسته جثة الميت أو وجد الميت بجواره . ولكن العبارة المذكورة هي الصيغة التي تنص عليها أسفار الأقباط ويجب أن يقولها الملبس لهذا الجرم في جميع الأحوال .

(٣) انظر صفحات ١٥ - ١٧ .

(٤) إن كان جالساً في ملكه أو في مكان لا يكون قعوده فيه جنائياً فإنه لا يسأل مطلقاً عما يتسبب عن قعوده هذا .

من بعض الوجوه « (١) ويوجبون فيه دية القتل على الشخص الجالس (٢) . وغنى
عن البيان أن هذا الشخص لم يقصد العمل ولم يحدثه ، وإنما لابس الحدث في
صورة ما (٣) .

٣ - وأما « المسؤولية بالانتقال » فتختلف اختلافا جوهريا عن جميع الأنواع
السابقة . ففي هذه الأنواع تقع المسؤولية على كائن قصد الجرم وأحدثه ، أو قصده
فقط أو أحدثه فقط ، أو لم يقصده ولم يحدثه ولكن لابس في صورة ما . على
حين أن « المسؤولية بالانتقال » تقع فيها التبعة على كائن لم يقصد الجرم ولا أحدثه
ولا لابس في أية صورة ، وإنما انتقل إليه وزره من كائن آخر .
وتبدو هذه المسؤولية في صور كثيرة : فأحيانا كانت تقع المسؤولية أولا وبالذات .

(١) انظر ص ٨٣ .

(٢) يضمنها مبدئيا الشخص الجالس ، ولكن تحتملها عنه عاقلة وتسليمها إلى أهل القتل .
وما ذكرناه هنا هو مذهب أبي حنيفة (انظر الجزء السابع من البدائع ٢٧١ ، ٢٧٢) .
(٣) يمكن أن يعد من هذا الباب أيضا بعض مسؤوليات تنشأ عن عمل لم يقصده الفرد ولم
يحدثه ، ويترتب عليها بطلان العبادة أو نقض الوضوء أو وجوب التكفير . . . وهلم جرا . فمن
ذلك مثلا ما يذهب إليه بعض فقهاء المسلمين من أن المرأة إذا لمست رجلا انتقض وضوؤه ؛ وما
يذهب إليه الإمام أحمد بن حنبل من أن المصلي إذا مر أمامه كلب أسود بهيم بطلت صلاته ؛ وفي
ذلك يقول البهتوني : « وتبطل الصلاة بمرور كلب أسود بهيم ، أي لالون فيه سوى السواد .
إذا مر بين المصلي وسترته ، أو بين يديه قريبا من ثلاثة أذرع فأقل من قدميه إن لم تكن سترة .
وخص الأسود لأنه شيطان » (انظر الروض المربع شرح زاد المستنقع لمصطفى بن يوسف
البهتوني الحنبلي ، جزء ثان ، ص ٦ ، طبعة الحشاش سنة ١٩٢٤ ، على هامش نيل المسأرب في
شرح دليل الطالب في مذهب ابن حنبل) .

على الشخص الأول (الأصيل) ، ولا تنتقل إلى الشخص الثاني إلا في أحوال خاصة ؛ وأحياناً كانت تقع كذلك أولاً وبالذات على الأصيل ولكن تنتقل حتماً إلى الدخيل في جميع الأحوال ؛ وأحياناً كانت تقع ابتداءً على الأصيل والدخيل معاً فيعتبران من مبدأ الأمر محتملين لمسئولية متحدة أو مختلفة في نوعها ؛ وأحياناً كانت تقع على الأصيل ثم ينفى منها بمجرد انتقالها إلى الدخيل ، فيصبح الدخيل وحده هو المسؤول ؛ وأحياناً كانت تقع من مبدأ الأمر على الدخيل وحده ولا يعتبر الأصيل مسؤولاً مطلقاً .

والأسباب التي يعتمد عليها انتقال المسئولية من الأصيل إلى الدخيل ترجع كذلك إلى عدة أسباب : فأحياناً يكون السبب في هذا الانتقال هو مجرد ارتباط الدخيل بالأصيل برابطة من روابط القرابة أو الصداقة أو المجاورة أو المشابهة . . . وما إلى ذلك ؛ وأحياناً يكون ثمة مع هذا السبب أسباب أخرى تتعلق بأخلاق الدخيل أو سلوكه أو صفاته . . . وهلم جراً .

وما يقوم به الأصيل من « توضيل » للمسئولية ، يمكن أن يقوم به الدخيل نفسه في بعض الأحوال : فينقل المسئولية إلى ثالث ؛ وينقلها هذا إلى رابع ؛ والرابع إلى خامس . . . وهكذا دواليك .

ولتوضيح جميع الحقائق السابقة سنذكر فيما يلي ما ذهب إليه بصدد هذا النوع من المسئولية شرائع قدماء الفرس والهند والآشوريين وبعض الشرائع الحديثة ، وما له من مظاهر في الديانات ونظم الأخلاق .

فقد أقرت أسفار « الأستا » (وهي أساس الديانة الزرادشتية عند قدماء الفرس) مبدأ « المسئولية بالانتقال » في حالات كثيرة من أهمها الحالات المتعلقة

بقربان جثث الموتى . فقد ورد فيها أنه إذا مات شخص بين جماعة متلاصقين فإنَّ إثم الملامسة لجثة الميت لا يقتصر على المجاور له مباشرة فحسب (وقوع هذا الإثم على المجاور له مباشرة يعد من المسؤولية باللامسة ، كما تقدم بيان ذلك)^(١) ، وإنما ينتقل إلى عدة أفراد من المجتمعين : فإن كان الميت من رجال الدين انتقل إثم الملامسة من المجاور له مباشرة إلى تسعة الأشخاص الذين يلونه ؛ وإن كان من رجال الحرب انتقل من المجاور له إلى ثمانية الأشخاص الذين يلونه ؛ وإن كان مزارعا انتقل من المجاور له إلى سبعة الأشخاص الذين يلونه . وورد فيها كذلك أن المتلبس بهذا الإثم عن طريق الملامسة المباشرة أو عن طريق الانتقال يجب عليه أن يولى مسرعا حتى يصادف في طريقه أول رجل حي ، فيقف على بعد منه ، ويطلب إليه بضوت مرتفع أن يطهره من خطيئته بالصيغة التي سبقت الإشارة إليها^(٢) ، فإن قام بإجراءات التطهير المعهودة فيها ونعمت ، وإن رفض تطهيره انتقل إليه هو ثلث الجرم ؛ وفي هذه الحالة يجب على الأصيل أن يوالى سعيه حتى يصادف رجلا آخر فيطلب إليه ما طلبه إلى الأول ، فإن رفض تطهيره انتقل إليه نصف الباقي من الإثم (ثلث مجموع الإثم) ؛ ثم يغادره إلى ثالث ، فإن رفض الثالث تطهيره انتقل إليه جميع ما بقى من الإثم (الثلث الباقي)^(٣) .

وتنص قوانين مانو Manou (المشرع الهندي الشهير في الديانة البرهمانية) على أمور كثيرة من هذا القبيل . فمن ذلك أنها تقرر أن الزواج المحرم يقع إثمه على جميع الأولاد الذين يجيئون منه كما يقع على الزوجين نفسيهما ؛ وأنه إذا عقد شخص زواجا

(٢) انظر ص ٨٨ .

(١) انظر ص ٨٨ .

(٣) Fauconnet, 159, 160

لا كفاءة فيه بين الزوجين^(١) ، أو أهمل رسماً من رسوم الدين ، أو لم يدرس أسفار
القيدا Vedas (وهي الأسفار المقدسة للديانة البرهمية) أو أهان أحد أفراد البرهمنيين
(طبقة رجال الدين في الديانة البرهمية)^(٢) ، فإن جرم هذه الأعمال يقع على المجرم
وينتقل منه إلى جميع أفراد أسرته ؛ وأن شاهد الزور يعاقب بجرمه في نار جهنم خمسة
أو عشرة أو مائة أو ألف من أقربائه تبعاً لخطورة شهادته ومبلغ ما ترتب عليها من
الإضرار بالغير ؛ وأن الرجل الخليع exclu de sa caste (وهو الذي تبرأ منه طبقته
وتخلّاه من ذمته لعمل ارتكبه) إذا عاشره رجل آخر ، أو قدم ضحية عنه ، أو
علّمه ، أو صاهره ، أو شاركه في ركوب عربته أو في مقعده أو في طعامه فإن
هذا الرجل الآخر يصبح هو نفسه خليعاً ؛ وأن من يقتل برهمنياً (أحد رجال
الدين) ينتقل جرمه إلى كل من يؤاكله ؛ وأن المرأة التي تخون أمانة زوجها ينتقل
جرمها إلى زوجها نفسه ؛ وأنه إذا قُرب^(٣) رجل من طبقة راقية امرأة منبوذة (طبقة
المنبوذين هي أخط الطبقات في الديانة البرهمية) ثم دعى إلى مأدبة مأتمية انتقل إليه
ما ارتكبه أصحاب هذه المأدبة من معاص وسيئات ؛ وأن الحاكم إذا لم يعاقب سارقاً
معتزفاً بالسرقة ينتقل إليه جرمه كاملاً ؛ وأن الملك الذي لا يحمي أفراد شعبه ينتقل
إليه سدس خطاياهم جميعاً ، والذي يحميهم ينتقل إليه سدس حسناتهم جميعاً^(٤) .
وتشتمل كذلك قوانين حمورابي (المشرع الآشوري الشهير) على أمثلة كثيرة
للمسؤولية بالانتقال . فمن ذلك ما تذهب إليه بصدد جريمة الإجهاض وخطأ المهندسين .

(١) انظر تفصيل ذلك في كتابنا « الأسرة والمجتمع » الطبعة الثانية ص ٥٣ .

(٢) انظر هذه الطبقات في كتابنا « الأسرة والمجتمع » الطبعة الثانية صفحات ٣٥ ، ٩٩ ، ١٠٠ .

(٣) قرب الرجل المرأة قرباناً كناية عن الجماع .

(٤) Fauconnet. 163-165

في تصميم المنازل : فإذا ضرب رجل امرأة فأجهضها عوقب بغرامة مالية^(١) إن لم يؤد عمله إلى موت المرأة ، فإن أدى إلى ذلك وقع القصاص على ابنة المجرم لا على المجرم نفسه ؛ وإذا أخطأ مهندس معماري في تصميم منزل فتقوض المنزل وهلك صاحبه وجب قتل المهندس نفسه، ولكن إذا هلك ابن صاحب المنزل وقع القصاص على ابن المهندس^(٢) .

وقد اشتمل « قانون الفلاح » الذي أصدره المغفور له محمد علي باشا (رأس الأسرة المالكة المصرية) في شعبان سنة ١٢٤٥ هـ ، لتوطيد أركان الأمن في الريف ، على كثير من مظاهر المسؤولية بالانتقال . فقد قرر هذا القانون عقوبات صارمة لحوادث الغصب ونقل الحدود وسرقة الغلال والغنم وكسر السواقي وحرق الأجران وسائر الجرائم التي تتعلق بالزراعة وما يتصل بها ؛ وجعل العقوبات الضرب بالسكرباج والنفى إلى فازوغلي والليمان والإعدام ؛ وكانت العقوبات تقع في معظم الأحوال على المجرم وعلى شيخ الناحية ، وفي بعض الأحوال كانت تقع عليهما وعلى القائمقام . وأجازت بعض القوانين التي تلت ذلك توقيع العقوبات على أخى الجاني إذا تعذر توقيعها على الجاني نفسه ، وعلى ابن الجاني عند عدم وجود الأخ ، وعلى ابن العم عند عدم وجود الابن ، وعلى أحد أهالي البلدة عند عدم وجود أحد من ذوى قرابة الجاني . ومن بين ما شرعه الوالى أنه إذا وقعت سرقة في ناحية ما وعجز مشايخ تلك

(١) يقدر القانون هذه الغرامة بعشر سيكلات Sicles من الفضة . والسيكل وحدة للموازين عند قدماء الآشوريين والعبريين ، وهو وزن ستة جرامات .

(٢) Ibid. 171,172

الناحية عن ضبط السارق كانوا جميعاً مسئولين ووجب عليهم أن يدفعوا قيمة ما سرق (١).

وتشتمل القوانين الأوروبية في العصور الوسطى وصدر العصور الحديثة على أمور كثيرة من هذا القبيل . بل لا تزال نظام البوليس والإدارة في معظم الأمم المتعدنة في العصر الحاضر نفسه تقرّ عدة إجراءات تنطوي على التسليم بمبدأ المسؤولية بالانتقال . فمن ذلك مثلاً عقاب المدير أو المأمور أو ضابط النقطة أو العمدة أو الشيخ لجرمة ارتكبت في النواحي الواقعة تحت إشرافهم . بل إن نظمنا القضائية نفسها لتشتمل على بعض أمور من هذا النوع . فمن ذلك مثلاً مسؤولية مدير الصحيفة أو رئيس تحريرها عما ينشر فيها بأقلام المحررين أو غيرهم من الكتاب .

ويدخل في هذا الباب كذلك ما كان يجري عليه العمل في بعض الأمم الأوروبية بالعصور الحديثة عند عدم العثور على المجرم ، إذ كان يباح حينئذ أن يصنع له تمثال ويوقع على هذا التمثال العقوبة التي كان يجب توقيعها عليه ، كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق (٢) . فالمسؤولية والجزاء في هذه الحالة قد انتقلا من المجرم الأصلي إلى تمثاله أو صورته .

ويدخل في هذا الباب أيضاً تقديم الحيوان والنبات قرباناً للتكفير عن ذنب ارتكبه فرد أو مجموعة من الأفراد ؛ وما جرى عليه العمل في بعض الديانات من

(١) انظر في ذلك مقالاً قماً للأستاذ عزيز خاكي نشره في جريدة الأهرام الصادرة يوم

٢٣ - ١٠ - ٤٤ تحت عنوان : « حوادث الاغتيل في الأرباب » .

(٢) انظر ص ٢٧ .

إحلال ذبح أو ذبائح محل إنسان وجب تقديمه أضحية لنذر أو كفارة ؛ وما كانت تسير عليه الطقوس الدينية لبني إسرائيل إذ كانوا يختارون في « عيد الكفارات » Fête des Expiations كبشاً يحمله الرئيس الديني جميع ما ارتكبه أفراد شعبه من خطايا ، ثم يتخلصون منه فيطلقونه في الصحراء ، فداء لهم من معاصيهم ، ورمزاً لتخليصهم من سيئاتهم (ومن ثم كان يسمى كبش الفداء أو الكبش الطليق Bouc emissaire) . فهذه الكائنات تنتقل إليها في هذه الأحوال مسئولية الأناس الذين حلت محالهم أو قدمت للتكفير عن جرائمهم ؛ وما يجري عليهم من ذبح أو خنق أو حرق أو تصليب أو تقطيع أو تحطيم أو إغراق في مياه الأنهار أو تشريد في الصحراء ... يمثل في صورة ما ما تؤدي إليه هذه المسئولية من جزاء .

ويمكن أن يعد من « باب المسئولية بالانتقال » معظم ظواهر المسئولية الجمعية التي تكلمنا عنها فيما سبق^(١) . فمن الممكن تأويل هذه الظواهر على أنها ناشئة عن مسئولية علقت أولاً بالمجرم الأصيل ثم سرت منه إلى جميع أفراد عشيرته أو أسرته أو ذريته أو إلى أفراد آخرين تجمعهم به رابطة ما .

هذا ، ويقرّ العرف الخلق في جميع الأمم مبدأ المسئولية بالانتقال في أوسع نطاق ؛ فكثيراً ما نزدري جميع من يمتون إلى شخص فاسد الأخلاق بصلة الصداقة أو النسب ؛ وكثيراً ما يسرى إجلالنا لامرئ حميد السيرة إلى جميع من تربطهم به صلة ما . وأحكامنا هذه مبنية في حقيقة الأمر على مبدأ « المسئولية بالانتقال » .

(١) انظر صفحات ٥٣ - ٧١ .

(٤) خلاصة هذا الفصل

مما تقدم في هذا الفصل تظهر لنا حقيقتان هامتان :

(احدهما) أن المسؤولية الفعلية وما يترتب عليها من جزاء يتولدان عن حدوث ما يرى المجتمع أنه لا يصح حدوثه ، أى عن حدوث ما يراه المجتمع جرمًا في ذاته ، بقطع النظر عن الصورة التي حدث بها هذا الجرم . حقاً إن شرائع الأمم الحديثة تشترط في الغالب لتولد المسؤولية الفعلية أن يكون هذا الجرم قد حدث في صورة مادية مقصودة . ولكننا رأينا أن هذين الشرطين غير متفق عليهما في جميع الشرائع . فقد تتولد المسؤولية الفعلية في بعض الشرائع لمجرد توافر العنصر النفسى ، وقد تتولد في بعضها لمجرد توافر العنصر المادى ، وقد تتولد في بعضها مع انعدام العنصرين معاً ؛ بل رأينا أنه لا تزال لهذه النظم آثار كثيرة في شرائعنا الحاضرة نفسها . فالشرط الذى تقرر جميع الشرائع أنه لا توجد مسؤولية فعلية بدونه هو حدوث ما يرى المجتمع أنه لا يصح حدوثه . والمجتمعات في تقريرها للمسؤولية الفعلية وتقرير ما يترتب عليها من جزاء يعينها ما حدث من جرم أكثر مما تعينها الصورة التي حدث بها هذا الجرم : فتقرر هذه المسؤولية كلما رأت أن ما حدث كان يجب ألا يحدث .

(وثانيتهما) أن المسؤولية الفعلية وما يترتب عليها من جزاء لا تقمان إلا على كائن يمت إلى الجريمة بصلة ما : فإما أن يكون قد قصد الجريمة وأحدثها أى ارتبط بها بصلة نفسية ومادية معاً ؛ وإما أن يكون قد قصدها فقط أى ارتبط بها برابط نفسى بحت ؛ وإما أن يكون قد أحدثها فقط أو لابسها فقط أى ارتبط بها برابط مادى بحت ؛ وإما أن يكون قد ارتبط بها عن طريق غير مباشر بأن انتقلت إليه من كائن يمت إليه بصلة ما . — ولكننا لم نجد مطلقاً في دراستنا السابقة أن المسؤولية الفعلية وما يترتب عليها من جزاء يقمان على كائن غريب كل الغرابة عن الجريمة .

الفصل الثالث

نظريات المسؤولية والجزاء

نقصد قيل في تفسير المسؤولية والجزاء وبيان الدعائم التي يقومان عليها أو ينبغي أن يقوموا عليها نظريات كثيرة يرجع أهمها إلى طائفتين :

(إحداهما) نظريات يحاول أصحابها أن يبينوا ما ينبغي أن تكون عليه نظم المسؤولية والجزاء ، بدون أن يعنوا بتفسير ما كانت عليه هذه النظم وما هي عليه ، ولا بالبحث عن الدعائم التي تقوم عليها في الواقع ونفس الأمر . فهم يفتنون حيالها موقفا فلسفيا يعنون فيه بتقدير ما ينبغي أن يكون لا بتقرير ما هو كائن ولا بتفسيره . ولذلك يمكن أن يطلق على هذه الطائفة اسم « النظريات الفاسفية » .

(وثانيتهما) نظريات يعنى أصحابها بما كانت عليه نظم المسؤولية والجزاء في مختلف الأمم وشتى المصور التاريخية ، ويحاولون أن يكشفوا ، على ضوء دراستهم التاريخية لهذه الظواهر ، عن الدعائم العامة التي تقوم عليها في الواقع ونفس الأمر . فهم يفتنون حيالها موقفا تاريخيا ، يعنون فيه بتقرير ما هو كائن ويرجمه إلى أصوله العامة ، لا بتقدير ما ينبغي أن يكون . ولذلك يمكن أن يطلق على هذه الطائفة اسم « النظريات التاريخية » .

وسنقف على بسط كل طائفة من هاتين الطائفتين ومناقشتها فقرة خاصة ؛ ثم نختم الفصل بفقرة ثالثة نلخص فيها النتائج التي تهدينا إليها هذه الدراسة .

(١) النظريات الفلسفية في المسؤولية والجزاء

ترجع أهم هذه النظريات إلى نظريتين اشتهرت إحداهما باسم « نظرية الاختيار » واشتهرت الأخرى باسم « نظرية الجبر » .

أما « نظرية الاختيار » فتقوم على مبدأين :

(أحدهما) أن سبب المسؤولية هو الاختيار . فالفرد مختار فيما يحدثه من عمل ، أى إن في إمكانه أن يحدث العمل وألا يحدثه . واختياره للطريق الأول (إحداث العمل) هو الذى يولد مسؤوليته .

(وثانيهما) أن الغرض من العقوبة هو القصاص للمدالة وتسكفير ما حدث من خطيئة . فالعقوبة ترمى إلى أغراض معنوية روحية ، لا إلى أغراض نفعية تتعلق بالزجر أو التخويف أو إصلاح المجرم أو وقاية المجتمع من تكرار الجرم ؛ وشئ تنجبه إلى ما حدث في الماضي لا إلى ما عسى أن يحدث في المستقبل .

وتسمى هذه النظرية « نظرية الاختيار » لما تذهب إليه في مبدئها الأول ؛ كما تسمى « النظرية الروحية » Spiritualiste لما تذهب إليه في مبدئها الثانى ؛ وكثيرا ما يطلق عليها كذلك اسم « نظرية المحافظين » Classiques, Conservateurs لأن أنصارها يدعون أنهم يحافظون على روح القوانين الحاضرة ، وأنها تعبر أحسن تعبير عما ترمى إليه هذه القوانين ، وأنه قد قام على أساسها معظم الشرائع فى أوروبا الحديثة ، وخاصة قانون العقوبات الفرنسى الصادر سنة ١٨١٠ .

ومن أشهر أنصارها فى العصور القديمة أفلاطون ، وفى العصور الحديثة والحاضرة من الفرنسيين الفونس دو كاسترو ، وفيكتور كوزان ، وجيزو ، وروسى ، وباستورى

وبرتو ؛ ومن الإيطاليين بيكاريا ، وفيلانجييري ، ورومانوزي ، وكارمينياني ،
وكرارا ؛ ومن الألمان ليبنز ، وكانت ، وقون فويرباخ ؛ ومن الإنجليز سدن ، وبنتم

France : Alphonse de Castro; Victor Cousin; Guizot; Rossi; Pastoret;
Bertauld.

Italia : Beccaria; Filangieri; Romagnosi; Carmignani; Carrara.

Allemande : Leibniz; Kant; Von Feuerbach.

Angleterre : Selden; Bentham. (١)

وقد ظلت هذه النظرية سائدة في دراسة القانون في معظم الأمم الأوروبية إلى
عهد قريب ؛ وكان لها كذلك الغلبة على غيرها في المؤتمرات وبحوث التشريع
والقضاء .

ولا شك أن هذه النظرية تعبر عن بعض الاتجاهات السائدة في النظم الأوروبية
الحديثة ؛ ولكنها لا تكشف عن الأساس الصحيح الذي تقوم عليه المسؤولية ويقوم
عليه الجزاء :

١ — فلو كان أساس المسؤولية هو الاختيار كما تدعى هذه النظرية لوجب أن
تختلف المسؤولية ويختلف ما يترتب عليها من جزاء تبعاً لمبلغ اختيار الشخص في
ارتكاب الجرم . فتزداد مسؤوليته ويزداد جزاؤه كلما كان اختياره في ذلك كبيراً .
ويترب على هذا المبدأ أن المجرمين الذين يدفعهم إلى الجريمة دفعا استعدادهم الطبيعي
للإجرام وصفاتهم الوراثية ، وهم أشد الناس خطراً على المجتمع وأكثرهم تهديداً
لأمنه وسلامته ، ينبغي أن يعفوا من العقوبة أو تخفف عقوبتهم مهما عظمت جرائمهم ،
لأن اختيارهم في ارتكابها ضعيف كل الضعف ، فهم يكادون يكونون مجبرين على
ارتكابها تحت تأثير استعدادهم الفطري وما زودتهم به الطبيعة من ميول للإجرام ؛

(١) انظر مؤلفات هؤلاء جميعاً بكتاب Fauconnet op. cit. Bibliogaaphie XXII,
XXIII.

وأن الصالحين من الناس الذين تجردوا من كل استعداد إجرائي ، وزودتهم الطبيعة بصفات سوية ، وهم أكثر الخلق انسجاماً مع نظم المجتمع ، ينبغي أن تضاعف لهم العقوبة إذا بدرت منهم خطيئة ، لأن اختيارهم في ارتكابها لا تشوبه أية شائبة . وهذا لا يتفق في شيء مع نظمنا القضائية ، بل يتنافر معها إلى أقصى الحدود . فالتقوانين الحديثة تكتفي ، فيما يتعلق بالاختيار ، بأن يكون المجرم عاقلاً أي غير معجنون ، وأن يكون المجرم قد صدر عن قصد منه ، أي لم يصدر خطأ ، وتقدر العقوبة بعد ذلك تبعاً لخطورة الجرم وخطورة المجرم نفسه على المجتمع ، لا تبعاً لمبلغ توافر الاختيار في ارتكاب الجرم : فتقسم في العادة كل القسوة على ذوى السوابق من المجرمين بطبعتهم أي على أقل الناس اختياراً في ارتكاب الجرائم ، وتخفف من غلوائها حيال الصالحين وذوى الصفات السوية ، أي حيال أكثر الناس اختياراً فيما يرتكبون من خطيئة . ولو أخذت محاكمنا بما يترتب على منطق هذه النظرية لما وجدت أمامها في الغالب إلا أشخاصاً غير مسئولين إطلاقاً أو غير مسئولين مسئولية كاملة ، ولأفادت من الجزاء أشد المجرمين خطراً وأكثرهم استحقاقاً للعقوبة في نظر قضائنا الحاضر .

٢ — ويظهر خطأ هذه النظرية في أوضح صورة إذا واجهناها بالحقائق التي تضمها الفصولان السابقان . فمسئولية الحيوان والنبات والجماد والمجنون والطفل ومسئولية الجماعة عن عمل ارتكبه بعض أفرادها^(١) ، والمسئولية الناشئة عن عمل لم يقصده الفرد ، والمسئولية لمجرد ملازمة الجرم ، والمسئولية المنتقلة من المجرم نفسه إلى بعض من تربطهم به رابطة ما^(٢) ، كل هذه المسئوليات التي أقربها طائفة كبيرة من شرائع الأمم في مختلف العصور ولا تزال لها آثار كثيرة في نظمنا الحاضرة كما

(١) انظر الفصل الأول صفحات ١٢ - ٧١ . (٢) انظر الفصل الثاني صفحات ٧٨ - ٩٥ .

تقدم شرح ذلك ، لا تتفق في شيء مع ما تقول به هذه النظرية في مبادئها السابقين . فالمسئوليات الواقعة على الحيوان والنبات والجماد والمجنون والطفل وعلى الشخص العاقل لما صدر عن غير قصد منه ، هي مسئوليات قائمة على أعمال لا اختيار لمحدثها مطلقاً ؛ ومسئولية أفراد الأسرة مثلاً لعمل ارتكبه بعض أعضائها ، والمسئولية لمجرد ملبسة الجريمة ، والمسئولية بالانتقال ، هي مسئوليات قائمة على أعمال لم تصدر عن المسؤولين أنفسهم ، فضلاً عن اختيارهم لإحداثها . والمقوبات الواقعة على كثير من هذه المسئوليات لا يعقل أن يكون الغرض منها القصاص للعدالة وتكفير الذنب كما تقول هذه النظرية في مبادئها الثاني .

وأما « نظرية الجبر » فتقوم على مبدئين يتناقضان كل التناقض مع المبدئين اللذين تقوم عليهما النظرية السابقة :

(أحدهما) أن سبب المسئولية هو الاستعداد الطبيعي للإجرام . وذلك أن الجرم في رأى أصحاب هذه النظرية ، ترجع عوامله الصحيحة إلى تكوين طبيعى خاص فطر عليه طائفة من الناس . وهذا التكوين الطبيعى هو الذى يدفع صاحبه دفعا إلى ارتكاب الجرم كلما تهيأت الظروف المواتية لاقتوافه . فالجرم ليس مختاراً كل الاختيار في ارتكاب ما يرتكبه ، بل يكاد يكون مجبراً على ذلك تحت تأثير استعداد الفطرى وما زودته به الطبيعة من ميل للإجرام . والسبب في المسئولية لا يرجع إلى الاختيار ، لأن الاختيار يكاد يكون منعدماً في ظواهر الجريمة ؛ وإنما يرجع إلى ما زود به بعض الناس من استعداد فطرى يهدد نظم المجتمع وسلامته ، وما أشربوا في قلوبهم من ميل طبيعى إلى الاعتداء على مارسمه من حدود .

وهذا الاستعداد الفطرى يختلف أنواعه اختلافاً كبيراً ، ويتصل كل نوع من

أنواعه بجرمة خاصة : فمن الناس من زود باستعداد فطري للقتل ؛ ومنهم من زود باستعداد فطري لقطع الطريق ؛ ومنهم من زود باستعداد فطري للسرقه ؛ ومنهم من زود باستعداد فطري لجرائم الزنا ... وهلم جرا . ويتمثل كل نوع من هذه الأنواع في بعض ميول نفسية يمكن للراستخين في علم النفس الجنائي كشفها عن طريق اختبارات خاصة ؛ كما تبدو بعض علاماته في أشكال معينة تظهر على كثير من أعضاء الجسم ، ويمكن للراستخين في علوم التشريح ووظائف الأعضاء أن يتبينوها عن طريق اختباراتهم ومقاييسهم . وقد عني العلامة الإيطالي لبروزو^(١) Lombroso ، وهو من أشهر أنصار هذه النظرية ، ببيان ما يمتاز به كل نوع من هذه الأنواع من صفات نفسية وأشكال جسمية ، وألف في ذلك كتابين قيمين : أحدهما في « الرجل المجرم » L'Homme Criminel ؛ والآخر في « المرأة المجرمة » La Femme Criminelle

حقا ، إنه يوجد بجانب أولئك المجرمين بطبعهم طوائف أخرى من المجرمين نشأ إجرامهم عن طريق العادة أو عن طريق المصادفة أو عن فساد في البيئة الاجتماعية أو عن نقص في التربية . . . وما إلى ذلك ؛ ولكن هؤلاء جميعا ليسوا في الحقيقة ، بحسب ما يراه أصحاب هذه النظرية ، إلا أشباه مجرمين . وحقا ، إن أنصار هذه النظرية لا يرون إعفاء هذه الطوائف إعفاء تاما من المسؤولية والجزاء ؛ ولكنهم يذهبون إلى أن مسؤوليتهم لا تتوافر فيها أسباب المسؤولية الجنائية الكاملة .

(وثانيهما) أن الغرض من الجزاء هو وقاية المجتمع من تكرار الجرم . ولتحقيق هذا الغرض ينبغي أن يُنظر إلى المجرم نفسه وإلى استعداداته الإجرامية وإلى

(١) طبيب ومن أشهر المشتغلين ببحوث القانون الجنائي من المحدثين . ولد بالبندقية سنة

١٨٣٦ وتوفي سنة ١٩٠٩ .

العوامل التي حملته على ارتكاب الجرم ، ويشكل الجزء في الصورة التي تكفل وقاية المجتمع من تكراره لما أحدثه . ويكون ذلك عن طريق علاجه وإصلاحه إن كان ممن يرجى علاجهم وإصلاح ميولهم الشريرة ؛ أو عن طرق أخرى تحقق الغرض السابق على أحسن وجه إن لم يكن من هذه الطوائف . ومن ثم يقسم أصحاب هذه النظرية الإجراءات التي يقترحون اتخاذها بصدد الجزء إلى ستة أقسام يتلاءم كل قسم منها مع طائفة خاصة من المجرمين أو أشباه المجرمين ، ويؤدي إلى تحقيق الغرض الذي يقولون به :

١ — إبعاد المجرم عن المجتمع إبعاداً نهائياً بإعدامه أو باعتقاله مدى الحياة .
ويطبق هذا على الذين لا يمكن علاجهم من المجرمين شديدي الخطر على الحياة الاجتماعية كالمجرمين بطبعهم (أى المجرمين بالوراثة أو الذين ولدوا مجرمين كما يعبر أصحاب هذه النظرية criminels - nés) ؛ والصباين بنوع من الجنون يدفعهم إلى كبريات الجرائم ، وكبار المجرمين الذين نشأ إجرامهم عن طريق العادة criminels d'habitude . ولكن لا يتخذ هذا الإجراء حيال أى مجرم من هؤلاء إلا إذا ثبت أنه لا يمكن علاجه .

٢ — إبعاد المجرم عن المجتمع مدة معينة يعالج في أثناءها من أمراضه النفسية والجسمية التي أدت إلى إجرامه ، ويختلف أجلها بحسب ما يقتضيه هذا العلاج .
ويطبق هذا الإجراء على الذين يمكن علاجهم ورجعهم إلى الحالة السوية بوسائل الطب الجسمي والنفسي: سواء أكان إجرامهم ناشئاً عن طبيعة فاسدة Les anormaux أم عن طريق العادة ؛ أم عن طريق المصادفة criminels d'occasion .

٣ — تخويف المجرم أو تعذيبه أو تسكينه أشغالا شاقة تموتض أجورها ما أصاب

غيره من ضرر من جراء خطيئته . ويطبق ذلك على جميع من يؤثر فيهم هذا النوع من العقوبات ، فيؤدى إلى استئصال الشر من نفوسهم .

٤ — تغيير البيئة الاجتماعية الفاسدة التى تكتنف المجرم واستبدال بيئة صالحة بها ، واتخاذ وسائل الرقابة حياله Le régime de liberté surveillée . ويطبق هذا على المجرمين بالمصادفة الذين نشأ إجرامهم عن فساد يلثمهم وضعف الرقابة على سلوكهم .

٥ — أخذ المجرم بوسائل التربية والتهديب فى مؤسسات إصلاحية تنشأ لهذا الغرض . ويطبق هذا على الأخص على الأحداث من المجرمين .

٦ — إطلاق سراح المجرم بدون اتخاذ أى إجراء حياله . ويعمل بهذا حيال المجرمين بالمصادفة الذين يؤدى سجنهم أو تعذيبهم أو الانتقاص من حريتهم إلى عكس الغرض المقصود من العقوبة ، فيثير سخطهم على المجتمع ونظمه ، ويوقظ الكامن من غرائز الشر فى نفوسهم ، ويدفعهم إلى حماة الرذيلة .

ويرى أصحاب هذه النظرية أنه من الواجب أن ينشأ اسكل طائفة من الطوائف الخمس الأول مؤسسات خاصة تزود كل مؤسسة منها بما يتلاءم مع مجرميها من وسائل الوقاية والردع والعلاج والتهديب ، وأن تلغى السجون الحالية وتستبدل بها هذه المؤسسات (١) .

فبينما يذهب أصحاب النظرية الأولى إلى أن سبب المسؤولية هو الاختيار ؛ إذا بأصحاب هذه النظرية يقررون أنها تنشأ عن أمر جبرى .

(١) انظر فى الأقسام السابقة 316,317 Fauconnet op. cit.

وبينما تقصد العقوبة في نظر أولئك إلى أهداف روحية تتمثل في القصاص والتكفير ؛ إذا بها في نظر هؤلاء تقصد إلى أمور نفعية مادية تتعلق بوقاية المجتمع من الجرم . .

وبينما يتجه الجزء عند أولئك إلى الماضي ، فيحاول أن يكفر ما حدث ؛ إذا به عند هؤلاء يتجه إلى المستقبل ، فيحاول اتقاء ما عسى أن يحدث .

وبينما ينظر أولئك في تقدير العقوبة إلى الجريمة ، ويرتبون قاعة العقوبات حسب ترتيبهم لقاعة الجرائم ، مسترشدين في ذلك بما جرى عليه العرف القضائي من تقاليد؛ إذا هؤلاء ينظرون في تقدير العقوبة إلى المجرم نفسه ، ويرتبون قاعة العقوبات حسب ترتيبهم لطوائف المجرمين ، مسترشدين في ذلك بما تقرره العلوم الوضعية من حقائق .

وبينما يحافظ أولئك على أصول النظم القضائية الحاضرة ؛ إذا هؤلاء يحاولون إصلاحها إصلاحاً جوهرياً وتمديد معظم الأسس التي تقوم عليها .

ومن أجل ذلك كله تسمى هذه النظرية التي نحن بصددتها « نظرية النجس Déterminisme » ؛ و « النظرية النفعية أو المادية Utilitarisme, Matérialisme » ؛ و « نظرية الوقاية من الجريمة المستقبلية Preventivisme » ؛ و « النظرية الوضعية Positivime » ؛ و « نظرية الأحرار أو نظرية المصلحين Linéaux; Réformateurs » .

وقد ذهب إلى كثير من عناصر هذه النظرية الفيلسوف الهولندي سبينوزا Spinoza في القرن السابع عشر (١٦٣٢ — ١٦٧٧) والفيلسوف الإنجليزي جون ستوارت ميل J. Stuart Mill في منتصف القرن التاسع عشر (١٨٠٦ — ١٨٦٣) . ولكنها لم تأخذ صورتها الكاملة التي شرحناها فيما سبق إلا على يد

مدرسة من علماء القانون الإيطاليين في أواخر القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين، ولم ينتشر ما تدعو إليه إلا بفضل ما كتبه هؤلاء بصدد ما من بحوث قيمة ، وخاصة ما كتبه ثلاثة من زعماء هذه المدرسة وهم لبروزو وجاروفالو وفيري Lombroso ، Garofalo, Ferri^(١) ، ولذلك أطلق على هذه المدرسة اسم « المدرسة الإيطالية » ، وأطلق على نظريتها التي نحن بصدد ما ، فضلاً عن الأسماء السابقة التي ذكرناها ، اسم « نظرية المدرسة الإيطالية » . بل لعل هذا هو أشهر أسمائها وأكثرها تداولاً على الألسنة والأقلام .

وقد اكتسبت هذه النظرية أنصاراً أقوياء في مختلف بلاد العالم المتحضر ، ورجحت كفتها في مؤلفات القانون وصحفه ومجالاته ومؤتمراته ، وأخذ خصومها أنفسهم يتراجعون عن كثير من مبادئهم أو يتجهون بها وجهة تقرب مما تقول به . وكان لها فضلاً عن ذلك ، صدى كبير في عالم التشريع والقضاء ، وكان للإصلاحات التي نادت بها أثر واضح في كثير من التعديلات التي أدخلت في مختلف قوانين العقوبات في العصر الحاضر . وأخذ القضاء الحديث يسترشد بها في كثير من أحكامه . فبفضلها اتجه قسم كبير من العناية إلى المجرم نفسه ، بعد أن كانت العناية كلها موجهة إلى الجريمة ؛ وبفضلها أخذت العقوبات تتجه نحو العلاج والإصلاح ما استطاعت سبيلاً إلى ذلك ، بعد أن كانت تقصد إلى الردع والتعذيب ؛ وبفضلها استبدل بالسجون المادية في جميع الأمم المتحضرة إصلاحات لبعض طوائف المجرمين وعلى الأخص الأحداث والمشردون وذوو السوابق ؛ وبفضلها تغيرت نظم السجون العادية نفسها ، وأخذت تدنو شيئاً فشيئاً من نظم الإصلاحات .

(١) انظر أهم مؤلفات هؤلاء وغيرهم من أنصار هذه المدرسة بكتاب فوكونيه

Fauconnet, op. cit. Bibliographie XXIII, XXIV.

ولا شك أن هذه النظرية تمبر في بعض مآذهب إليه عن اتجاهات حديثة في التفكير القضائي في العصر الحاضر ؛ ولكنها لا تكشف عن الأساس الصحيح الذي تقوم عليه المسؤولية ويقوم عليه الجزاء :

١ — فلو كان سبب المسؤولية هو الاستعداد الطبيعي للإجرام وكان الغرض من الجزاء هو وقاية المجتمع من الجرم كما تقول هذه النظرية ، لوجب أن تقع المسؤولية ويوقع الجزاء على الفرد متى ظهر أنه مزود باستعداد طبيعي للإجرام ، بدون أن نتفكر صدور جريمة منه : لأن سبب المسؤولية الذي يقولون به متوافر لدى هذا الفرد ؛ ولأن توقيع الجزاء عليه في هذه الحالة أبلغ في الوقاية وأدنى إلى تحقيق الغرض الذي يذهبون إليه . — وهذا لم يسر عليه أى تشريع إنسانى . وأنصار النظرية الجبرية أنفسهم لا يقرونه مع أنه النتيجة المنطقية لنظريتهم ؛ وإنما يقررون أنه لا تقع مسؤولية ولا يصح اتخاذ أى إجراء جزائى إلا بعد صدور الجرم . وفي هذا أوضح دليل على أن المسؤولية والجزاء يقومان في النظم القضائية على أمور أخرى غير ما يدعون .

٢ — ولو كان سبب المسؤولية هو الاستعداد الطبيعي للإجرام ، وكان الغرض من الجزاء هو وقاية المجتمع من الجرم كما يقولون ، لوجب أحيانا أن تقع المسؤولية ويوقع الجزاء على أفراد لم يصدر منهم جرم ولا يتوقع أن يصدر منهم في المستقبل ، متى ثبت بالبحث العلمى أن لديهم استعدادا كامنا للإجرام ، وأن هذا الاستعداد من شأنه أن ينتقل إلى ذريتهم في صورة سافرة خطيرة ، فينشأ أولادهم مزودين بنزعات إجرامية ظاهرة تدفعهم لا محالة إلى الجريمة . فقد ثبت مثلا أن بعض المدمنين على الخمر وبعض المجانين مزودون باستعداد إجرائى كامن لا خطورة فيه ولا أثر له على

سلوكهم ؛ ولكن استعدادهم هذا ينتقل إلى ذريتهم في صورة سافرة خطيرة ، فينشأ أولادهم مجرمين بطبعهم . فكان من الواجب إذن بحسب منطق هذه النظرية أن تقع المسؤولية على هؤلاء المدمنين والمجانين ؛ لتوافر سببها لديهم وهو وجود الاستعداد الإجرامى الكامن . وكان من الواجب كذلك أن يتخذ حيالهم ما يلقى المجتمع شر الجرائم المتوقعة من ذريتهم ، فيحال بينهم وبين التناسل بطريقة من طرق التعقيم وما إليها ، بدون أن تنتظر حتى يلدوا أولاداً يتسكون حرمة النظام الاجتماعى ؛ لأن هذا أبلغ فى الوقاية ، وأدنى إلى تحقيق الوظيفة التى يقول بها أصحاب هذه النظرية . ولكن هذا لم يسر على مثله أى تشريع إنسانى ؛ وأنصار هذه النظرية أنفسهم لا يقرونه ، مع أنه نتيجة منطقية لنظريتهم . وفى ذلك آية على أن المسؤولية والجزاء يقومان فى نظامنا القضائية على أمور أخرى غير ما يقررون .

٣ - ولو كان سبب المسؤولية هو الاستعداد الطبيعى للإجرام وكان الغرض من الجزاء هو وقاية المجتمع من تكرار الجرم بالقضاء على النزعات الطبيعية التى تحمل المجرم على ارتكابه كما يقول أصحاب هذه النظرية ، لوجب أن يعفى من المسؤولية والجزاء كل فرد غير مزود بهذا الاستعداد مهما ارتكب من جرم : لأن سبب المسؤولية غير متوافر لديه ؛ ولأنه غير مزود بنزعة طبيعية تحمله على تكرار الجرم ، فلا تؤدى عقوبة مثله إلى تحقيق الغرض الذى يقولون به . - ونظام كهذا لم يذهب إلى مثله أى تشريع إنسانى . وأنصار هذه النظرية أنفسهم لا يقرونه فى جميع مظاهره ، بل يرون توقيع المسؤولية واتخاذ إجراءات جزائية حيال كثير من الجردين من نزعة الإجرام ، كالذين ينشأ إجرامهم عن طريق العادة أو عن طريق المصادفة أو عن فساد فى البيئة الاجتماعية أو عن نقص فى التربية ... كما تقدم بيان

قلت . وفي هذا أقطع دليل على أن المسؤولية والجزاء يقومان في النظم القضائية على دعائم أخرى غير ما يذهبون إليه .

٤ — ولو كان سبب المسؤولية هو الاستعداد الطبيعي للإجرام وكان هدف الجزاء هو التغلب على النزعة الإجرامية المزود بها الفرد كما يقولون ، لوجب أن تقدر المسؤولية والجزاء بحسب خطورة الجرم نفسه وخطورة استعداده الإجرامى ، لا بحسب خطورة الجريمة ومبلغ انتهاكها لحرمة النظام الاجتماعى . ويترتب على ذلك أن تقسو في العقوبة كلما كان الجرم خطيراً بحسب استعداده مهما كان الجرم الذى ارتكبه تافهاً ، وأن يخفف الجزاء كلما كانت النزعة الإجرامية ضعيفة مهما كان الجرم المقترف خطيراً . ويترتب على ذلك أيضاً أن الجريمة المتحدة في طبيعتها وفي ظروفها توقع عليها عقوبات مختلفة تبعاً لما يوجد بين الأفراد الذين يرتكبونها من اختلاف في طبيعة استعدادهم الطبيعي للإجرام وفي مبالغه . ويترتب على ذلك أيضاً أن المزود باستعداد لجريمة ما يوقع عليه الجزاء الممد لهذه الجريمة ولو ارتكب جريمة غيرها : فإذا ارتكب فرد مزود باستعداد طبيعى للقتل جريمة سرقة أو قذف مثلاً وجب أن يوقع عليه جزاء القتل لا جزاء السرقة أو القذف . نظم كهذه — وإن أقرّ بعضها أصحاب هذه النظرية — لا يعمل بها في أى تشريع إنسانى . وفي هذا أقطع دليل على أن المسؤولية والجزاء يقومان في النظم القضائية على دعائم أخرى غير ما يقول به هؤلاء .

٥ — ويظهر خطأ هذه النظرية في أوضح صورة إذا واجهناها بالحقائق التى تضمها الفصائل السابقان . فمسئولية الحيوان والنبات والجماد والميت والشخص المعنوى^(١) ؛ والمسئوليات الناشئة عن مجرد النية أو مجرد الحدث أو مجرد الملابس

(١) انظر الفصل الأول .

أو مجرد الارتباط بالمجرم برابطة ما^(١) ... ؛ كل هذه المسؤوليات التي أقرتها طائفة كبيرة من شرائع الأمم في مختلف العصور ولا تزال لها آثار كثيرة في نظمنا الحاضرة كما تقدم شرح ذلك ، لا تتفق في شيء مع ما نقول به هذه النظرية في مبادئها السابقين . فليس في هذه المسؤوليات أى أثر للاستعداد الإجرامى ؛ وليس في العقوبات التي توقع فيها أى أثر لمحاولة التغلب على نزعات طبيعية أو مكتسبة .

(٢) النظريات التاريخية في المسؤولية والجزاء

يتفق أنصار هذه النظريات في أمرين :

(أحدهما) أنهم يعنون بما كانت عليه نظم المسؤولية والجزاء في مختلف الأمم وشتى العصور ، ويحاولون أن يكشفوا ، على ضوء دراستهم التاريخية لهذه الظواهر ، عن الدعائم العامة التي تقوم عليها في الواقع ونفس الأمر . فهم يقفون حيالها موقفاً تاريخياً لا فلسفياً ؛ فيستنطقون الحقائق التي يذكرها المؤرخون لا النظريات التي يدين بها الفلاسفة ؛ ويعنون بتقرير ماهو كائن وبرجمه إلى أصوله العامة لا بتقدير ما ينبغي أن يكون . وهذا هو أهم ما يميز النظريات التي نحن بصدددها من النظريات التي فرغنا من مناقشتها .

(وثانيهما) أنهم مجمعون على أن المسؤولية الصحيحة التي تمثل الحالة السوية عند جميع الأمم وفي شتى العصور هي مسؤولية الشخص الإنسانى الحى العاقل الراشد عن جرم ارتكبه عن قصد ، وأن المسؤوليات الأخرى التي عرضناها في الفصلين الأولين مسؤوليات تحتل التأويل .

(١) انظر الفصل الثانى .

وكل ما بينهم من خلاف ينحصر فيما يذهبون إليه في تأويل هذه المسؤوليات .
وقد انقسموا بهذا الصدد إلى فريقين : فريق يرى أن هذه المسؤوليات لا تختلف
عن المسؤولية الصحيحة إلا في الظاهر ، ولكنها ترجع إليها في الواقع ؛ وفريق يرى
أن هذه المسؤوليات مستوليات شاذة نجمت عن اضطراب في النظم الاجتماعية أو عن
خلل في التفكير .

فأما الفريق الأول فيذهب إلى أن تحليلاً عميقاً لهذه المسؤوليات كفيل بأن
يردها إلى المسؤولية الصحيحة السوية ؛ فهي لا تختلف عنها إلا في الظاهر ؛ ولكنها
ترجع إليها في الواقع . وإليك مثلاً مسؤولية أفراد العشيرة جميعاً عن جرم ارتكبه
بعض أفرادها (المسؤولية الجمية) . فهذا النوع من المسؤولية يطبق دائماً في حالات
يظن فيها تواطؤ العشيرة مع المجرم . ويحمل على هذا الظن أمور كثيرة . فيحمل
عليه أحياناً مسالك العشيرة حيال المجرم عند ما تقوم بحمايته مثلاً وتأبى تسليمه إلى
طالبي الثأر ، أو عند ما تحاول العشيرة الموتورة أن تعرف مرتكب الجريمة فتجول
عشيرة المجرم بينها وبين ما تبغيه . ويحمل عليه أحياناً أخرى شدة ارتباط المجرم
بعشيرته وقوة تضامنه معهم . ويبدو هذا على الأخص في العشائر التي يقوى فيها
« التكتل الاجتماعي » ويشتد فيها ارتباط الأفراد بعضهم ببعض ، حتى يتألف منهم
ما يشبه الجسم الواحد ، ويصبح كل فرد منهم ممثلاً لمن عداه ، ويتبادر إلى الذهن
أنه يعمل بالنيابة عن الآخرين كما تعمل اليد بالنيابة عن الجسم كله . ففي جميع
الحالات التي تؤخذ فيها العشيرة بجرم ارتكبه أحد أفرادها يرجع سبب مسئوليتها
إلى تواطئها الصريح أو المظنون مع المجرم في جريمته . والتواطؤ جريمة تجرّ إلى
المسؤولية ، حتى في قوانيننا الحاضرة نفسها . فالمسؤولية الجمعية ترجع إذن في

الحقيقة إلى المسؤولية السوية الصحيحة ، وإن اختلفت عنها في الظاهر . وإليك مثالا آخر مسؤولية الفرد عن عمل حدث عن غير قصد منه ، وهي المسؤولية التي تبدو مجردة من الركن الجنائي النفسى . ففي هذا النوع يوجد دائما بعض مظاهر الإهمال وعدم اتخاذ ما كان ينبغي اتخاذه من حيلة . فالجريمة التي يعاقب عليها في هذا النوع هي جريمة الإهمال وعدم اتخاذ الحيلة اللازمة في بعض الأحوال ؛ وهي جريمة يتوافر فيها المنصر النفسى وتعاقب عليها قوانيننا الحاضرة نفسها^(١) . فالمسؤولية الناجمة عنها ترجع إذن إلى المسؤولية السوية الصحيحة ، وإن اختلفت عنها في الظاهر .

وقد أخذ بهذه النظرية عدد كبير من الباحثين على رأسهم العلامة تارد Tarde الفرنسى^(٢) .

وهذه النظرية ظاهرة الفساد من عدة وجوه :

(فأولا) أن التأويلات التي تذهب إليها لا تكاد تصدق إلا على حالات قليلة من بعض المسؤوليات التي عرضناها في الفصولين السابقين . أما معظم هذه المسؤوليات فتنبو عن كل تأويل من هذا القبيل . فمسؤولية الحيوان والجماد والميت والمجنون والطفل والمسؤوليات الناشئة عن مجرد النية أو مجرد الملابسة ... كل هذه المسؤوليات التي أقربها طائفة كبيرة من شرائع الأمم في مختلف العصور ولا تزال لها آثار في نظمنا الحاضرة كما تقدم شرح ذلك ، لا تقبل مطلقا أى تأويل من التأويلات التي يذكرها أصحاب هذا المذهب .

(وثانيا) أن معظم هذه المسؤوليات لم تقرها الأمم التي أخذت بها إلا في أنواع

(2) Fauconnet 203,204.

(١) انظر صفتى ٨٥ ، ٨٦ .

خاصة من الجرائم . ولو كانت قائمة عند هذه الأمم على تأويل من هذا القبيل لأخذت بها في جميع الجرائم . فالمسئولية الجمعية مثلاً لم تأخذ بها ببعض الأمم إلا في جرائم خاصة كما تقدم شرح ذلك ^(١) . ولو كانت قائمة على ظنة التواطؤ بين المجرم وأفراه عشيرته لقوة ارتباطه بهم كما يقولون لأخذت بها هذه الأمم في جميع الجرائم ؛ لأن الأسباب التي تدعو إلى ظنة التواطؤ متوافرة فيها جميعاً لا في بعضها دون بعض . وكذلك مسئولية الفرد عن عمل حدث عن غير قصد منه : فإن الشرائع التي أقوت هذه المسئولية لم تقرها إلا في أنواع خاصة من الجرائم كما تقدم بيان ذلك ^(٢) ؛ ولو كانت قائمة على مظنة الإهمال وعدم اتخاذ الحيطة كما يقولون لأخذت بها هذه الشرائع في جميع الجرائم ؛ لأن مظنة الإهمال وعدم اتخاذ الحيطة متوافران فيها جميعاً لا في بعضها دون بعض .

وأما الفريق الثاني الذي يقرر أن هذه المسئوليات مسئوليات شاذة ، فقد انقسم أصحابه في بيان السبب في هذا الشذوذ إلى طوائف كثيرة أهمها ثلاث طوائف :

١ — فطائفة منهم (على رأسها الأستاذ مودسلى وفون أميرا Von Amira, Maudsley) ^(٣) ترى أن السبب في هذا الشذوذ يرجع إلى اضطراب فكرى وخلل في الإدراك عند الأمم التي أخذت بهذه المسئوليات . فبعض الأمم يخيل إليها ، لانهطاط تفكيرها وضعف عقليتها ، أن الاختيار متوافر في الحيوانات والنباتات والجمادات والمجانين والأطفال ، فتعاقبهم على ما يحدثون لظنهم أنهم مختارون . وبعضها

(١) انظر ٥٦ وتوابها . (٢) انظر ص ٧٨ وتوابها . (٣) Fauconnet, 207

بماقب الحيوانات لاعتقادها أنها متقمصة لأرواح الأدميين^(١) . وبعض الشعوب لا تكاد تفرق أذهانها الضعيفة بين الأعمال المقصودة وغير المقصودة ، ويخيل إليها أن أعمال المصادفة وأعمال الخطأ منطقية على عناصر الاختيار والإهمال ، فتماقب على جرائم نرى نحن أنها مجردة من كل عنصر نفسى . وبعض الشعوب لا يقوى تفكيرها على التمييز بين الفرد وعشيرته . ويؤدى إلى هذا اللبس لديها أمور كثيرة : منها أن المشار وحدها هى التى كان لها كيان قانونى ، وأن المجتمع كان يتألف من عشائر لا من أفراد ؛ ومنها أن أفراد العشيرة كان يرتبط بعضهم ببعض ارتباطا وثيقا ، حتى لقد كان يتألف منهم ما يشبه الجسم الواحد . فمن أجل ذلك التباس الأمر على هذه الشعوب الضعيفة التفكير ، فلم تستطع أن تتصور الفرد منفصلا عن عشيرته ، ولم تقو على فهم شخصيته الخاصة وإدراك ما لها من حرية واستقلال ، ولم ترفيه أكثر من عضو لا ينفصل عن كله وهو العشيرة . فكانت تعاقب هذا الشكل وإن كانت الجريمة لم تصدر إلا عن بعض أجزائه ؛ كما تعاقب نحن جميع جسم الإنسان مع أن الجريمة لا تكون قد حدثت فى الظاهر إلا بفعل عضو من أعضائه . ومن هنا نشأ ما نسميه « بالمسئولية الجماعية » .

وهذه النظرية ظاهرة الفساد من عدة وجوه :

(فأولا) أن معظم الأمم التى أخذت بهذه المسئوليات تعد من أرقى الأمم مدنية ، وأدقها تفكيراً ، وأوسعها ثقافة ، وأعمقها أثرا فى الحضارة الإنسانية ، كما تقدم بيان ذلك فى الفصلين الأولين من هذا الكتاب . وأمم هذا شأنها من المغالطة البيئية أن تؤول نظمها على النحو الذى يقول به هؤلاء . فهل يعقل أن اليونان فى عصور

(١) بهذا يفسر فون أميرا مسئولية الحيوان فى أوروبا المسيحية (انظر صفحات ٢٥-٢٧) .

أفلاطون وأرسطو ، والرومان في عصور شيشيرون وجوستنيان ، والعبريون في عصور موسى وداود وسليمان ، والمسلمون في عصور محمد وأبي بكر وعمر والمأمون ، والفرنسيون في عصر ديكارت ولويس الرابع عشر ... ، هل يعقل أن هؤلاء ومن إليهم من الشعوب الراقية التي أقرت هذه المسؤوليات لم يكن تفكيرها ليقوى على التفرقة بين الإنسان والحيوان والجماد ، ولا بين الحي والميت ، ولا بين العاقل والمجنون ، ولا بين الطفل والكبير ، ولا بين الفرد والجماعة ، ولا بين العمل المقصود وغير المقصود ؟ ! وهل يعقل أنهم كانوا يأخذون بالمسئولية الحيوان والجماد والميت والمجنون والطفل لاعتقادهم أن هذه الكائنات مختارة فيما تفعل ، وكانوا يأخذون الجماعة بجريمة الفرد لعدم استطاعتهم إدراك الفرد منفصلاً عن الجماعة ، وكانوا يماقبون على أعمال الخطأ لعدم قدرتهم على تمييز القصد وفهم عناصره ؟ !

(وثانياً) أن معظم هذه الأمم لم تأخذ بهذه المسؤوليات إلا في بعض جرائم خاصة . فكان الأصل عندها عدم مسئولية الحيوان والنبات والجماد والميت والمجنون والطفل والجماعة وعدم المسئولية على مجرد النية وعلى العمل الصادر عن غير قصد ... وهلم جراً . ولكنها كانت تخرج متعمدة على هذا الأصل في بعض الجرائم الخطيرة كما تقدم بيان ذلك^(١) . ولو كان الأمر قائماً على ضمف في التفكير كما تقول هذه النظرية لأخذت هذه الأمم بهذه المسؤوليات في جميع الجرائم . فالأمم التي كانت تعاقب الحيوان مثلاً في بعض الجرائم ، كانت هي نفسها تعتبره غير مسئول فيما عدا ذلك . فهل كانت تفهم الحيوان على حقيقته في بعض الجرائم ولكن يختل تفكيرها فتتصوره إنساناً عاقلاً في جرائم أخرى ؟ !

(١) انظر مثلاً الصفحات التالية وتوابع كل صفحة منها : ١٤ ، ٣٣ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٥٦ ،

٢ - وتذهب طائفة ثانية إلى أن السبب في هذا الشذوذ يرجع إلى اضطراب خاقي وتخطيط في تطبيق ما تسنه نظم الأخلاق . وقد انقسم القائلون بذلك في تفسير هذا الاضطراب وبيان آثاره في المسؤوليات التي نحن بصدددها إلى عدة جماعات :

(١) جماعة منهم على رأسها بعض القدامى من الباحثين في القانون ، وخاصة الأستاذين أيرولت ومويار دوووجلان Ayrault, Muiart de Vauglans^(١) ، تقرر أن هذا الاضطراب يتمثل في مبالغة بعض الأمم في الوظيفة الزاجرة للعقوبة . وذلك أن بعض الأمم تقصد من وراء العقوبة إلى الزجر وضرب المثل وتخويف الغير ، أكثر مما تقصد من ورائها إلى التكفير والقصاص وإصلاح المجرم ؛ أى توجه أكبر قسط من اهتمامها إلى ما تحدثه العقوبة في رأى العام وما تحدثه في نفس الغير من رهبة للقانون وخوف من سطوته ، لا إلى ما تحدثه في المجرم نفسه من توبة وتطهير . وهى تبالغ في هذه الوظيفة الزاجرة حيال بعض الجرائم الخطيرة على الأخص . فتوقع العقوبة على المتسبب في إحداثها أياً كان نوعه ، إنساناً كان أم حيواناً أم جماداً ، حياً كان أم ميتاً ، عاقلاً كان أم مجنوناً ، طفلاً كان أم كبيراً ، وتسكتفى فيها بالظنة والشبهة ومجرد النية ومجرد الملابس ، وتأخذ فيها الأبرياء بذب المجرمين : تهرب بذلك الأفراد ، وتشعرهم بصرامتها حيال هذه الجرائم ، وبقسوتها على مرتكبيها ، وحرصها على الثأر ممن تسول له نفسه ارتكاب مثلها ، وتبعد من أذهانهم احتمال غفرانها أو التساهل فيها . فلم يكن عقاب هذه الأمم للحيوانات والنباتات والجمادات والموتى والمجانين والأطفال ناشئاً عن جهل بأن هذه الأشياء غير مختارة فيما تحدثه ، ولم يكن عقابها لمجرد النية أو لمجرد الحدث أو لمجرد الملابس أو لمجرد الارتباط

(1) Fauconnet 210,211.

بالجرم برابطة ما ناشئاً عن جهلها بأن هذه الحالات لا يتوافر فيها الركن الجنائي ؛ وإنما نشأ كل ذلك من شدة حرصها حيال بعض الجرائم الخطيرة على تحقيق الوظيفة الزاجرة للعقوبة . — وتوغلها في هذا السبيل إلى هذه الحدود يمدُّ ، في رأى أصحاب النظرية التي نحن بصددھا ، مظهراً من مظاهر الاضطراب الخلقي وتخطا في تطبيق ماتسنه نظم الأخلاق .

ولا تقل هذه النظرية فساداً فيما انتهت إليه من نتيجة عن النظريات السابقة ، وإن اشتملت على حقائق مقبولة في بعض ما تقرره . فقد يكون الحرص على تحقيق الوظيفة الزاجرة للعقوبة هو الذى حمل بعض الأمم ، كما يقولون ، على أن تسلك هذا المسلك حيال بعض الجرائم الخطيرة . ولكن لماذا يوصف هذا المسلك بالشذوذ ويعتبر ناشئاً عن اضطراب خلقى ؟ إن مسلك الأمة لا يوصف بالشذوذ إلا إذا خرجت فيه عن نظمها المقررة وماسنته لحياتها من قواعد ، ولا يوصف بالاضطراب الخلقي إلا إذا كان مجانباً لما يقره عرفها الجمعى ، كما يحدث أحياناً في بعض فترات الفوضى والارتباك . ولكن المسئوليات التي نحن بصددھا كانت متفقة مع النظم التي أقرتها شرائع هذه الأمم ، ومع القواعد التي تواضع عليها عرفها الخلقي ، وكانت محققة في نظرها لوظيفة الزجر التي كانت ترمى إليها من وراء المسئولية والجزاء . فليس في تقريرها إذن أى مظهر من مظاهر الشذوذ أو الاضطراب الخلقي كما يقولون . — هذا إلى أن نظمنا الحاضرة نفسها تحرص أحياناً على تحقيق هذه الوظيفة الزاجرة ، ويحملها هذا الحرص في بعض الأحوال على كثير من مظاهر القسوة والعنف : فتأخذ أحياناً بالظنة والشبهة ؛ وتعاقب الفرد أحياناً على أكثر مما أحدثه أو على أكثر مما انتواه كما تقدمت الإشارة إلى

ذلك^(١) . فلماذا يوصف مسلكنا هذا بأنه سوى بينما يوصف مسلك غيرنا بالشذوذ والاضطراب الخلقى ، مع أن كليهما في مثل هذه الأحوال قائم على أساس واحد .

(ب) وجماعة أخرى من هذه الطائفة ، على رأسها الأستاذ جونتار Günther^(٢) ، تقرر أن هذا الاضطراب الخلقى يظهر في مبالغة بعض الأمم في تحقيق المماثلة بين العقوبة والجرم . وذلك أن بعض الأمم تحرص على أن تكون العقوبة التي يوقعها القانون مشابهة في صورتها وفي آثارها للجريمة المعاقب عليها ، وأن يكون الجزاء من جنس العمل المقترف Loi de talion . وحرصها هذا هو الذي يحملها على بعض المسئوليات الشاذة في حالات الأخذ بالثأر على الأخص : فتقتل مثلاً حراً في نظير حر ، وعبدًا في نظير عبد ، وطفلاً في نظير طفل ، وأنثى في نظير أنثى ، غير ناظرة إلى الجرم نفسه ، وغير مقيمة وزناً لعدم اشتراك المعاقب في الجرم المقترف ؛ وتأخذ العين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن ، غير عابئة بما تشتمل عليه هذه العقوبات من قسوة وما تؤدي إليه من أضرار . وإمماها في تحقيق المماثلة إلى هذه الحدود يُعدُّ ، في رأى أصحاب النظرية التي نحن بصدددها ، مظهرًا من مظاهر الاضطراب الخلقى .

ولا يكاد ينطبق ما تقول به هذه النظرية إلا على حالات قليلة جداً من بعض المسئوليات التي عرضناها في الفصلين السابقين^(٣) . أما معظم هذه المسئوليات فينبو عن كل تأويل من هذا القبيل . هذا إلى أنه من الخطأ البين اعتبار نظام « التعادل بين العقوبة والجرم » نظاماً شاذاً مترتباً على اضطراب خلقى ، كما تقول هذه النظرية .

(١) انظر مثلاً آخر صفحة ٧٦ وتوابعها ، وآخر صفحة ٨٤ وتوابعها .

(٢) Fauconnet 213 (٣) انظر مثلاً آخر صفحة ٩٢ وأول صفحة ٩٣ .

فمسلك الأمة ، كما قلنا ، لا يوصف بالشذوذ إلا إذا خرجت عن نظمها المقررة ، وما سنته لحياتها من قواعد ؛ ولا يوصم بالاضطراب الخلق إلا إذا كان بجانبها يقره عرفها الجمي . ونظام « التعادل بين العقوبة والجرم » قد أقرته شرائع هذه الأمم ، وارتضاه عرفها الخلق ، وكان في نظر عقولها الجمي محققاً للعدالة ولما ترمى إليه العقوبة من أغراض . فتطبيقها إياه على النحوى السابق لا ينطوى إذن على أى مظهر من مظاهر الشذوذ أو الاضطراب الخلق كما يقولون . وفضلاً عن هذا كله ، فإن نظمنا الحاضرة نفسها لتحرض على أن تكون العقوبة الموقعة على المجرم معادلة في صورة ما للأضرار التى أحدثها الجرم . وهذا هو أهم أسس العدالة فى نظرنا وأهم الأصول التى تقوم عليها قوانين العقوبات فى العصر الحاضر . ولذلك كانت أقوى ماوجه إلى « نظرية المدرسة الإيطالية » من نقد أنها تغفل هذا المبدأ إذ تقطع النظر عن الجرم ونتائجه وتعادل العقوبة معه وتوجه كل عنايتها إلى المجرم واستعدادة^(١) . وغنى عن البيان أن « التعادل » الذى يرمى إليه هذا المبدأ أمر تقديرى يختلف فيه الأنظار والنظم والمذاهب : فما نراه نحن محققاً لهذا « التعادل » قد لا يراه غيرنا محققاً له . فلماذا يوصف نظامنا بأنه سوئى بينما يوصف نظام غيرنا بالشذوذ والاضطراب الخلقى ، مع أن كليهما قائم فى الحقيقة على مبدأ « التعادل بين الجريمة والعقاب » ، ومع أن هذا التعادل ليس له ضابط ذاتى ، وإنما تقدره كل أمة حسب نظرتها الخاصة وما تسير عليه من مقاييس ؟

(ج) وجماعة أخرى من هذه الطائفة على رأسها الأستاذ كوفالوسكى Kowalewsky^(٢) تحاول أن ترجع « المسئولية الجمعية » على الأخص إلى اضطراب

خلقى ناشئء عن المبالغة في مطالب التعويض عن الجرم المقترف، وذلك أنهم يرون أن المسؤولية الجمعية ليست مسؤولية عقاب بل مسؤولية تعويض *restitutive et non repressive*.
ففي حالات الأخذ بالتأثر لا ترمى العشيرة الموتورة إلى عقاب المجرم ، وإنما ترمى أن
تعال من العشيرة الجانية تعويضاً عما أصابها هي من أضرار مادية وأدبية من جراء
الاعتداء عليها والقضاء على أحد أعضائها . وهي في سبيل ذلك تبالغ في تصور
ما أصابها من ضرر وفي تقديره ؛ فتبالغ تبعا لذلك في مطالب التعويض وفيما تتخذه
حيال القبيلة الجانية . ومبالغتها في مطالب التعويض إلى هذه الحدود يعد في رأى
أصحاب النظرية التي نحن بصدد مظهرها من مظاهر الاضطراب الخلقى .

وهذا التأويل قد يكون صحيحاً في بعض حالات المسؤولية الجمعية . ولكن لماذا
يوصف مسلك العشيرة الموتورة في هذه الحالة بالشذوذ ويعتبر ناشئاً عن اضطراب
خلقى ، مع أنه متفق مع شرائعها ومحقق لما ترمى إليه من تعويض ؟ ! هذا إلى أن
قوانيننا المدنية نفسها تميز في الحالات التي تقتضى التعويض وإصلاح الضرر أن يقع
عبء ذلك على غير الجانى نفسه (من ذلك مثلاً التعويض الذى يقوم به الأب عن
ضرر أحده ولده الصغير ، والتعويض الذى يقوم به السيد لضرر أحده أحد أتباعه
وفقاً للمادة ١٥٢ من القانون المدنى ، ومسئولية الإنسان عنهم تحت رعايته ، والتعويض
الذى تدفعه شركة السيارات مثلاً لضرر أصاب أحد المسافرين نتيجة لإهمال أحد
موظفيها) . فلماذا يوصف مسلكنا هذا بأنه سوى ويوصف مسلك غيرنا بالشذوذ
والاضطراب الخلقى ، مع أن كلا السلكين قائم على أساس واحد ، وهو أنه في
مسائل التعويض ليس بلام أن تقع المسؤولية على الجانى وحده ؟ !

٣ — وتذهب طائفة ثالثة إلى أن هذا الشذوذ تقع تبعته على الديانات وماتسنة

من نظم وتوحى به من مناهج .

ومن هؤلاء العلامة الفنلندي وسترمارك Westermarck^(١) الذي يلقى تيمناً الشدوذ في المسئوليات الناشئة عن عمل مادي بحت (كالمسئولية عن عمل غير مقصود والمسئولية بالملابسة وبعض مظاهر المسئولية بالانتقال)^(٢) على نظام سنه كثير من الديانات ، وهو نظام « التابو tabou » أو « اللامساس » . وهذا النظام كما تقدمت الإشارة إلى ذلك^(٣) ، يحيط طائفة من الأشخاص والحيوانات والأشياء بسياج ديني من القدسية والجلال ، ويصور طائفة أخرى في صورة مهينة من النجاسة والرجس ، ويحرم لمس أفراد الطائفتين والاقتراب منها ، صيانة لها من العبث إن كانت من الأشياء الجليلة أو وقاية للناس أن ينتقل إليهم شيء من رجسها إن كانت من الأشياء المهينة . وترى الديانات التي تقر هذا النظام أنه لافرق بين أن يلمس الفرد هذه الأشياء أو تمسه هي أو يتفق وجودها على مقربة منه : كل ذلك يحمل الفرد متلبسا بجرم كبير ، ويهدده بويلات وعقوبات دنيوية وأخرية . فالإثم يحدث بمقتضى هذا النظام في صورة آلية متى تحقق الاتصال بالشيء المحرم لمسه : سواء أكان هذا الاتصال مقصودا أم غير مقصود ؛ مباشرا أم غير مباشر ؛ وسواء أحدث نتيجة لحركة صدرت عن الفرد أم لم يكن لحركات الفرد نفسه أي دخل في إحداثه . - وقد وجّه هذا النظام تفكير الشعوب التي أخذت به وجهة مادية خالصة في فهم المسئولية وتحديد الحالات التي تتولد عنها ، حتى في شئونها القضائية نفسها . ومن هذا نشأت جميع المسئوليات المادية كالمسئولية عن عمل غير مقصود والمسئولية لمجرد الملابسة وبعض مظاهر المسئولية بالانتقال .

وبعض مؤرخي القانون يلقون التبعة في هذه المسئوليات المادية على الديانات ،

(1) Westermarck, op. cit; V. Fauconnet 216.

(٢) انظر صفحات ٧٨ - ٩٥ . (٣) انظر صفحة ٨٧ .

كما فعل وسترمارك ؛ ولكنهم يقررون أن النظم الدينية وحدها هي التي كانت تقر هذه المسؤوليات وتشرف على إجراءاتها في الشعوب التي أخذت بها ، وأن الإثم والتكفير اللذين كان يترتبان عليهما كانا ينتميان عند هذه الشعوب إلى فصيلة أخرى غير الفصيلة التي تنتمي إليها الجريمة والعقوبة بالمعنى القضائي لهاتين الكلمتين . فهم يرون إذن أن هذه الشعوب كانت تسير حسب الطريق السوي في شئونها القضائية الخاصة ، وأنها ما كانت تأخذ بهذه المسؤوليات المادية الشاذة إلا حيث يحركها الدين ، وتسيرها العقلية الدينية^(١) .

ومن النظريات القائمة على هذا المبدأ كذلك نظرية أخرى تلتقى على العقائد الدينية تبعة الشذوذ في المسؤوليات الفاجعة عن عمل نفسي بحت (المسؤولية على مجرد النية أو العزم)^(٢) ، وهي المسؤوليات المقابلة للمسؤوليات التي عالجها وسترمارك وبعض مؤرخي القانون في نظرياتهم السابقة . وقد أخذ بهذه النظرية جماعة من الباحثين على رأسهم العلامة أنريكو فيري Enrico Ferri^(٣) . فيقرر هؤلاء أن بعض الديانات قد وصلت في مرحلة ما من مراحل تطورها إلى مستوى راق من الروحية الخاصة ، فوجهت كل عنايتها إلى شئون النفوس وأحوال القلوب ، ولم تقم أي وزن لأعمال الجوارح وحركات الأعضاء ، وحاولت أن تنفذ إلى ضمير الفرد ، وتقدر مسؤوليته وجزاءه بحسب ما يدور في خلد من نية وعزيمة ، فأصبح البر في نظرها هو صفاء العزم الداخلي والإثم هو ماحاك في النفس^(٤) ؛ وأصبحت النوايا هي مدار كل

(٢) انظر صفحات ٧٥ - ٧٧ .

(١) Fauconnet 216

(٣) Fauconnet. 216,217

(٤) اقتبسنا هذا من الحديث الشريف : « البر حسن الخلق والإثم ما حاك في نفسك » .

شيء ؛ وأصبح مبدؤها المقرر: « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ^(١) ». ومن هنا نشأ ، عند بعض الشعوب ، نظام المسؤولية عن عمل نفسى بحت . غير أن العقائد الدينية وحدها هي التي كانت تقر هذا النظام وتشرف على إجراءاته في الشعوب التي أخذت به . والإثم والتكفير اللذان كانا يترتبان عليه كانا عند هذه الشعوب من واد آخر غير وادى الجريمة والعقوبة القضائية . فهذه الشعوب كانت تسير حسب الطريق السوى في شئونها القضائية الخالصة ؛ وما كانت تأخذ بهذه المسؤولية النفسية الشاذة إلا حيث يحركها الدين وتسيرها عقليته وعقائده ^(٢) .

هذا ، وإن التناقض الموجود بين هذه الطائفة من النظريات ، إذ يلقي بعضها التبعة على الديانات في المسؤوليات المادية ، بينما يلقي بعضها الآخر هذه التبعة عليها في المسؤوليات النفسية ، لكاف وحده في الدلالة على ما تنطوى عليه من تهافت وفساد . وفي الحق أنه من الممكن أن يلصق كل شيء بالديانات . فكل ديانة تشتمل على مزيج مختلف العناصر من الاتجاهات . فيبدو فيها الاتجاه النفسى كما يبدو فيها الاتجاه المادى . ويتمثل اتجاهها الأول في عنايتها بالإيمان والعقيدة والنية ، وفي اعتمادها في تكفير الذنوب على الندم والتوبة النصوح ؛ كما يتمثل اتجاهها الآخر في عنايتها بالعبادة العملية من صلاة وصوم وحج وزكاة . . . وما إلى ذلك ، وفي اعتمادها أحيانا في تكفير الذنوب على أمور مادية كالوضوء والتباعد وزيارة الأماكن المقدسة وتلاوة بعض الآيات والأوراد . . . وهلم جرا . ويبدو فيها أحيانا الحرص على ألا يحتتمل مسؤولية الجرم غير فاعله ؛ كما يظهر فيها أحيانا النزعة إلى تجاوز هذا

(١) هذا هو نص حديث شريف .

(٢) Fauconnct 216,217

النطاق . فليس من الممكن فقط ، كما فعل هؤلاء ، أن تلقى التبعة على بعض الديانات في أنواع متباينة من المسؤوليات التي يسمونها شاذة ؛ بل من الممكن كذلك أن نرجع الفضل إلى هذه الديانات نفسها في اقتصار بعض الشعوب على المسؤوليات التي يصفونها بأنها نسوية . فالتحكك بالديانات في هذه الأمور على النحو الذي ذهب إليه هؤلاء منهج سقيم يمكن عن طريقه الوصول إلى حلول متهافئة لكل شيء ، ولكن لا يكاد يصل إلى كشف الدعامة الصحيحة لأي شيء .

هذا إلى أن كثيرا من المسؤوليات التي عرض لها أصحاب هذه النظرية لم تكن عند الشعوب التي أخذت بها مسؤوليات دينية خالصة ، كما يزعمون أو كما يزعم معظمهم ، وإنما كانت مسؤوليات قضائية تقرها القوانين الوضعية لهذه الشعوب ، وتشرف عليها الهيئات التي ينشئها المجتمع لحماية هذه القوانين وتطبيق ما تقرره ، كما يظهر ذلك من دراستنا في الفصولين الأولين .

وفضلا عن هذا كله ، فإنه من لغو القول أن يحكم على نظام في المسؤولية بأنه شاذ لتأثره ببعض اتجاهات دينية أو لصدوره مباشرة عن هذه الاتجاهات . فنظامنا القضائية الحاضرة نفسها متأثرة تأثرا غير يسير بنظامنا الدينية . فلماذا يعتبرون نظامنا نسوية بينما يصفون نظم غيرنا بالشذوذ والاضطراب ، مع أن السبب الذي من أجله استيحت هذه النظم الأخيرة في نظرهم ما وصفوها به متوافر كل التوافر في النظم الأولى ؟

(٣) خلاصة هذا الفصل

لم نجد من بين النظريات السابقة جميعاً أية نظرية تكشف عن الأساس الصحيح الذى تقوم عليه المسؤولية ويقوم عليه الجزاء .

فالنظريات « الفلسفية » لا تحاول مطلقاً أن تكشف عن ذلك ، وإنما توجه كل جهدها إلى بيان ما ينبغى أن يكون . وما تقرره بصدده ما ينبغى أن يكون لا يتفق مطلقاً مع ما كان ولا مع ما هو كائن ، على الرغم مما يدعيه بعضها من «حفاظة على روح القوانين السائدة فى العصر الحاضر»^(١) .

والنظريات « التاريخية » ، وإن حاولت الكشف عن هذا الأساس ، لم توفق أية واحدة منها فيما قصدت إليه . ويرجع السبب فى إخفاقها إلى أنها قد اعتنقت مبدأً مبيناً من قبل ، وهو أن المسؤولية الصحيحة التى تمثل الحالة السوية عند جميع الأمم وفى شتى العصور هى مسؤولية الشخص الإنسانى الحى العاقل الراشد عن جرم ارتكبه عن قصد ، وأن المسئوليات الأخرى مسئوليات شاذة تحتل التأويل ؛ ثم حاول أنصارها أن يؤولوا هذه المسئوليات تأويلاً يرجعها إلى المسؤولية السوية أو يوضح أسباب شذوذها . ولما كانت حقائق التاريخ نفسها تتعارض مع مبدئهم الذى يبتوه ، ويظهر منها أن جميع المسئوليات التى أقرتها الفظم الاجتماعية مسئوليات سوية سليمة لا شذوذ فى أية مسؤولية منها ولا اضطراب ، لذلك لم يلفوا الأمور

(١) يدعى ذلك أصحاب النظرية « الروحية » كما تقدم (انظر صفحة ٩٨) .

مراتية لما يقصدون ، فلم يجدوا سبيلا إلى تأويل سليم . فوقعوا في الزلل والتهافت ،
وبدا في محاولاتهم كثير من صنوف التعسف والمغالطة ، وإخراج الحقائق عن
طبيعتها ، وتحميل الأمور مالا تطيق . وموقفهم هذا يجعل نظرياتهم فلسفية في لبها ،
وإن كانت تاريخية في ظاهرها . فهم لا يتركون حقائق التاريخ على طبيعتها ، ولا
ينتظرون منها أن تصدر القول الفصل في الموضوع ؛ وإنما يعتمدون على مبدأ فلسفي
يدينون به من قبل ، ثم يرجعون بعد ذلك إلى التاريخ فيحاولون إظهاره في صورة
تتفق مع مبدئهم هذا ، مهما كلفهم ذلك من مسخ لحقائقه ، وخروج بها عن
سورتها الصحيحة .

الفصل الرابع

دعائم المسؤولية والجزاء

والآن ، وقد ظهر لنا إخفاق النظريات السابقة جميعاً في الكشف عن دعائم المسؤولية والجزاء ، وجب علينا أن نرجع إلى الحقائق الوصفية التاريخية التي عرضناها في الفصلين الأولين من هذه الرسالة ، فنطلب إليها القول الفصل في هذا الموضوع ، ونحاول على ضوء ما تهدينا إليه أن نصل إلى نظرية صحيحة تتفق مع جميع الظواهر التي يشتمل عليها هذان الفصلان ، وتكشف عن صفاتها المشتركة ، وتبين عن الدعائم الصحيحة التي تقوم عليها المسؤولية ويقوم عليها الجزاء في مختلف المجتمعات الإنسانية . وسنجد الطريق معبداً أمامنا كل التعبيد بفضل الفقرتين اللتين ختمنا بهما هذين الفصلين^(١) ، ولخصنا فيهما النتائج التي أرشدتنا إليها دراستنا الوصفية .

وسنقسم دراستنا هذه إلى خمس فقرات : نبحث في أولها عن سبب المسؤولية ؛ وفي ثانیتها عن غرض العقوبة ؛ وفي ثالثها عن اختيار المسئول ؛ وفي رابعها عن الوظائف الاجتماعية للمسؤولية والجزاء ؛ ونلخص في الفقرة الأخيرة ما انتهت إليه دراستنا في هذا الفصل وما تهدينا إليه بصدد وسائل الإصلاح في هذه الشؤون .

(١) انظر صفحات ٧١ ، ٧٢ ، ٩٦ .

(١) سبب المسؤولية

من بين النتائج التي انتهت إليها دراستنا في الفصلين الأولين نتيجتان هامتان تتعلقان اتصالاً وثيقاً بسبب المسؤولية :

(إحداها) أن المجتمع ينظر ، في تقرير أهلية الكائن للمسؤولية ، إلى الجريمة نفسها ومبلغ خطرهما في نظره ، ويقرر أهليته أو عدم أهليته تبعاً لما يراه بهذا الصدد . فأهلية الكائن المسؤولية لا تقاس إذن بحسب صفات ذاتية فيه ، وإنما تقاس بحسب نوع الجريمة التي تحدث ، ومدى قوتها في نظر المجتمع ، ومبلغ اعتدائها على نظمته الأساسية ، وأثرها في حياته العامة^(١) .

(وثانيتهما) أن المسؤولية الفعلية تتولد عن حدوث ما يرى المجتمع أنه لا يصح حدوثه ، أي تتولد عن حدوث ما يراه المجتمع جرماً في ذاته ، بقطع النظر عن الصورة التي حدث بها هذا الجرم . فالمجتمعات في تقريرها للمسؤولية الفعلية تعينها طبيعته ما حدث أكثر مما يعينها الشكل الذي حدث به : فتقرر هذه المسؤولية كلما رأت أن ما حدث كان يجب ألا يحدث^(٢) .

ومن هاتين النتيجتين يتبين أن الجريمة نفسها هي موضع نظر المجتمع في الحالتين : في حالة تقديره لأهلية الكائن للمسؤولية ، وفي حالة تقريره للمسؤولية الفعلية ؛ وأن سبب المسؤولية الصحيح لا يرجع إذن إلى صفات ذاتية في المسئول ولا إلى الصورة التي حدث بها الجرم المسئول عنه ، وإنما يرجع إلى حدوث ما يرى المجتمع أنه لا يصح حدوثه .

(١) انظر الفقرة الثانية من صفحة ٧٢ . (٢) انظر الفقرة الأولى من صفحة ٩٦ .

وما لا يصح حدوثه يختلف اختلافا كبيرا باختلاف المجتمعات وعقائدها وتقاليدها وعرفها الخلق وما سنته من نظم في مختلف فروع الحياة ، كما يختلف باختلاف الحدث نفسه ومبلغ وقعته في نظر المجتمع . فقد يرى مجتمع أن أمراً ما لا يصح حدوثه ، بينما يرى مجتمع آخر أنه لا بأس من حدوثه ؛ فيؤدي هذا الأمر إلى مسئولية في المجتمع الأول ، ولكنه لا يؤدي إلى أى إجراء من هذا القبيل في المجتمع الآخر . وقد يرى مجتمع أن أمراً ما لا يصح حدوثه من كائن خاص أو على صورة خاصة ، بينما يرى مجتمع آخر أن هذا الأمر نفسه لا يصح حدوثه على الإطلاق . ويختلف الأمر كذلك في المجتمع الواحد باختلاف الحدث نفسه . فقد يرى مجتمع أن بعض الأمور لا يصح حدوثها عن قصد من إنسان عاقل راشد ، وأنه لا بأس من حدوثها فيما عدا ذلك ؛ بينما لا يحتمل مطلقاً حدوث أمور أخرى أبداً كان الكائن الذى تسبب في إحداثها وأبداً كانت الصورة التى حدثت فيها .

ومن هنا كان لكل مجتمع نظامه الخاص فى المسئولية ، وكان لكل عمل تقديره الخاص فى هذا النظام .

(٢) هدف العقوبة

من بين النتائج التى انتهت إليها دراستنا فى الفصلين الأولين ثلاث نتائج هامة تتصل اتصالاً وثيقاً بالهدف الذى ترمى إليه العقوبة وتحاول أن تصيبه :

(إحداها) أن المجتمع ينظر ، فى تقديره لاستحقاق الكائن للجزاء ، إلى الجريمة نفسها ومبلغ خطرهما فى نظره ، ويقرر موقفه فى الجزاء تبعاً لما يراه بهذا الصدد .

فالجزء لا يقاس بحسب صفات ذاتية في الكائن ، وإنما يقاس بحسب نوع الجريمة التي تحدث ، ومدى قوتها في نظر المجتمع ، ومبلغ اعتدائها على نظامه الأساسية ، وأثرها في حياته النامة^(١) .

(وثانيتهما) أن الجزء يتولد عن حدوث ما يرى المجتمع أنه لا يصح حدوثه ، أي عن حدوث ما يراه المجتمع جرماً في ذاته ، بقطع النظر عن الصورة التي حدث بها هذا الجرم ؛ وأن المجتمعات في تقديرها للجزء تعينها طبيعة ما حدث أكثر مما يعينها الشكل الذي حدث به^(٢) .

(وثالثتهما) أن الجزء لا يقع إلا على كائن يمت إلى الجريمة بصلتهما ، وأننا لم نجد مطلقاً في دراستنا السابقة أنه يقع على كائن غريب كل الغرابة عن الجريمة^(٣) .

ومن هذه النتائج يتبين لنا أن المجتمع في جميع مواقفه حيال الجزء وتقريره يتجه إلى الجريمة نفسها ، وأن الجزء ، مهما اضطرب في سيره ، يحوم دائماً حول مركز ثابت وهو الجريمة نفسها ، فلا يصيب إلا ما يحيط بهذا المركز .

فالهدف الأساسي الذي ترمي إليه العقوبة وتحاول أن تصيبه وتقضي عليه هو إذن الجريمة نفسها .

وذلك أن الجريمة تهدد حياة المجتمع وسلامته ، فلا يهدأ روعه إلا بالقضاء عليها هي نفسها في صورة ما . وشأنه في ذلك شأن الفرد . فكما أن سلامة الفرد تتوقف على سلامة أجهزته وأعضائه وأدائها لوظائفها على الوجه الطبيعي ؛ فسلامة المجتمع تتوقف كذلك على صيانة النظم التي اتخذها دعامة لحياته ، وعلى أدائها لوظائفها على الوجه الذي اختاره . وكما أن كل اعتداء على أجهزة الفرد وأعضائه يعد خطراً على

(١) انظر الفقرة الثانية صفحة ٧٢ . (٢) انظر ص ٩٦ . (٣) انظر ص ٩٦ .

حياته وسلامته ؛ فكل اعتداء على نظام المجتمع ، أى كل جرم ، يمد كذلك خطراً على حياته وسلامته . وكما أن كل خطر خارجي يتهدد الفرد بذلك يثير لديه ، فى صورة مقصودة أو منعكسة أو آلية ، مقاومة ترمى إلى القضاء على هذا الخطر نفسه ، حتى يسلم كيان الفرد وتعود حياته سيرتها الأولى ؛ فكل خطر يتهدد نظام المجتمع ، أى كل جرم ، يثير لديه كذلك مقاومة ترمى إلى القضاء على هذا الخطر نفسه ، أى على هذه الجريمة نفسها ، حتى يسلم للمجتمع كيانه ، وتسير حياته سيرها الطبيعي .

فالغرض الأساسى الذى ترمى إليه العقوبة هو القضاء على الجريمة واعتبارها كأنها لم تكن ؛ فبذلك وحده يعود للمجتمع هدوؤه ، وتسلم له مناهج حياته .

وهذا الغرض يبدو أوضح ما يكون فى المسئوليات المدنية الناشئة عن عقد باطل وفى المسئوليات الإدارية الناشئة عن تصرف غير سليم . فإن الجزاء فى هذه المسئوليات يعمل قبل كل شئ على القضاء على الجرم نفسه ، فيُحكم بفسخ العقد الفاسد أو إبطال التصرف الإدارى الخاطئ ، أى بالقضاء عليهما وعلى آثارهما ووقف سيرهما واعتبارهما كأنهما لم يكونا . وقد ينال المخطئ عقوبة أخرى بجانب ذلك ؛ ولكن الجزاء يتجه فى هذه الأمور أولاً وبالذات إلى الجرم نفسه ، ليقضى عليه وعلى آثاره .

والمسئولية الجنائية نفسها لا تختلف فى لبها عن المسئوليات السابقة ، وإن بدت فى ظاهرها من نوع آخر . فالجريمة نفسها هى فى الحقيقة الهدف الأساسى الذى يحاول الجزاء فى المسئولية الجنائية ، كما يحاول فى المسئوليات الأخرى ، أن يصيبه فى صورة ما .

ولا أدل على ذلك من النتائج التى استخلصناها من دراستنا فى الفصلين الأولين وأشرنا إليها فى صدر هذه الفقرة . فمن هذه النتائج يتبين أن المجتمع فى جميع مواقفه

خيال الجزاء ، أيا كان نوع المسؤولية المترتب عليها هذا الجزاء ، يتجه دائماً إلى الجريمة نفسها ؛ وأن الجزاء بمختلف أنواعه ، مهما اضطرب في سيره ، يحوم دائماً حول مركز ثابت وهو الجريمة ، فلا يصيب إلا ما يحيط بهذا المركز .

ولا أدل على ذلك أيضاً من أن معظم شرائع العالم تقضى بإعفاء المجرم من الجزاء المترتب على مسؤولية جنائية إذا مضت بعد ارتكاب الجرم مدة معينة لم يتح في أثناءها عقابه عليه لسبب ما La prescription de la peine . وذلك أن مضي هذه المدة من شأنه أن يعمل على نسيان المجتمع للجريمة وعلى زوال أثرها من نفسه ؛ ويعتبر هذا زوالاً للجريمة نفسها ، وفناء لمادتها ، ودليلاً على أن المجتمع قد أذابها وتمثلها واستطاع أن يحيا حياة سليمة بعد أن استحوالت إلى لا شيء ؛ كما يذيب الجسم كائناً غريباً نفذ إلى أحد أجهزته ويتمثله فيحيا حياة سليمة بعد استحوالته إلى هذه الصورة . وبذلك تصبح العقوبة في هذه الحالة لا محل لها ، لأن هدفها الأصلي وهو الجرم نفسه لم يعد له وجود . فهي إذن ترمى إلى إصابة الجرم نفسه ، فتندفع مادام هدفها هذا قائماً ، وتقف إن زال هذا الهدف أو أصبح في حكم الزائل . ولو كان هدف العقوبة هو المجرم ، كما يتبادر إلى الأذهان ، لما أثر الزمن فيها مادام المجرم موجوداً . والعبارات التي يقولها علماء القانون أنفسهم بهذا الصدد تؤيد ما نذهب إليه . وإليك مثلاً ما يعتمد عليه العلامة فيدال مانيول Vidal-Magnol في تعليل هذا النظام القضائي إذ يقول : « إن ذلك قائم على نسيان الجريمة وعلى زوال الاضطراب الذي أحدثته الجرم في مجرى الحياة العامة »^(١) .

ولأدل على ذلك أيضاً من أن العقوبة في جميع شرائع العالم تتناسب دائماً مع

الجرم نفسه ، ومبلغ خطره وقوته في نظر المجتمع ، ومدى اعتدائه على نظمه الأساسية وأثره في حياته العامة ؛ لا مع المجرم واستعداده ونزعاته . فالجرم نفسه هو إذن الهدف الذي ترمى إليه العقوبة ، وتعمل على القضاء عليه ؛ ولذلك تُفَصَّل دائماً عليه وتقاس على قدره - كما يفصل الثوب على صاحبه ويقاس على قدره - فتعظم كلما عظم ، وتهون كلما هان . ولو كان هدف العقوبة هو المجرم كما يتبادر إلى الأذهان لسارت الشرائع الإنسانية على منهج آخر غير منهجها الحالي . حقاً إن المدرسة الإيطالية تقترح أن تنجبه العقوبة إلى المجرم واستعداده الإجرامي^(١) . ولكنها بذلك تحاول تقويض الأساس الذي تسير عليه جميع الشرائع . وحقاً إن نظمنا القضائية قد أخذت تتأثر بعض التأثير بمذهب المدرسة الإيطالية في بعض الشؤون . ولكن ببيان هذه النظم لا يزال قائماً على مبدأ « التعادل بين العقوبة والجرم »^(٢) . والمبارات التي يقولها علماء القانون أنفسهم تؤيد ما نذهب إليه . وإليك مثلاً ما يقرره العلامة سالي Saleilles في هذا الصدد إذ يقول : « إن قانون العقوبات الفرنسي الصادر سنة ١٧٩١ يعبر أصديق تعبير عن روح العصر واتجاهاته . فقد قدر العقوبات تقديراً دقيقاً بحسب الجرائم ، ولم يترك للقاضي بهذا الصدد أى مجال للتصرف . فالسرقة مثلاً لا تختلف عقوبتها بحسب تقدير القاضي ، وإنما تختلف باختلاف نوعها : فبعض أنواع السرقة يعاقب بكذا مدة من الحبس ؛ وبعض أنواعها بكذا مدة من الأشغال الشاقة ... وهلم جرا . ولم يقيم هذا القانون وزناً للظروف التي تكتنف الجريمة ولا لسوابق المجرم . فالقاضي لم يكن بحسب هذا القانون إلا آلة لتطبيق العقوبة المقررة ، ولم تسكن له وظيفة إلا تحقيق الأدلة المثبتة للجريمة ونوعها . ومع أن قانون العقوبات الصادر سنة ١٨١٠ قد أقر مبدأ المرونة في العقوبة بأن جعل لها حدين

(١) انظر آخر صفحة ١٠٢ - ١٠٥ . (٢) انظر صفحات ١٠٩ ، ١١٩ .

حداً أعلى وحداً أدنى ، فقد ظل محافظاً على روح القانون القديم . وكل ما فعله من جديد هو أنه قد أقام للظروف المادية المحيطة بالجرم بعض الوزن ، ورأى أنه ينبغي أن يترتب على اختلافها اختلاف في الجزاء ، فأوجب على القاضي أن يراعيها في تقدير العقوبة بين الحدين اللذين رسمهما ، حتى تجيء هذه العقوبة متفقة مع الجرم نفسه . فهو يستعين حقاً بالقاضي . ويخوله شيئاً من حرية التصرف في تقدير الجزاء ، ولكنه يوجب عليه أن يجعل الجريمة نصب عينيه ويتخذها وحدها مقياساً لما يصدره من عقوبة . أما المجرم نفسه فقد ظل في هذا القانون ، كما كان في القانون القديم ، كمية مهمة لا أثر له في مقياس الجزاء .

«Mais c'est toujours au délit seul que se mesure la peine; le patient de la sanction reste le criminel abstrait, l'individualité anonyme».(١)

ويقول في موضع آخر : « إن الجريمة لتقدر بحسب خطورتها الذاتية على المجتمع وإن هدف العقوبة هو الجرم نفسه » .

«Le crime doit être défini . . . d'après sa gravité objective pour la société . . . c'est le fait criminel qui sera l'objet de la peine» . (٢)

فقد جرى على قلم هذا الفقيه نفس النتيجة التي وصلنا إليها . غير أنه قد استخدم عبارته على طريق المجاز ، بينما نقصد بها نحن معناها الحقيقي .

(٣) اختيار المسئول

ولكن كيف يتاح للجزاء أن يصيب الجرم نفسه ، مع أن الجرم أمر معنوي من جهة ، لأن جوهره هو الاعتداء على نظم الجماعة ، ومع أنه من جهة أخرى قد حدث وانقطع ، وما حدث وانقطع لاسبيل إلى إصابته ؟

(1) Saleilles : L'individualisation de la peine 50-55; cité par Fauconnet, op cit. 230. (2) Ibid. 168, cité par Fauconnet 231.

لقد وجدت المجتمعات ، على الرغم من هذا كله ، سبيلا يوصلها إلى ما تريد :
ففي المسؤوليات المدنية الناشئة عن عقود باطلة يقنع المجتمع بإلغاء هذه العقود ،
والقضاء على آثارها ، ووقف سيرها ، واعتبارها كأنها لم تكن ؛ وينزل هذه
الإجراءات منزلة إصابة الجرم نفسه ؛ فيبدأ بذلك روعه ، وتصان نظمه ، وتسلم
مناهج حياته . وهو محق فيما يراء بهذا الصدد ، لأن فسخ العقد هو في الواقع قضاء
على نتائجه ، وعود بالأمور إلى مجراها المقرر ؛ فما حدث في الماضي يصبح بعد ذلك
كأنه لم يحدث .

أما في المسؤوليات الجنائية فلا يقنع المجتمع بمثل هذه الإجراءات ، ولا يرى
أنها محققة لما يرى إليه من جزاء ، وهو إصابة الجرم والقضاء عليه . وهو محق
كذلك في موقفه هذا ؛ لأن الجرائم التي تترتب عليها هذه المسؤوليات تنطوي عادة
على اعتداء خطير على النظم المقررة ، وتمس ناحية هامة من نواحي الحياة الاجتماعية ؛
فلا يكفي في إزالتها وقف آثارها ورجع الأمور إلى ما كانت عليه من قبل ؛ فلا
يكفي مثلا في السرقة أن يُردّ الشيء المسروق إلى صاحبه ؛ لأن السرقة نفسها تنطوي
على اعتداء خطير على حق مقدس وهو حق الملكية ، وهذا الاعتداء يظل قائما حتى
بعد ان يعود الشيء المسروق إلى مالكه . هذا إلى أن معظم هذه الجرائم لا تمكن
إزالة آثارها نفسها ، فضلا عن إزالة ما تنطوي عليه من اعتداء ؛ فلا يمكن في القتل
مثلا إحياء القتيل ، ولا في الزنا فسخ ما حدث أو محو شيء من آثاره .

ففي المسؤوليات الجنائية تبدو مشكلة الجزاء معقدة كل التعقيد . فالمجتمع يرى
إلى إصابة الجرم ؛ ولكن الجرم قد حدث وانقطع فلا سبيل إلى إصابته ؛ وهو من
جهة أخرى ينطوي على اعتداء خطير على النظم المقررة ، فلا تكفي إزالة آثاره ،

ولا يعد ذلك إصابة له ؛ هذا إلى أن معظم جرائم هذا النوع لا يمكن فسخها كما يمكن فسخ العقود مثلا ، ولا يمكن إزالة ما أحدثته .

ولكن المجتمعات قد تغلبت كذلك على هذه الصعوبة ، ووجدت سبيلا لتحقيق ما تقصده من الجزاء . وذلك أنها تواضعت على أن تختار ، في كل جرم من هذا النوع كائنا يرمز إلى الجرم نفسه ، وأن توقع الجزاء على هذا الرمز ، وتعتبر إصابة الجزاء له إصابة لما يرمز إليه . وبذلك أصبح هدف العقوبة هو الجرم نفسه ممثلا في كائن ما ، وتحقق بذلك ما يقصد إليه المجتمع من الجزاء . وهذا الكائن هو ما يطلق عليه اسم « المسئول » .

فالمسئول ليس في حقيقة الأمر إلا كائنا يتخذهُ المجتمع ، وفقا لقواعد مقررة ، رمزا للجريمة ، ويتواضع على إنزاله هذه المنزلة ، فيرى في إصابته إصابة للجريمة نفسها . فكما أن المجتمع في تقديسه للحقائق المعنوية كالألوهية والبرزة القومية والوطن والنهضة والانتصار على الأعداء ... وما إلى ذلك ، يقيم لهذه الحقائق رموزا مادية تتمثل في أصنام أو بيوت حرام أو أشهر حرم أو صور أو رايات أو قطع موسيقية أو أنصاب تذكارية ... ، ويجعل هذه الأمور موضع تقديسه وإجلاله ، وكما أنه في سخطه على بعض الحقائق البغيضة لديه يرمز إليها أحيانا بصخور أو أنصاب يحطمها أو يحصبها بالحجار ؛ فهو في مقاومته للجرائم يقيم كذلك لكل منها رمزا ماديا يتمثل في كائن أو كائنات ، ويصب على هذا الرمز جام غضبه وسوط عذابه .

فلا غرابة إذن أن يكون المسئول حيوانا أو نباتا أو جمادا أو ميتا أو مجنونا أو طفلا أو جماعة ، ولا غرابة أن تكون المسئولية قد نشأت عن مجرد عزمه على الجرم أو عن مجرد صدوره عنه أو عن مجرد ملابسته له أو ارتباطه بمن لا بسه . المهم أن

يتواضع المجتمع على أنه ممثل للجرم ، ويرى في إصابته إصابة للجرم نفسه . فأثر الجزء لا يظهر فيما يحدثه في « المسئول » ، وإنما يظهر فيما يحدثه في نفس المجتمع من طمأنينة وهندوء ، وشعور بزوال الجريمة ، وإحساس بأن نظمه قد صينت ، واستردت مالها من حرمة وجلال ، وزال من طريقها كل ما اعترض سيرها الطبيعي من عقبات .

غير أن المجتمع لا يترك اختيار هذا الرمز ولا يترك الجزء الذي يقع عليه للأهواء والمصادفات ؛ وإنما يضع لذلك قواعد ثابتة في كل جريمة . ويتأثر المجتمع في قواعده هذه بعقائده وتقاليده وعرفه الخلق وما سنه من نظم في مختلف فروع الحياة ؛ كما يتأثر فيها بمدى خطورة الجرم ، ووقعه في نفسه ، ومبلغ اعتدائه على ما وضعه من حدود . ومن هنا اختلفت المناهج المتبعة في اختيار المسئول وفي تقدير الجزء الذي يقع عليه باختلاف المجتمعات ، واختلفت في المجتمع الواحد باختلاف الجرائم . فقد يرى مجتمع أن جريمة ما يكفي لإزالتها عقوبة الحبس ؛ بينما يرى مجتمع آخر أن هذه الجريمة نفسها لا يكفي في إزالتها إلا عقوبة الإعدام . وقد يرى مجتمع أن جريمة ما لا يصح أن يرمز إليها إلا إنسان حي عاقل راشد قد أحدثها عن قصد ؛ بينما يرى مجتمع آخر أن هذه الجريمة نفسها يصح أن يرمز إليها أي كائن قد لا يسته أو اتصلت به في صورة ما . وقد يرى مجتمع أن جريمة ما تتمثل فيمن أحدثها بالفعل ؛ بينما يرى مجتمع آخر أنها تتمثل في جميع أفراد أسرته أو عشيرته . وقد يرى مجتمع أن بعض الجرائم لا يصح أن يرمز إليها إلا إنسان قد أحدثها عن قصد ؛ بينما يسلك هو نفسه في اختيار الرمز في جرائم أخرى مسلكاً أوسع من ذلك . فاختيار الممثل للجريمة أو بعبارة أخرى اختيار المسئول ، وتقدير الجزء الذي يقع عليه ، كل ذلك لا يقوم إذن على صفات ذاتية في المجرم ولا في الجريمة

ولا على الصورة التي حدث بها الجرم ؛ وإنما يقوم على تقدير المجتمع ، وما يتخذ من قواعد في الرمز إلى الإثم وتمثيل الجريمة ، وما يراه كافياً في إزالة ما حدث من اعتداء .

غير أن جميع الأمم الإنسانية قد أجمعت على مبدأ في هذا السبيل : وهو أن للمثل للجريمة ، أي المسئول ، لا يصح أن يكون غريباً كل الغرابة عن هذه الجريمة ، بل يجب أن يكون قد ارتبط بها بصلة ما ، حتى يكون فيه شيء مما يمثل . وهذه الصلة لا تخرج عن واحدة من أربعة أمور : فإما أن يكون قد قصد الجريمة وأحدثها ، أي ارتبط بها بصلة نفسية ومادية معاً ؛ وإما أن يكون قد قصد ما فقط أي ارتبط بها برابط نفسي بحت ؛ وإما أن يكون قد أحدثها فقط أو لا بسببها فقط أي ارتبط بها برابط مادي بحت ؛ وإما أن يكون قد ارتبط بها عن طريق غير مباشر بأن انتقلت إليه من كائن يمت إليه بصلة ما . - وهذه هي النتيجة الثانية التي انتهت إليها دراستنا في الفصل الثاني^(١) . وهي مؤيدة لما ذكرناه في الفقرة السابقة من أن العقوبة تحوم دائماً حول الجرم نفسه ، ولما ذكرناه في هذه الفقرة من أن المسئول ليس إلا ممثلاً للجريمة ، ولا يمكنه أن يقوم بهذا الدور إلا إذا كان فيه شيء مما يمثل .

(٤) الوظيفة الاجتماعية للمسئولية والجزاء

ومن هذا كله يتبين أن المجتمعات الإنسانية تقصد من نظام المسئولية والجزاء أن تسلم لها حياتها ، وتظل حدودها بأمن من الاعتداء ، وتضمن نظمها ، ويتوطد

(١) انظر الفقرة الثانية من صفحته ٩٦ .

سألمها في النفوس من قدسية وجلال ، ويزول من طريقها كل ما يعوق سيرها الطبيعي من عقبات .

ويشتد الحرص على تحقيق هذه الوظيفة كلما كان الجرم خطيراً في نظر المجتمع . ولذلك اتسع نطاق المسؤولية والجزاء في هذا النوع من الجرائم كل الاتساع . فقد رأينا أن الأمم التي لا تعاقب عادة إلا الإنسان الحي العاقل الراشد الذي ارتكب الجرم عن قصد ، كثيراً ما تخرج عن هذه القواعد حيال الجرائم الخطيرة ، فتعاقب من أجلها الحيوان والجماد والنبات والميت والمجنون والطفل والجماعة ؛ وقد تعاقب فيها على مجرد النية أو على مجرد الحدث أو على مجرد الملابس ؛ وكثيراً ما تأخذ فيها بالظنة والشبهة ؛ بل كثيراً ما تتحايل على إثباتها بطرق غريبة لا تدل في ذاتها على شيء ، ولكنها تعيد للمجتمع هدوءه ، وتشعره بزوال ما يهدده حياته من خطر ، فتدلل له بذلك السبيل لتحقيق الوظيفة الاجتماعية للمسؤولية والجزاء .

فن ذلك مثلاً ما يسمونه بطريقة « الأورداليا Ordalie » أي « الامتحان الإلهي » التي أخذ بها في تحقيق الجرائم الخطيرة كثير من الشعوب المتحضرة في العصور القديمة ، ومن بينها الشعب اليوناني نفسه في أرقى عصور نهضته ، وأخذت بها الأمم الأوروبية المسيحية في العصور الوسطى وصدر العصور الحديثة حيال جرائم السحر والإلحاد وما إليهما من الأمور التي كانت تعد من كبار الذنوب . وذلك أنه كان يؤتى بقطعة من حديد فتحمى حتى تصير ناراً ، ويكلف المتهم أن يقبض عليها بيده ، أو يكلف المشي على حجر الفحم الحجري ، أو يضع يده في الماء وهو في درجة الغليان ؛ فإن أصابه ضرر من هذه الأمور دل ذلك على إدانته ؛ وإن نجاه الله منها ، فأصبحت النار برداً وسلاماً عليه ، كان ذلك آية على براءته ؛ ولكن هيهات

كان يحدث هذا الإعجاز ! وأحياناً كانت يده تلف بعد ذلك بضمار ، وتختبر بمسك
ثلاثة أيام ، فإن قام في أذهان المحققين أن الحرق في طريق البرء دلّ ذلك على براءة
المتهم ، وإلا ثبتت إدانته (١) .

(١) Fauconnet 292,293 . ويقرر العلامة جلوتز Glotz أن « الأورداليا » هذه لم
تكن عند قدماء اليونان وسيلة لتحقيق الجريمة ، وإنما كانوا ينظرون إليها على أنها العقوبة المقررة
على الذنب ؛ فإن لم يصب المتهم منها بضرر دلّ ذلك على أنه بريء . لا يستحق ماأريد به ، وإن لم
ينج منها فقد لقي جزاءه فيما اصطلاه (Ibid 294) .

هذا ، ولا تزال طريقة « الأورداليا » آثار كثيرة في العصر الحاضر . فمن ذلك مثلاً طريقة
« البشعة » التي تسير عليها بعض القبائل العربية في الشام ومصر وخاصة من يسكن منهم مديرية
الشرقية (قبائل المعازة والدراجين والعيادة والحويطات ... الخ) في تحقيق الجرائم الخطيرة كالقتل
وما إليه . وذلك أنه يؤتى بطاس من حديد ، ويحمى حتى يحمر ، ويكلف المتهم أن يلمقه بلسانه ،
ويتناول جرعة ماء يتمضمض بها . بعد ذلك . فإن أحجم عن لعق الإناء أو لعقه وأصابه منه ضرر
أعتبر مديناً . وفي كلتا هاتين الحالتين يعرض أمره على المحكمين ليقضوا في شأنه بما يرون وفقاً
لأمرهم القضائي . وأما إذا لعق الإناء ولم يصبه ضرر منه فإنه يعد بريئاً .

وتسمى هذه الطريقة لديهم طريقة « البشعة » بضم الباء أو بكسرهما . ويشرف على إجراءاتها
(أى على عملية التبشيع كما يسمونها) إخصائى يسمى المبعش (بكسر الشين المشددة) . ويعتقدون
أنه لا يوجد إلا مبعش واحد في القطر المصرى ، وأن هذه الوظيفة قد آلت إليه بالوراثة ، وأنها
تنتقل منه إلى أكبر أفراد أسرته سنّاً ... وهكذا ، وأن بحسبه حصانة وراثية تجعل النار برداً
وسلاماً عليه : حتى لقد جرت العادة أن يسمح المبعش نفسه الطاس المحمية بيده قبل أن يقدمها للمتهم
بدون أن يناله أى ضرر من هذا المسح .

ويجوز « التبشيع » عادة في حفل يشهده المبعش والمحكمون وطرفا الدعوة (المتهم والمحجى
عليه) وعدد من أقربائهما . ويحضره كذلك شاهد للطرفين يسمى « سامعة » . ويتقاضى هذا
الشاهد أجراً على شهادته ؛ كما يتقاضى المبعش نفسه أجراً على عمله (يقدر أجر المبعش عادة لدى قبائل
العرب في الشرقية بخمسة جنيهات على كل متهم) .

ويظهر أن هذه الطريقة قد دخلها الآن كثير من الفس والحيلة ؛ حتى إنه يقال إن في إمكان
المبعش أن يدبر لمن يتحيز إليه من المتهمين لسبب ما بعض وسائل للتجاة من أضرارها .

ومن ذلك أيضاً طريقة القرعة التي أخذت بها طائفة من الأمم في بعض الجرائم الخطيرة . ففي حالة الاشتباه في المجرم ، وعدم استطاعة الاهتداء إليه بالذات ، كانت تضرب القرعة بين طائفة من المشتبه فيهم ، فمن أصابته منهم وقع عليه الجزاء^(١) .
ومن ذلك أيضاً الطريقة التي يسميها فقهاء المسلمين « القسامة » والتي تجرى في حالة قتيل وجد في محلة ولم يعرف قاتله . ففي هذه الحالة يُستحلف خمسون رجلاً من أهل هذه المحلة يتنخيرهم وليّ الدم ؛ فيحلفون بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً . فإذا حلفوا قضى على أهل المحلة جميعاً بالدية^(٢) .

ومن ذلك أيضاً « طريقة التعذيب » torture, question التي سار عليها في تحقيق بعض الجرائم الخطيرة عدد كبير من الأمم في مختلف العصور ، ومن بينها الأمم الأوروبية المسيحية في العصور الوسطى والحديثة ، وخاصة في « محاكم التفتيش Inquisition » الشهيرة التي أنشئت في مختلف الممالك الأوروبية لمحاربة جرائم الإلحاد والسحر وما إليهما من جرائم العقيدة ، وظلت قائمة حتى أوائل القرن التاسع عشر . وتقتضى « طريقة التعذيب » هذه أن يسام المتهم مختلف أنواع العذاب حتى يعترف بالجرم . وكان القضاة أنفسهم هم الذين يشرفون على ذلك . وكان الأمر ينتهي بالمتهم في الغالب إلى الاعتراف صادقاً كان أم كاذباً ليتخلص مما يسامه من عذاب . وفي بعض الأحوال ما كان ينتظر اعترافه الصريح لإثبات إدانته ، بل كان يكتفى في ذلك بملاحظات تافهة كتلجلاج صوته أو تقطع نبراته أو اضطراب حديثه أو تفكك عباراته أو إحجامه عن الكلام^(٣) . وقد بقي لهذا النظام بعد إلغاءه

(١) انظر مثلاً لذلك فيما ذهب إليه الشيعة الإمامية في حالة الاشتباه في البهيمه التي قربها إنسان بصفحة ١٦ .

(٢) انظر الميداني على القدوري في مذهب أبي حنيفة ص ٢٩٠ وتوابعها .

(٣) V. Fauconnet 295

رواسب كثيرة في عسدة شعوب . بل إن نظام التحقيق في البوليس لا تزال تسير في الجرائم الخطيرة على شيء منه عند كثير من الأمم الراقية في العصر الحاضر .

فالجرائم الخطيرة يزلزل من وقعها الضمير الجمعي ، وتستفز المجتمع ، وتجعله يحس أن ناحية هامة من حياته قد أصبحت في خطر داهم ؛ فلا يحتمل حدوثها بدون عقاب ، ويأبى إلا أن يزيلها من طريقه بأية صورة ؛ فيعمل جاهداً على إقامة رمز لها كيفما اتفق ، ويحاول أن يصيبها في هذا الرمز ؛ وإن أعوزته السبل لإقامة رمز يمت إليها برابط قطعي ، اكتفى برمز يمت إليها برابط محتمل أو ظني . كما يستفز الفرد خوف شديد من خطر يهدد حياته ، فيبطش كيفما كان بكل ما يتوهم ، وهي في سورة رعبه وغضبه ، أن له دخلاً فيما حاق به .

بل إنه ليس بلازم ، في هذا النوع من الجرائم أن يكون قد حدث شيء في الواقع ونفس الأمر ؛ وإنما يكفي أحياناً أن يكون قد خيل إلى المجتمع أن شيئاً من هذا قد حدث ، وأن حياته يهددها بعض الأخطار ، وأنه في حاجة إلى أن يستعبد هدهد وطمأنينته على نفسه . ففي مثل هذه الأحوال لا يهدأ روع المجتمع إلا إذا تحققت الوظيفة الاجتماعية للمسؤولية والجزاء ، فيندفع مطالباً بالقضاء على من تحوم حولهم الشبهات أو من يكونون موضع سخطه واشمئزازه : كالفرد تنبعث حركاته المنعكسة في الخوف كلما خيل إليه أن خطراً يهدده ، ولو لم يكن هناك أي خطر في الواقع . فكثيراً ما يخيل إلى الشعب أن ثمة خيانة وطنية أو تجسساً لدولة معادية أو استغلالاً سيئاً للسلطان ، فيندفع مطالباً ببراءة الخونة والجواسيس والطفنة ، وتجدهم كما كثير من كباش الفداء ؛ مع أنه لا يكون هناك تجسس ولا خيانة ولا طغيان . ومن هذا القبيل ما حدث في أوروبا المسيحية إذ خيل إلى رجال الدين في صدر العصور الحديثة

أن السحر قد نشط من عقاله ، وأن خطرا داهيا يهدد الدين من جراء ذلك ؛ مع أنه قد ثبت فيما بعد بالتحقيق التاريخي أن هذا كان مجرد وهم ومحض خيال . ولكن ذلك كان كافيا في إثارة المجتمع وخوفه على دينه ، فنشأت تلك القضايا التي اشتهرت في التاريخ باسم « قضايا السحر » Procès de Sorcellerie والتي استأثرت أمداطويلًا يزيد على قرنين (من منتصف القرن الخامس عشر إلى أواخر السابع عشر) بنشاط رجال الدين الذين كانوا مسيطرين حينئذ على جميع شئون الحياة . وقد ذهب ضحية هذا الوهم آلاف من الخلق يتألف معظمهم من النساء ، لأنه كان يظن أن جنسهن أكثر استعدادا لارتكاب هذه الجرائم من جنس الرجال^(١).

(٥) خلاصة هذا الفصل

تتلخص حقائق هذا الفصل في النقاط الأربع الآتية :

- ١ — أن سبب المسؤولية هو حدوث ما يرى المجتمع أنه لا يصح حدوثه .
- ٢ — أن الهدف الأساسي الذي ترمى إليه العقوبة وتجاوز أن تصيبه هو الجريمة نفسها ؛ وهي تصيب هذا الهدف في الصورة التي يرى المجتمع أنها كافية لإصابته .
- ٣ — أن المسئول ليس في حقيقة الأمر إلا كائنا يتخذ المجتمع ، وفقا لقواعده المقررة ، رمزا للجريمة ، ويتواضع على إنزال هذه المنزلة ، فيرى في إصابته إصابة للجريمة نفسها .
- ٤ — أن الوظيفة الاجتماعية للمسؤولية والجزاء هي أن تسلم المجتمع حياته ، وتظل حدوده بأمن من الاعتداء ، وتضان نظمه ، ويتوطد ما لها من النفوس من قدسية وجلال ، ويزول من طريقها كل ما يعوق سيرها سوى من عقبات ؛ وأن لكل مجتمع منهجه الخاص في تحقيق هذه الوظيفة .

(1) Fauconnet 289-291.

فالمجتمع هو إذن المرجع الأول والاخير في جميع شئون المسؤولية والجزاء . وما يقرره في هذه الشئون يتأثر فيه تأثيرا كبيرا بمعتقداته وديانته وتقاليده وعرفه الخلق وتاريخه ، وما يسير عليه من نظم في شئون الأسرة والتربية والاقتصاد والسياسة ، وما تمتاز به شخصيته الجمعية ، ويكتنفه من بيئة وظروف في شتى فروع الحياة .

ولا يرتبط نظام المسؤولية والجزاء في أمة ما بهذه الأمور في نشأته الأولى فحسب؛ بل يرتبط بها كذلك في جميع مراحل حياته . فهو في طريق تطوره يسير دائما منسجما مع هذه الأمور . فشأنه معها شأن جهاز مع بقية أجهزة الجسم الحي : يسير في أداء وظيفته ومناهج تطوره على طريق ينسجم مع طريق الأجهزة الأخرى ، ولا يستقيم أمره وأمر الجسم الذي يحمل فيه إلا إذا سار على هذه السبيل .

ومن هذا يظهر أن نظم المسؤولية والجزاء ليست من صنع الافراد ، ولا هي خاضعة في تطورها لما يريد لها القادة والمشرعون ، أو يرتضيه لها منطق العقل الفردي ؛ وإنما تنبعث من تلقاء نفسها عن العقل الجمعي واتجاهاته ، وتخلقها طبيعة الاجتماع وظروف الحياة ، وتتطور وفق نواميس عمرانية ثابتة لا يستطيع الأفراد سبيلا إلى تغييرها أو تعديل ما تقضى به ؛ وأن القادة والمشرعين ليسوا في هذه الناحية وغيرها إلا مسجلين لاتجاهات مجتمعاتهم ومترجمين عن رغباتها وما هيئت له . فإن انحرفوا في تشريعهم عن هذا السبيل كان نصيبهم الإخفاق المبين .

ولسنا بذلك من المقررين لمبدأ الجبرية المطلقة في نظام المسؤولية والجزاء ، ولامن المنكرين لإمكان التدخل في شئونه ، ولامن الناصحين بترك الأمور تسير في مجاريها ، ولا من القائلين : « ليس في الإمكان أبدع مما كان » . بل إننا نرى أن مجال الإصلاح في هذا النظام أوسع منه في أى نظام آخر ، وأن رُبَّ إصلاح في هذه

الشئون يحقق ما يرى إليه المجتمع على أحسن وجه ، ويوفر عليه كثيرا من الجهود ، ويمسكه من كثير من الأخطاء . ولكننا نقصد بذلك أن نبين أن كل تدخل يتنافر مع الدعايم التي تقوم عليها نظم المسؤولية والجزاء ومع القوانين العامة التي تخضع لها سيرها يكون تدخلا عقيما ؛ وأن التدخل المنتج هو الذي يساير هذه القوانين ، ويسير الظروف المواتية لتحقيقها في الناحية المقصودة . فما ذهب إليه سيكون Bacon بصدد التدخل في الظواهر الطبيعية إذ يقرر أنه « لا يمكن السيطرة على الطبيعة إلا بطاعتها ومسايرتها » To govern nature, you must first obey her . يصدق كذلك على ظواهر المسؤولية والجزاء وعلى كافة الظواهر الاجتماعية الأخرى .

ولا يكون تدخل المشرع مسايرا لهذه القوانين إلا إذا توافر فيه شرطان : (أحدهما) أن يكون تعبيرا عن اتجاه جمعي أخذ المجتمع يتجه إليه ، وترجمة عن تطور تهيأت له وسائل الظهور في الأمة . فإن اختل في الإصلاح هذا الشرط كان نصيبه الإخفاق المبين ؛ إذ بدون ذلك يكون عملا فرديا بحثا ؛ والنظم الاجتماعية ، كما هو مقرر ، لا تقوى الأعمال الفردية على خلقها ، ولا تنشأ إلا بعد أن يتهيأ لها العقل الجمعي ، وتقضى في أنسجة المجتمع نفسه دور الحمل والحضانة كاملا غير منقوص .

(وثانيهما) أن يكون منسجما مع سائر النظم الاجتماعية الأخرى التي يدين بها الشعب وتميز شخصيته ، ومتفقا معها في طبيعته ووجهته . فإن اختل هذا الشرط جاء الإصلاح عنصرا غريبا في حياة الأمة ، تتجرعه الجماعة تجرعا ولا تسكاد تسيفه ، وتتضافر نظمها الأخرى على مطاردته ودفعه ، ولا تنفك تطارده وتدفعه حتى تجهز عليه ، فيصبح أثرا بعد عين : كجراثومة ضعيفة تنفذ إلى جسم منيع .

ومن ثم وجب على كل من يحاول إصلاحاً في هذه الشؤون أن يعتمد قبل كل شيء إلى دراسة مجتمعه ونظمه العامة ومناهج تطوره دراسة عميقة ، حتى يتميز له الممكن من المستحيل ، ويستبين له ما يتفق مع سنة التطور ، وما يتنافر مع طبيعة الأشياء ، وحتى تأتي إصلاحاته مسايرة لهذه الطبيعة ، فتؤتي أكلها ، وتكامل بالنجاح .

انتهت الطبعة الثانية في { جادى الأولى سنة ١٣٦٨
مارس سنة ١٩٤٩

(استدراك)

- في السطر الثامن عشر بصفحة ٩٢ ، اقرأ : الطبعة الثانية ص ٣٥ .
في السطر الرابع عشر بصفحة ١٠٩ ، اقرأ : ونظم كهذه .
في السطر الثامن بصفحة ١٤٢ ، اقرأ : وهو في سورة .

فهرس الكتاب

(الموضوع)	(الصفحة)
مقدمة	٣ - ٧
الفصل الأول : أهلية الكائن للمسئولية والجزاء	٩ - ٧٢
مسئولية الشخص الإنسانى الحى العاقل الراشد	٩ - ١٢
مسئولية الكائن غير الإنسانى (الحيوان والنبات والجماد)	١٢ - ٣١
مسئولية الميت	٣٢ - ٤٠
مسئولية المجنون	٤٠ - ٤٤
مسئولية الطفل	٤٥ - ٥٣
مسئولية الجماعة (مسئولية الشخص المعنوى)	٥٣ - ٧١
خلاصة هذا الفصل	٧١ ، ٧٢
الفصل الثانى : الحالات المولدة للمسئولية	٧٣ - ٩٦
المسئولية عن عمل مادى مقصود	٧٣ - ٧٥
المسئولية عن عمل نفسى بحت (عن مجرد النية والقصد)	٧٥ - ٧٧
المسئولية عن عمل مادى بحت (عن عمل غير مقصود)	٧٨ - ٨٦
المسئولية مع انعدام العنصرين : النفسى والمادى	٨٦ - ٩٥
خلاصة هذا الفصل	٩٦

٩٧-١٢٦ الفصل الثالث : نظريات المسؤولية والجزاء

- ٩٧ نظرة عامة في هذه النظريات وأقسامها
- ٩٨ النظريات الفلسفية في المسؤولية والجزاء ، أهم أقسامها :
- ٩٨ — ١٠١ نظرية الاختيار ؛
- ١٠١ — ١١٠ نظرية الجبر .
- ١١٠ ، ١١١ النظريات التاريخية في المسؤولية والجزاء ، مميزاتها وأقسامها :
- ١١١ — ١١٣ محاولة لرجع جميع المسؤوليات إلى نوع واحد ؛
- ١١٣ — ١١٥ محاولة لتحميل بعض المسؤوليات بالضعف الفكري ؛
- ١١٦ — ١٢٠ محاولات لتحميل بعض المسؤوليات بالاضطراب الخلقي ؛
- ١٢٠ — ١٢٤ محاولات لتحميل بعض المسؤوليات بالانحراف الديني .
- ١٢٥ ، ١٢٦ خلاصة هذا الفصل

١٢٧-١٤٦ الفصل الرابع : دعائم المسؤولية والجزاء

- ١٢٧ ضرورة هذا البحث وأقسامه
- ١٢٨ ، ١٢٩ سبب المسؤولية
- ١٢٩ — ١٣٤ هدف العقوبة
- ١٣٤ — ١٣٨ اختيار المسئول
- ١٣٨ — ١٤٣ الوظيفة الاجتماعية للمسؤولية والجزاء
- ١٤٣ — ١٤٦ خلاصة هذا الفصل والطريق الجادة للإصلاح



(من مؤلفات الدكتور على عبد الواحد وافي)

- ١ — الأسرة والمجتمع : الطبعة الثانية ، مزيده ومنقحة
 - ٢ — المسئولية والجزاء : الطبعة الثانية ، مزيده ومنقحة
 - ٣ — اللغة والمجتمع
- صدرت هذه الكتب الثلاثة في مؤلفات « الجمعية الفلسفية المصرية » .
وتقرر تدريسها بجامعة فؤاد الأول .
- ٤ — علم اللغة : الطبعة الثانية ، مزيده ومنقحة
 - ٥ — فقه اللغة : الطبعة الثانية ، مزيده ومنقحة
- أطراهما جمع فؤاد الأول للغة العربية ، وتقرر تدريسهما بجامعة فؤاد الأول .
- ٦ — في التربية : الطبعة الثانية ، مزيده ومنقحة
- تقرر تدريسه بدار العلوم العليا .
- ٧ — البطالة ووسائل علاجها : نال جائزة المباراة الأدبية لسنة ١٩٣٥
 - ٨ — الاقتصاد السياسي : الطبعة الرابعة ، مزيده ومنقحة
 - ٩ — نشأة اللغة عند الإنسان والطفل
 - ١٠ — اللبس والعمل
 - ١١ — مواد الدراسة
 - ١٢ — رغبات المؤتمر الدولي الخامس للتربية العائلية (ترجمة عن الفرنسية وتعليقات ،
بتسكليف خاص من وزارة المعارف)
 - ١٣ — نظرية اجتماعية في الرق .
 - ١٤ — الفرق بين رق الرجل ورق المرأة .
- طبعا باللغة الفرنسية بباريس وحصل بهما المؤلف على شهادة الدكتوراه بمرتبة
الشرف الأولى من جامعة السربون .

مؤلفات الجمعية الفلسفية المصرية

ينسب على إهدائها الدكتور منصور فهمي نائب رئيس الجمعية ، والدكتور علي عبد الواحد وافي وكليهما

بشترك فيها أطراف الباشين في الفلسفة والجمعاع . تستأنف النزهة العلمية في الشرق وتجهل مسائل الفلسفة في تناول الجميع ، ضرورة لكل مقف وباحت

ظهر منها :

١ — فليسوف العرب والمعلم الثاني : للأستاذ الأكبر المرحوم الشيخ مصطفى

عبد الرازق

شيخ الجامع الأزهر والرئيس الفخرى للجمعية

٢ — الأسرة والمجتمع (طبعتان) : للأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي

أستاذ الاجتماع بكلية الآداب

٣ — شخصيات ومذاهب فلسفية : للدكتور عثمان أمين

مدرس تاريخ الفلسفة بكلية الآداب

٤ — الحياة الروحية في الإسلام : للدكتور محمد مصطفى حامى

مدرس الفلسفة الإسلامية والتصوف بكلية الآداب

٥ — الملامتية والصوفية وأهل الفتوة : للأستاذ الدكتور أبو العلا عفيفى

رئيس قسم الفلسفة بجامعة فاروق

٦ — التصوف وفريد الدين العطار : للأستاذ الدكتور عبد الوهاب عزام بك

عميد كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول

٧ — المسئولية والجزاء (طبعتان) : للأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي

أستاذ الاجتماع بكلية الآداب

٨ — التنبؤ بالغيب عند مفكرى الإسلام : للدكتور توفيق الطويل

مدرس الفلسفة بجامعة فاروق الأول

٩ — الدين والوحي والإسلام : الأستاذ الأكبر المرحوم الشيخ مصطفى

عبد الرازق

شيخ الجامع الأزهر والرئيس الفخري للجمعية

١٠ — اللغة والمجتمع : الأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي

أستاذ الاجتماع بكلية الآداب

١١ — إرادة الاعتقاد لوليم چمس : ترجمة الدكتور محمود حب الله

أستاذ الفلسفة وعلم النفس بكلية أصول الدين

١٢ — المشكلة الأخلاقية والفلاسفة : ترجمه الدكتور عبد الحليم محمود

المدرس بكلية اللغة العربية

لأندريه كريسون

والأستاذ أبو بكر زكري

المدرس بكلية أصول الدين

١٣ — العلاج النفساني قديماً وحديثاً : للأستاذ حامد عبد القادر

الأستاذ بكلية دار العلوم

١٤ — الحقيقة في نظر الغزالي : للأستاذ سليمان دنيا

مدرس الفلسفة وعلم الكلام بكلية أصول الدين

١٥ — إخوان الصفا : للأستاذ عمر الدسوقي

الأستاذ بكلية دار العلوم بجامعة فؤاد الأول

١٦ — المذاهب الفلسفية العظمى : للدكتور محمد غلاب

أستاذ الفلسفة بالجامعة الأزهرية

في العصور الحديثة

١٧ — الأخلاق في الفلسفة الحديثة : ترجمه الدكتور عبد الحليم محمود

المدرس بكلية اللغة العربية

والأستاذ أبو بكر زكري

المدرس بكلية أصول الدين

١٨ — العقل والدين لوليم چمس : ترجمه الدكتور حب الله

أستاذ الفلسفة وعلم النفس بكلية أصول الدين